جامعة النّجاح الوطنيّة
كليّة الدِّراسات العليـــا

بناء الجملة الفعليّة بين النّفي والإثبات في سورة "آل عمران"
(دِراسة نحويّة دِلاليّة)

إعداد
حارث عادل محمّد زيود

إشراف
أ. د. أحمد حسن حامد

قُدّمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير فـــي اللّغـــة العربيّـــة وآدابها بكليّة الدّراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة، نابلس– فلسطين.
2008م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء الجملة الفعليّة بين النّفي والإثبات في سورة "آل عمران"
(دِراسة نحويّة دِلاليّة)

إعداد
حارث عادل محمّد زيود

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ:2008/08/24م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:	التّوقيع
أ. د. أحمد حسن حامد / مشرفًا ورئيسًا	.....
د. مهدي عرار / ممتحناً خارجياً	.....
أ. د. وائل أبو صالح / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى مَن أعشقهم، ومِن ظلِّهم استمدّ قوّتي وعطائي، وببقائهم تزدان حـــياتي، إلى رمز التّضحية أمّي وأبي...

إلى مَن كانوا خيرَ عَوْن لي في حياتي، أشقّائي وشقيقاتي...

وأخصّ منهم من شاركتني عناء هذه الأطروحة"ضحى"...

إلى عمّي العزيز، ومخبأ أسراري، "الحاجّ سليم"...

إلى مَن كان لي السِّراجَ الذي أنار طريقي في العربيّة الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد حفظه الله ورعاه...

إلى أستاذي الفاضل في المرحلة الثّانوية، وصديق أبي والغالي على قلبي الأستاذ عبد القادر أبو طعيمة...

إلى كلِّ أساتذتي في قسم اللّغة العربيّة في جامعة النّجاح الوطنيّة...

وأخصّ منهم "عادل أبو عمشة ووائل أبو صالح ومحمّد الرّباع"...

إلى كلِّ ناطق بلغة القرآن، وإلى كلِّ مَن اتّخذ القرآن دستورًا...

إليهم جميعًا أهدي هذه الأطروحة...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شُكر وتقدير

ليس في الحياة ما هو أجمل من لحظة قطف الثِّمار، وإنّني إذ أجني اليوم ثمار بحثي، أتوجّه بالشّكر والحمد إلى من له الحمد في الأولى والآخرة، إلى الله – عزّ وجلّ – القائل: "لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"، (إبراهيم: 7)، فيا ربِّ اجعلني من الشَّاكرين...

ثمَّ أتوجّه بالشّكر العاجز صاحبه عن الكلمات إلى الأستاذ الدّكتور أحمد حسن حامد – حفظه الله – على تشريفي بقبول الإشراف على رسالتي، وعلى ما تحلّى به من صَبْر ولِين في توجيهي وإرشادي...

كما أتوجّه بالشّكر الوافر إلى والدي – أطال الله في عمره – وعمِّي الحاجّ "سليم"، وشقيقي الأكبر الأستاذ منذر "أبو عادل" على ما قدّموه لي من عون ماديٍّ...

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ الدّكتور محمد علي الرّباع على ما أبداه من رحابة صدر، وعلى ما منحني من علمه ما طرقت بابه طيلة هذا البحث...

ولا يفوتني كذلك أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أخي وزميلي وصديقي أحمد "دريد" العاروري على ما بذله من جهد في مراجعة الرسالة...

ولله الحمد من قبلُ ومن بعدُ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

بناء الجملة الفعليّة بين النّفي والإثبات في سورة "آل عمران"
(دِراسة نحويّة دِلاليّة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أيــة درجــة أو لقــب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــــرس الموضوعات

الموضوع	الصـــــفحة
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
إقرار	ج
فهرس الموضوعات	ح
الملخّص	د
مقدّمة	1
تمهيد: الجملة في العربية: مفهومها وأقسامها	4
المفهوم اللغويّ.	5
المفهوم الاصطلاحيّ.	6
أقسام الجملة.	37
الدّلالة في الاسمية والفعلية.	44
الفصل الأوّل: الجملة الفعليّة المنفية في سورة "آل عمران"	**48**
المبحث الأوّل: في مفهوم النّفي.	49
لا.	56
ما.	59
لن.	60
إن.	62
لم.	62
لمّا.	65
المبحث الثاني: نفي الجملة الفعلية الماضية في سورة "آل عمران".	70
المبحث الثالث: نَفي الجملة الفعلية المضارعة في سورة "آل عمران".	82
المبحث الرابع: النّهي في سورة "آل عمران".	113
الفصل الثاني: الجملة الفعلية المثبتة في سورة "آل عمران"	**120**
المبحث الأوّل: الجمل المثبتة التي لا محلَّ لها من الإعراب في سورة "آل عمران".	121

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصـــــفحة
الجملة الابتدائية.	121
الجملة التفسيرية.	130
الجملة المجاب بها القسم.	136
الجملة الواقعة لجواب شرط غير جازم مطلقًا أو جازم ولم تقترن بالفاء أو بإذا الفجائية.	138
الجملة الواقعة صلةً لاسم أو حرف.	142
الجملة التابعة لما لا محلّ له من الإعراب.	149
المبحث الثاني: الجمل المثبتة التي لها محلٌّ من الإعراب في سورة "آل عمران".	154
الجملة الواقعة خبرًا.	154
الجملة الواقعة حالًا.	161
الجملة الواقعة مفعولًا.	166
جملة المضاف إليه.	170
الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابًا لشرط جازم.	173
الجملة التابعة لمفرد.	178
الجملة التابعة لجملة لها محلّ.	183
الخاتمة.	190
فهرس الآيات القرآنيّة.	192
فهرس الأحاديث النّبويّة.	198
فهرس الشّواهد الشّعريّة.	198
المصادر والمراجع.	199
Abstract	b

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء الجملة الفعليّة بين النّفي والإثبات في سورة "آل عمران"

(دِراسة نحويّة دلاليّة)

إعداد

حارث عادل محمّد زيود

إشراف

أ.د أحمد حسن حامد

الملخّص

هذه دِراسة وصفيّة إحصائيّة تحليليّة في بناء الجملة الفعليّة المنفيّة والمثبتة في سورة "آل عمران"، سُلِّطَ الضّوء فيها على نشأةِ مفهوم الجملة العربيّة، وقد تراوح هذا المفهوم بين التّرادف مَعَ مصطلح الكلام وعدمه، وترجيح الرّأي الأخير، كما تناولت الدِّراسة أقسام الجملة وَفق اعتبارات عدِّة، ثمَّ أُلْقت الضّوء على الجمل الفعليّة المنفيّة في سورة "آل عمران"، وبيّنت أنماطها ودِلالتَها، وعلاقتَها بالعناصر المجاورة لها، وعدد مرّات ورودها، ثمَّ بحثت في الجمل الفعليّة المثبتة في سورة "آل عمران"، وبيّنت الأنماط التي وردت عليها، وعدد مرّات ورودها، ودلالتَها، وعلاقتَها بالعناصر المجاورة، وما يؤول إليه ذلك من دِلالة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدِّمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، خلق الخلائق فأتقن ما صنع، وشرع الشّرائع فأحْكَمَ ما شرع، لا مانعَ لما أعطى، ولا معطِيَ لما منع، وأشهد أنّ نبيَّنا محمّدًا عبد الله ورسوله، أقام بالقرآن صرح الفضيلة ورفع، ودفع به أسباب الرّذيلة ووضع، صلّى الله عليه، وعلى آله وأصحابه أهل التُّقى والورع، ومن سار على نهجهم واتَّبع، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وبَعْدُ:

فهذا بحثٌ عنوانه: (بناء الجملة الفعليّة بين النّفي والإثبات في سورة "آل عمران") عقده الباحث استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في علم العربيّة ونحوِها.

وتنبع أهميّة هذه الدِّراسة من أنّها تجمع بين اللّغة والقرآن الكريم الذي حَفِظَ بحفْظ الله له هذه اللّغة، كما أنّها تتّجه إلى تلمّس الدّلالة في الجملة الفعليّة الخبريّة في سورة "آل عمران"، ووظيفتها في التّعبير، موضحةً علاقة كلِّ كلمة فيها بما يجاورها من ألفاظ وعبارات أخرى، راصدةً المعانيَ والجوانبَ الجماليَّةَ التي تحملها جمل آيات هذه السّورة الكريمة.

وقد جاءت فكرة هذه الدِّراسة عندما وقعتُ على موضوعات مشابهة في بناء الجملة في القرآن الكريم والحديث الشريف، وفي دواوين الشّعر، وقد رأيت أنْ أتوجَّه إلى دراسة الجملة الفعليّة الخبريّة في سورة "آل عمران" واقفًا على أنماطها، مناقشًا ما يعرض فيها من قضايا تركيبيّة، وأخرى دِلاليّة، وقد كانت سورة "آل عمران"، التي لا تفضُل غيرها من السّور الأخرى بيانا وفصاحة، مجالًا للدِّراسة لاتّحاد موضوعات آياتها، ولغناها بالظّواهر التي تشمل موضوع الدِّراسة.

وامتازت هذه الدِّراسة بوَفرة أمّهات الكتب التي تناولت موضوع الجملة العربيّة، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرِّد، والمفصّل للزَّمخشريّ، والخصائص لابن جنيّ، والجمل لعبد القاهر الجرجانيِّ، وغيرها، ولكنْ على الرّغم من توافر المصادر، فقد واجهتني قضيّةٌ كان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لزامًا عليَّ أخذُ الحذر فيها، وهي أنّني أبحث في كتاب الله، وذلك أمرٌ ينبغي التعامل معه بكلِّ حذر خوفَ الانزلاق إلى معانٍ لم يرمِ إليها قرآننا المبين.

ونهجت في هذه الدِّراسة نهْجًا يجمع بين الوَصْف والتّحليل، تمثّل المنهج الوصفيُّ في استقراء أشكال الجملة وأنماطها، ثمّ إحصاء عدد مرّات ورودها في السّورة الكريمة، وتمثّل المنهج التّحليليُّ في تحديد عناصر الجملة، وبيان وظائفها النّحويَة، وتوضيح العلاقات فيما بينها، والوقوف على ما يرد من ظواهر لغويّة أو بلاغِيّة، مَعَ التّنبيه إلى الدِّلالة الزّمنيّة التي يحتويها كلُّ تركيب.

وجاءت الدِّراسة في تمهيد وفصلين وخاتمة، فأمّا التمهيد، فألقيت فيه الضّوْء على مفهوم الجملة وتقسيماتها – كونَها قاعدة الحديث ومنطلقَه – عند النّحويين، والبلاغيّين، والأصوليين، والمناطقة، كلٌّ حسب ميدان بحثه ودراسته، وقد أبرزت فريقين من النّحاة القدماء نَظَرَا إلى الجملة، كلٌّ من زاوية: الأوّل: ساواها بالكلام وجعلهما مترادفين، والثّاني: فَصَلَ الجملة عن الكلام، وجعل الكلامَ خاصًّا والجملةَ أعمَّ منه، وقد تبع هذين الفريقين نَفَرٌ من المحدَثين، ثمَّ تناولت أقسام الجملة من حيث اعتبار صدرها، واعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى، واعتبار موقعها الإعرابيِّ، واعتبار الوظيفة العامَّة التي تؤدّيها، واعتبار دِلالتها الزّمنية، ثم عقدت مقارنة تنمُّ على الفرق بين دِلالة التّعبير بالاسم، ودِلالة التّعبير بالفعل، وبيَّنت أنّ المعتدَّ به في ذلك هو الاسميّة والفِعليّة، وليس كون الجملة فعليّة أو اسميّة.

وأمّا الفصل الأوّل فقد انقسم إلى أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأوّل مفهومَ النّفي، وأدواتِه المسلّطة على الفعل، والدّلالات التي تعود بها تلك الأدوات، وفي المبحث الثّاني تحدّثت عن الجملة الفعليّة المنفيّة الماضية في سورة "آل عمران"، والأنماط التي جاءت عليها، والدِّلالات

التي انبثقت عن أنماط هذه الجملة المنفيّة الماضية وموقع كلِّ جملة من الإعراب، والأمر نفسه كان في المبحث الثالث مَعَ اختلاف كون الجملة المنفيّة مضارعةً، أمّا المبحث الرّابع فخصّصته لمفهوم النّهي؛ ذلك أنّه ذو علاقة كبيرة بمفهوم النّفي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمّا الفصل الثاني، فتناولت فيه بناء الجملة الفعليّة المثبتة في سورة "آل عمران"، ورأيت أنْ أدرسه بأسلوب مغاير، ولو قليلًا، للفصل السّابق له، فجعلته مبحثين: الأوّل ضمّ دراسة بناء الجمل المثبتة التي لا محلَّ لها من الإعراب في السورة الكريمة، درستها من حيث الهيئةُ الواردة فيها، وعلاقتُها بالكلمات المجاورة لها في البناء، والدّلالةُ المنبعثةُ من كلِّ جملة بمشاركة العناصر التي تجاورها، مَعَ إلقاء الضّوْء على الوجهة الزّمنية في كلِّ جملة، وكان الأمر نفسه في المبحث الثّاني الذي درسْتُ فيه بناء الجمل المثبتة التي لها محلٌّ من الإعراب في السّورة الكريمة.

ثمَّ جاءت الخاتمة التي أجملت فيها أهمّ ما توصّلت إليه من نتائج.

وأخيرًا، فلله الحمد من قبلُ ومن بعدُ الذي أعان على إتمام هذا البحث، الّذي مهما بلغ، فسيظلُّ أوّل نتاج لباحث لم يعهد البحثَ من قبله، فإنْ جاء بصواب فبتوفيق الله، وإنْ حاد عن الصّواب فحسبُه أجرُ البحث والاجتهاد، كما لا يسعني إلّا أنْ أتقدّم بوافر الامتنان والتّقدير والشّكر الجزيل لمشرفي الأستاذ الدّكتور أحمد حسن حامد الذي وجدته نِعْمَ المعينُ والأبُ طيلة أشهر هذا البحث، والذي طالما كان الدافع الأكبر في مضائي في طريق علم النّحو، كما لا يفوتني أنْ أتقدّم بالشّكر الوافر للأستاذ الدّكتور محمّد علي الرّباع الذي وجدته صاحب الصَّدر الرّحب؛ ففتح لي قلبه ومكتبه ومكتبته، وما بخل عليَّ بعلم ولا وقت، بل كان لتوجيهاته فضلٌ في رضى مُشرفي عليّ فيما أصنع.

واللّهَ أسألُ أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ يجعله وصاحبه من المقبولين، وأن يبوِّئنا في العفو منازل المتوكِّلين، ودرجات المنيبين.

ربّنا عليك توكّلنا
وإليك أنبنا
وإليك المصير

حارث عادل زيود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمهيد

الجملة في العربيَّة: مفهومها وأقســامها

- مفهوم الجملة لغةً.
- مفهوم الجملة اصطلاحًا.

أ. الجملة عند النَّحويِّين.

ب. الجملة عند البلاغيِّين.

ج. الجملة عند الأصوليِّين.

د. الجملة عند المناطقة.

- أقسام الجملة.
- الدِّلالة في الاسميَّة والفعليَّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الجملة:

أوّلًا: المفهوم اللُّغويّ:

يجدر بالباحث قبل الحديث عن الجملة تركيبًا وإعرابًا الوقوف وقفة متأنِّية معَ مفهومها اللّغويّ؛ إذ إنَّ مفهومها اللغوي هو المفتاحُ لمفهومها الاصطلاحيّ، والسَّبيلُ إلى فهم قضاياه، فكيف وردت الجملة في المعاجم؟

"الجُمَل: الجماعة من النَّاس... وَجَمَل الشّيءَ: جمعه... والجملة واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشَّيء، وأَجْمَلَ الشَّيء: جمعه عن تفرّقه، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره. يقال: أجْملتُ الحسابَ والكلامَ، قال تعالى: "لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً"[1]، وقد أجْملتُ الحسابَ إذا رددته إلى الجملة"[2].

"وَجَمَلَ يَجْمَلُ جَمْلًا إذا جمع... والجُملة بالضَّمِّ جماعة الشَّيء كأنَّها اشتُقّت من جملة الحَبْل لأنَّها قوًى كثيرةٌ جُمِعَت فأُجْمِلَت جملةً. وقال الرَّاغب: واعتُبِر معنى الكثرة فقيل لكلِّ جماعة غير منفصلة جملةٌ، والجُمُلُ كصحفٍ الجماعةُ منّا عن ابن سيده، وأَجْمَلَ الصّنيعةَ حسَّنَها وكثَّرَها. والجميلُ كأمير يذاب فيُجمَع، والمُجْمَل عند الفقهاء ما يحتاج إلى بيان، قال الرَّاغب: وحقيقته هو المشتمل على جملة أشياء كثيرة غير ملخَّصة"[3].

"والجَمَل والنَّاقة بمنزلة الرَّجل والمرأة، وفي التنزيل العزيز: "حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"[4]، قال الفرَّاء: هو زوج النّاقة"[5]. قال ابن فارس بعد أنْ بيَّن أنَّ أحد أصليْ "جَمَلَ"

---

(1) الفرقان: 32 .

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1968، (جَمَلَ)

(3) الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: علي سيري، دار الفكر، بيروت،2005، (جَمَلَ).

(4) الأعراف: 40.

(5) ابن منظور: **لسان العرب**، (جَمَلَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التّجمعُ: "ويجوز أنْ يكون الجَمَل من هذا، لعظم خلقه"[1]. وقال الزَّبيدي: "أجْملَ القومُ كثُرت جِمالُهم عن الكسائيّ. ورجل جُماليٌّ أيْضًا ضَخْمُ الأعضاء تامُّ الخَلْق كالجَمَلِ"[2].

"والجَمالُ الحُسنُ يكون في الخُلُق وفي الخَلْق، وعبارةُ المحْكَم في الفعل والخَلْق، وقوله تعالى: "وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ"[3]، أي: بهاء وحُسن، ويجوز أنْ يكون الجَمَل سُمِّي بذلك لأنهم كانوا يَعدُّون ذلك جَمالًا لهم، أشار إليه الرَّاغب. وفي الحديث: "إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ" [4] أي جميل الأفعال، قال سيبويه الجمال: رِقَّة الحُسن، وقال الرّاغب: الجمال: الحُسن الكثير"[5]. قال ابن فارس عن أصل الجَمال: "قال ابن قتيبة: "أصله من الجَميل وهوَ وَدَكُ الشَّحم المُذاب"[6].

وممَّا ورد في المعاجم ذا علاقة بالجملة قولُ الزّبيدي عن الفرّاء: "وقال الفرَّاء: المجامِل الذي لا يقدر على جوابك فيتركه ويحقد عليك إلى وقتٍ مَا"[7].

تلك كانت أبرز المعاني التي وردت في بعض المعاجم للجملة وما يتّصل بها، وإذا تأمَّلناها فسنجدها كلَّها ترجع إلى دِلالة واحدة عامَّة، هي الائتلاف والضمّ والجمع، إنْ في الظّاهر، وإنْ في الباطن المخبوء.

فمن المعاني التي وردت فيها ظاهرةً الدِّلالةُ المذكورةُ الجملُ بمعنى الجماعة من النَّاس، وَجَمَلَ الشَّيء جَمَعَه، وأجمل الشَّيء جمعه عن تفرّقه، والجملة جماعة كلّ شيء.

ومن المعاني التي تحتاج إلى نظر فيها لاستخراج تلك الدّلالة المُجْمَلُ بمعنى الشّيء الذي يحتاج إلى بيان عند الفقهاء، إذ إنّ حقيقته أنَّ فيه أشياءَ كثيرةً تحتاج إلى الفَصْل بينها، فهي

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991، (جَمَلَ)

(2) الزبيدي: **تاج العروس**، (جَمَلَ).

(3) النحل: 6 .

(4) النووي ، محيي الدين يحيى بن شرف: **صحيح مسلم بشرح النووي**،ط1، الدار الثقافية العربية، بيروت، 1929، 89/2.

(5) الزبيدي: **تاج العروس**، (جَمَلَ).

(6) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، (جَمَلَ). ومعنى وَدَك: دسم اللحم ودهنه. (لسان العرب: وَدَكَ).

(7) الزبيدي: **تاج العروس**، (جَمَلَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة ومؤتلِفة، وكذلك الجمال بمعنى الحُسن، فإنَّ فيه ضمًّا وجمعًا، فلا تكون هذه الصّفة إلَّا لمن اجتمعت عنده صفات محمودة غير قليلة، والجَمَلُ إنما سُمِّي جملًا في بعض الأقوال[1]، لعظم خَلقه، ولو لمْ يشتمل خلقُه على أمور مجموعة لَمَا كان عظيم الخلْق، و(أجملَ القومُ إذا كثرت جِمالهم) فيها جمْعٌ كذلك، ورجل جُماليٌّ تامُّ الخلْق، تدلُّ على الجمع، فالتّمام يحتاج إلى أشياء مجموعة مع بعضها لبلوغه، والمجامِل الذي يحقد عليك حين لا يقدر على جوابك فيتركه إلى حينٍ، ليس إلَّا شخصًا يضمُّ ويجمَعُ مواقِفَ لا يُحْسِنُ الردّ عليها في قلبه.

وبعدُ، فإنَّ لحظة تأمّل في المعاني المجلوبة من الأصل "جَمَلَ" تقود – كما أحسَب– إلى دلالة الائتلاف والضَمّ والجمع.

ثانيًا: المفهوم الاصطلاحيّ:

لمْ يكن مفهوم الجملة ميدان بحث النَّحويّين فقط، وإنَّما كان مجال بحث علوم عدّة، كلٌّ حسب موضوعه وغايته، ولكنْ في المحصِّلة يشار إلى وظيفتها، وهي إيصال المعنى إلى المتلقِّي بشكل يحقّق الغاية، هذه الوظيفة التي لا تختلف عند البلاغيّين عنها عند الأصوليّين أو المناطقة، وهذا ما قاد إلى الإشارة إلى مفهومها عند هؤلاء، على الرغم من اختلاف ميادين علومهم.

أوّلًا: الجملة عند النَّحويّين:

لعلَّ الأجدر قبل أنْ الحديث عن مصطلح الجملة عند النّحاة، الإجابة عن سؤال لا بدَّ من التّنبّه إليه في هذا المقام، هو: متى أطلق العلماء مصطلح الجملة؟ وللإجابة عن السؤال المُثار نحتاج إلى استقراء أقوال النّحاة السَّابقين.

لم يظهر مصطلح الجملة – على شُهرته– مع الدّراسات النّحويّة التي عاصرت كتاب سيبويه، إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ كتاب سيبويه يُعَدُّ تمثيلًا ناضجًا للجهود النّحويَّة في هذه الفترة، وقد أثّر هذا الكتاب فيما تلاه من كتب حتى الآنَ، فسيبويهِ نفسُه لم يستخدم مصطلح الجملة على

(1) ابن فارس: **مقاييس اللغة**، (جَمَلَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوجه الذي تناوله به مَن جاء بَعْدَه؛ إذ لم يجد محمد حماسة كلمة الجملة في كتابه سوى مرَّة واحدة جاءت فيها بصيغة الجمع، ولم ترد فيها بوصفها مصطلحًا نحويًّا، بل وردت بمعناها اللّغويّ[1]، يقول: "وليس شيء يُضطرّون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشّعر أكثرُ من أنْ أذكره لك هاهنا، لأنّ هذا موضع جُمَل"[2].

أمّا الحديث عن الجملة بشكل مباشر، واستخدامها بوصفها مصطلحًا، فلعلَّ المبرّد يُعدّ أوّل نحويّ استخدمها، وقد جاء حديثه عنها في معرض الكلام على الفاعل إذ يقول: "وإنَّما كان الفاعل رفعًا، لأنَّه هو والفعل جملة يحسُن السّكوتُ عليها وتجب بها الفائدة"[3].

وقد أصبح حدّ الجملة بَعْدَ هذين العالِمين موطنًا للخلاف في وُجُهَات النَّظر، قديمًا وحديثًا، شأنه في ذلك شأن كثير من المسائل النّحوية التي أغنت بهذه الخاصية مكتباتِنا العلميةَ؛ إذ لو كان علم النّحو من العلوم الثّابتة لانعكس ذلك بالجمود على الدّراسات والبحوث المتّصلة به، ومِن هنا؛ ذهب النّحاة قديمُهم وحديثُهم في تعريفهم لمفهوم الجملة مذاهبَ شتّى، نلمس ذلك من خلال التّصريح عند بعضهم، أو التّلميح عند آخرين، وهذا عندما يذهبون إلى المقارنة بين الجملة والكلام.

وما دام تعريف مفهوم الجملة ذا علاقة بمفهوم الكلام، والقول أيضًا، فيجدر أنْ نأتي على تعريفهما قبل الحديث عن تعريف الجملة؛ إذ لا سبيل لفهمه دون فهمهما.

القول: هو كما يرى ابن جنّي "أنّ الفم واللّسان يخفّان له، ويَقلقَان ويمذَلَان به، وهو بضدّ السّكوت"[4]، وهو عنده "كلّ لفظ مذِل به اللّسان، تامًّا أو ناقصًا، فالتامّ هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، مِن نحو صهٍ، وإيهٍ، والنّاقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإنْ،

---

(1) عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص21.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ط1،دار الجيل، 32/1.

(3) المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1399هـ، 146/1.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح: عبد الحميد هنداوي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، 59/1. ومعنى قوله "يمذلان": يضجران. (لسان العرب: مَذَلَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان أخوك، إذا كانت الزَّمانيّة لا الحدثيّة، فكلّ كلام قول، وليس كلّ قول كلامًا، هذا أصله"[1].

فهو، بناءً على ما سبق، يقسم القول قسمين:المبانيَ الصرفيّةَ أو الوحداتِ الكلاميّةَ التي تمثّل حجارةَ المبنى وقوالبَه في غير نظم أو تعليق، ودون حجز يربط بعضها ببعض، والكلامَ بعد أنْ تنتظمَ وحدات القول في إطار يهدف به المتكلّم تجسيدَ فكرة تعتمل في الذهن بكلمات مترابطة[2].

الكلام: هو اللّفظ المفيد فائدة يحسُن السّكوتُ عليها،[3] وحول المعنى نفسه، هو "ما كان من الحروف دالًّا بتأليفه على معنى يحسن السّكوت عليه"[4]، وسنأتي على تعريفات أخرى للكلام حين ضرورتها في البحث.

وبناء على هذين المفهومين لمصطلحَيِ القول والكلام، وإذا ما عرفنا أنّ هناك من قال بالتّرادف بين الكلام والجملة، فإنّ سيبويهِ والمبرِّدَ يكونان إمامَيْ هذا التَّرادف.

والتّرادف: هو، في مقامنا، دلالة الجملة والكلام على مدلول واحد، فسيبويه، وإن لم يتحدّث عن الجملة صراحةً تحت هذا المصطلح، قد عرض لها من خلال أنماطها المختلفة، فتحدّث عن الكلام، والكلام المستغني الذي جاء عنده مرادفًا لمصطلح الجملة، الأمر الذي يُفْهِم أنه التّركيب اللفظيّ الذي يحسن السكوت عنده، وقد جعله – أي الكلام– في مقابل القول الذي قد يكون أصواتًا لا يُفْهَمُ منها معنى، كما سبق أنْ أشرنا[5]، ويفهم ذلك من قوله: "واعلم أنّ "قلتُ" إنما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنما تَحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ لأنّه يحسن أنْ تقول: زيدٌ منطلق، ولا تدخل "قلت"، وما لمْ يكن هكذا أُسقِط القول عنه"[6].

---

(1) ابن جني: الخصائص، 72/1.ومعنى قوله مذل: طاب وسمع، والزمانية الناقصة، وسماها بذلك لدلالتها على الــزمن الماضي، أما الحدثية فالتامة، وسماها بذلك لدلالتها على الحدث.

(2)ينظر: عمايرة، خليل أحمد: **في نحو اللغة وتراكيبها**، ط1، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص74–75.

(3) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل**، ط15، دار الفكر، القاهرة، 1967 ،14/1

(4) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله: **أسرار العربية**، تح: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص23.

(5) ينظر كلام ابن جني على القول في الصفحة السابقة.

(6) سيبويه: الكتاب، 122/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين[1]، إلى أنّ هذا الكلام لا يدلُّ على أنّ سيبويه قد أفصح عمّا إذا كان الكلام والجملة بمعنى واحد، وأنّه قد سوّى بينهما، وهو يخالف في رأيه هذا بعض القدماء والمحدثين[2]، وأنا أذهب إلى غير ما ذهب إليه، وليس دليلي على هذا إلَّا الاجتهادَ الذي حاولته بالنظر في قول سيبويه في باب المُسنَد والمُسنَد إليه، إذ يقول: "وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء"[3].

فقد تحدّث سيبويه في هذا النص – من غير ذِكْر كلمة جملة– عن مكوّنات الجملة، وهي المسند والمسند إليه، وقد مثّل لذلك بجمل تامّة المعنى، أيْ أنَّ لها معنًى تدلّ عليه، كما أنَّه في نصٍّ سابق[4]، قد مثّل على الكلام بهذه الجمل نفسها – أقصد من حيث تمامُ المعنى– فما كان عنده كلامًا كان تامّ المعنى، وما كان مثالًا على ضرورة اجتماع المسند والمسند إليه – وهو ما يُعرَف عندنا بالجملة– كان تامّ المعنى كذلك، فالكلام والجملة عند سيبويه مترادفان، يضع أحدهما في مكان الآخر.

أما المبرِّد[5]، فنلحظ من كلامه أنه يذكر الجملة بوصفها مصطلحًا، وللجملة شروط عنده، هي: الاستقلالُ، ولعلَّه يريد به أنْ تكون محتوية على عناصر يحسُن السّكوت عليها، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والفائدةُ، إذ إنّ للجملة هدفًا يتمثَّل بنقل معلومة يفيد منها القارئ[6]، وهذا الكلام يقودنا إلى حقيقة، هي تسويةُ المبرّد بين الجملة والكلام، إذ الكلامُ هو اللّفظ المفيد فائدةً يحسُن السّكوت عليها، وقد رأينا أنَّه اشترط في جملته حصول الفائدة.

---

(1) ينظر:القضاة، سلمان: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، المنارة، م1، ع2، 1996، ص15.

(2) ينظر: ابن جني: **الخصائص**، 73/1، و عمايرة: **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص75.

(3) سيبويه: **الكتاب**، 23/1. وقوله: "المبني عليه" أي الخبر، وقوله: "يغنى" أي يستغني.

(4) ينظر كلامه في الصفحة السابقة.

(5) ينظر كلامه في الصفحة التاسعة من هذا البحث.

(6) ينظر: العظامات، حسين ارشيد الأسود: **أسلوب الجملة التفسيرية في القرآن الكريم**، ط1، 2002، ص20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد انقسم علماء النّحو بعد هذين العالِمين العَلَمين إلى فريقين: فريقٍ تبع الإمامينِ وسوّى بين الجملة والكلام، وآخرَ خالفهما ، وفرّق بين الجملة والكلام، وجعل عمومًا وخصوصًا بينهما، وفيما يأتي بيان رأي كلٍّ من الفريقين:

الفريق الأوّل:

لعلَّ الزجاجيَّ هو أوّل مَن تبع شيخيه سيبويه والمبرّد في القول بالترادف، إذ يقول: "إنّ الجُمَل لا تغيّرها العوامل وهي كلامٌ عَمِلَ بعضه في بعض"[1]، فإطلاقه قول "الجملة هي الكلام" يدلّ – دون تردّد– على تسويته بينهما.

ومن القائلين بالتّرادف أبو عليّ الفارسيّ، إذ يقول بعد حديثه عن أقسام الكلمة: "ما ائتلف من هذه الألفاظ الثّلاثة كان كلامًا مستقلًّا، وهو الذي يسمّيه أهل العربية الجملَ"[2] .

ولا يَسَعُني في هذا المقام، مقام القائلين بالتّرادف، إلَّا أنْ أذكر رأي ابن جنيّ، فهو من أبرز القائلين بالتّرادف، وهو يدافع عمّا يراه الصّوابَ، ويتّضح ذلك في قوله: "أما الكلام فكلّ لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحْويّون الجُمَلَ، نحو: "زيد أخوك"، و"قام محمّد"، و"ضُرِبَ سعيد"، وفي الدّار أبوك،... فكلّ لفظ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[3]. ولعلَّ في عبارته "وهو الذي يسمّيه النّحويّون الجمل" إشارةً إلى إجماع سابقيه من النّحاة على أنّ الكلام مرادف للجملة[4]، وقد فرّق بينه – أي الكلام– وبين القول في قوله: "ومِن أدلّ الدّليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع النّاس على أنْ يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيّق متحجَّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الجمل في النحو**، تح: علي الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1984، ص329.

(2) الفارسي، أبو عليّ : **المسائل العسكرية**، تح : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط1، مطبعة المدني، 1982، ص104.

(3) ابن جني: **الخصائص**، 72/1.

(4) ينظر: العبيدان، موسى بن مصطفى: **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**، ط1، دمشق، 2002، ص42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شيء من حروفه، فعبّر عنه بالكلام الذي لا يكون إلَّا أصواتًا تامّة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتًا غير مفيدة، وآراء معتقدة"[1].

فهو، باستقراء النّصين السابقين، يجعل الكلام والجملة شيئًا واحدًا، ويفرّق بينهما وبين القول؛ إذ الكلام أو الجملة ما أفاد معنى، وليس له إلَّا أنْ يفيد معنى، والقول قد يكون غير ذي معنى.

وقد نسب ابن جنيٍّ هذا الرأي – التسويةَ بين الجملة والكلام، واختلافَهما عن القول– إلى سيبويه[2]، إذ استطاع أنْ يستنبط تعريفًا محدّدًا للكلام بمعنى الجملة، يقول ابن جني: "قال سيبويه: واعلم أنَّ "قلت" في كلام العرب إنَّما وقعت على أن يُحكَى بها، وإنما تَحكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا... ففرّق بين الكلام والقول كما ترى... ثم قال في التّمثيل: "نحو قلت زيدٌ منطلق؛ ألا ترى أنَّه يحسُن أنْ تقول: زيد منطلق" فتمثيله بهذا يُعلَم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه، ولَمَا أراك فيه أنّ الكلام هو الجملُ المستقلّةُ بأنفسها، الغانيةُ عن غيرها، وأنّ القول لا يستحقُّ هذه الصفة"[3].

وقد جاء بعد ابن جنيّ مَن يقول بالتّرادف، كعبد القاهر الجرجانيّ، إذ يقول: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو "خرج زيد" سُمِّي كلامًا، وسُمِّي جملة"[4].

وممَّن جعل الجملة والكلام شيئًا واحدًا الزّمخشريُّ، إذ يقول في مفصّله في أثناء تعريفه للكلام: "الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلَّا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو: ضُرِب زيدٌ، وانطلق بكر، ويُسمَّى الجملة"[5]. ويُفهَم من تمثيل الزّمخشريّ ضرورة تحقّق الفائدة في الجملة أو الكلام، بوصفهما

---

(1) ابن جني: **الخصائص**، 72/1.

(2) ينظر: نحلة، محمود أحمد: **نظام الجملة في شعر المعلقات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص18.

(3) ابن جني: **الخصائص**، 73/1. وقوله: "الغانية" أي المستغنية غير المحتاجة.

(4) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **الجمل**، تح: علي حيدر، دار الجيل، بيروت، ص6.

(5) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: **المفصل في صنعة الإعراب**، ط2، دار الجيل، بيروت، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مترادفين عنده، فإنْ حَسُنَ السّكوتُ على التّركيب كان جملة، وكان كلامًا، وإنْ لمْ يحسُن لم يكن أيًّا منهما. وهذا التّعريف الضّمنيّ للجملة يتّفق وتعريفَها في النّحو التقليديّ لدى الأوروبيّين؛ إذ هي التّعبير عن فكرة كاملة بما يتضمّن مسندًا ومسندًا إليه[1].

وتبع الزّمخشريَّ في رأيه ابنُ يعيش في شرحه للمفصّل فقال: "اعلم أنّ الكلام عند النّحْويّين عبارة عن كلّ لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، ويُسمَّى "الجملة"، نحو: "زيدٌ أخوك"، و"قام بكرٌ"، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: "المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى"، فالمراد بالمركّب اللفظ المركّب، فحَذَفَ الموصوفَ لظهور معناه"[2].

ونقل جلال الدين السيوطيُّ عن الكافيجي في شرح القواعد أنّ الجملة هي القول المركّب، واختار التّرادف بين الجملة والكلام، فيقول: "قال لأنّا نعلم بالضّرورة أنّ كلّ مركّب لا يطلق عليه الجملة"[3].

كما أثبت هذا الرأي لناظر الجيش الذي ردّ على مَن ذهب إلى عدم التّرادف، مستدلًّا على ذلك بجملة الشّرط والجواب والصّلة، فقال: "وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلةً فإطلاق مجازيّ، لأنّ كلًّا منها كان جملةً قبلُ، فأطلقت الجملة عليها باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرًا إلى أنّهم كانوا كذلك"[4]، ولا شكَّ في أنّ ناظر الجيش مدافع في ذلك عن النّحاة السّابقين، ويبعد عنهم التّناقض في أقوالهم، سادًّا بذلك الباب في وجه الخائضين.

وقد نسب السيوطيّ – كذلك – في كتابه "الأشباه والنظائر" إلى ضياء الدين بن العِلْج صاحب كتاب "البسيط في النحو" القول بالتّرادف، فقال: "وممّن ذهب إلى التّرادف ضياء الدين

---

(1) ينظر: عبادة، محمد إبراهيم: **الجملة العربية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص29.

(2) ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي: **شـــــرح المفصل**، ط1، دار الكتب العلميــة، بيــروت، 2002، 32/1. والمقصود بصاحب الكتاب الزمخشري.

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، دار المعرفة للطباعــة والنشــر، بيروت، 1327هـــ، 12/1-13.

(4) السيوطي: **همع الهوامع**، 13/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن العلج، صاحب (البسيط) في النَّحو، وأجاب عمّا ذكره ابن هشام في جملة الشّرط ونحوها، فقال في (البسيط): "قولهم: إنّ المبدل منه في نيّة الطّرح، أيْ في الأعمّ الأغلب، فلا يَقْدَح ممَّا يعرض من المانع في بعض الصُّوَر، نحو: جاءني الذي مررت به زيد، للاحتياج إلى الضمير. قال: ونظيره أنّ الفاعل يطّرد جواز تقديمه على المفعول في الأعمّ الأغلب، ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصّور، وكذلك كلّ جملة مركّبة تفيد، ولا يقدح في ذلك تخلّف الحكم في جملتي الشَّرط والجزاء، فإنّها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى"[1].

فابن العلج يرادف بين الجملة والكلام، ويرى أنّ عدم انطباق القاعدة على جملة الشَّرط والجواب إنَّما هو شذوذ عن القاعدة، فلكلّ قاعدة شواذُّ، والشاذُّ لا يهدم القاعدة.

وهؤلاء الذين يسوّون بين مدلولَيْ هذين المصطلحين يشترطون شرطين في تحديد هذا المصطلح: الائتلافَ، كما قال الجرجانيّ، أو التّركيبَ، كما قال الزّمخشريّ، والفائدةَ في تعبير كلٍّ من ابن جنيّ وعبد القاهر الجرجانيّ، أو الإسنادَ في تعبير الزّمخشريّ، أو حُسْنَ السُّكوت كما أشار إلى ذلك المبرِّد من قبل[2].

الفريق الثَّاني:

وأمّا الفريق الآخر من النّحاة القدماء، فقد فرّق بين مصطلحي الجملة والكلام تفريقًا حاسمًا، تفريقًا يجعل الجملة أعمَّ من الكلام؛ إذِ الإفادة قيد في الكلام، وليست كذلك في الجملة، فكلّ كلامٍ جملةٌ، وليست كلّ جملةٍ كلامًا، ولعلّ أوّل مَن يُشار إليه في هذا المجال ابنُ الخشَّاب إذ يقول: "فإذا وقعت الفائدة بالتّأليف على ما ذكرنا، سُمِّيَ ذلك المؤتلِف كلامًا، فالكلام اسم للمفيد من القول عند النَّحويّين"[3]، فصرّح بأنَّ القول المفيد هو الكلام وحَسْبُ، ولم يتعرّض للجملة حين القول المفيد، وهذا يدلّ على تفرقته بين الجملة والكلام، وليس بصحيح ما ذهب إليه فخر الدين

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: **الأشباه والنظـائر**، تح: عبد العال سالم مكرم، ط3، عـالم الكتـب، 2003، 7/2. وسيأتي رأي ابن هشام في حينه.

(2) ينظر: محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، ص24.

(3) ابن الخشاب: **المرتجل**، تح: علي حيدر، دمشق، 1972، ص27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قباوة حين نسب التّرادف إليه – أعني إلى ابن الخشاب – بل وصل به الحدُّ إلى تصريح ابن الخشاب بذلك[1]، فأين تصريحه؟! لو اكتفى بنسبة ذلك الرّأي إليه لكان الأمر أسلم.

وكان ممّن فرّق بين الجملة والكلام، وكان له صوت مدوٍّ في هذا المجال رضيُّ الدِّين الإستراباذيُّ شارحُ كافية ابن الحاجب، وتفريقُه واضح من قوله: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والظّرف معَ ما أُسنِدت إليه. والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودًا لذاته، فكلّ كلامٍ جملةٌ، ولا ينعكس"[2].

ومعنى كلام الرضيّ أنّ الإسناد الذي في الجملة قد يكون أصليًّا في تركيب مقصود لذاته، والمقصودُ بالتّركيب المقصود لذاته الخبرُ الأساسيّ الذي يريد المتكلّم الحديث عنه، وقد يكون أصليًّا في تركيب غير مقصود لذاته، وأمّا الإسناد الذي في الكلام فلا بدّ أن يكون أصليًّا في تركيب مقصود لذاته فحسبُ، ولتوضيح ذلك فإنّنا إذا نظرنا في قوله تعالى: "وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا" [3]، فإنّنا نجد فيها نوعين من الإسناد، إسنادًا أصليًّا مقصودًا لذاته، وهو الذي بين لفظ الجلالة المبتدأ، والخبر، وهو جملة "أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم"، وآخرَ أصليًّا في تركيبٍ غيرِ مقصودٍ لذاته، وهو الذي بين الفعل "أخرج" والضمير المستتر فيه، والفعل والفاعل معًا خبر المبتدأ، فالآية، على هذا، يمكن أنْ تكون كلامًا؛ لأنّها تضمّنت إسنادًا أصليًّا مقصودًا لذاته، ويمكن أنْ تكون جملة؛ لأنّها تضمّنت إسنادًا أصليًّا، وأمّا جملة الخبر فلا يمكن أنْ تكون إلّا جملة؛ إذ الإسناد فيها غير مقصود لذاته.

---

(1) ينظر: قباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط4، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص15–16.

(2) الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، 31/1–32. والأغلب ذكر ألف التسوية، والصواب التسوية بأم وليس بـ "أو".

(3) النحل: 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد كان ابن هشام أوضحَ من حسم هذه المسألة، وهو يتّفق في رأيه مع الرّضي، إذ يقول: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمرادُ بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسُن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـــ "قام زيد"، والمبتدأ وخبره، كـــ "زَيْد قائِم"، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو "ضُرِبَ اللّص"، و"أقائِمٌ الزّيدانِ"، و "كان زيدٌ قائمًا"، و"ظننته قائمًا"، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنَّه بعد أنْ فَرَغَ من حدِّ الكلام قال: ويُسمَّى جملة، والصّواب أنها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تســمعهم يقولون: جملة الشّــرط، وجملة الجواب، وجملة الصــّلة، وكــلّ ذلك ليــس مفيــدًا، فليس بكلام"[1].

ويرى محمّد حماسة عبد اللّطيف أنّ المقصود في قول ابن هشام "ليس مفيدًا" في النصّ السّابق أنه ليس مقصودًا بالإفادة، لأنّ المقصود في قولك: "جاء الذي قام" الإخبار بالمجيء لا بالقيام[2]. وأرى – والله أعلم بالصّواب – أنّ الصّواب لمْ يكن حليفًا له فيما ذهب إليه، وأنَّ ما قصده ابن هشام هو أنَّ مثل هذا القول لا يؤدّي معنى كامِلًا، وأنَّه بحاجة إلى إتمام، وحجّتي في ذلك ذكرُه جملةَ الشّرط في كلامه، وجملةُ الشّرط جملة بحاجة إلى إتمام لحصول الفائدة، وهي في الوقت ذاته جملة مقصودٌ الإخبارُ عنها.

وإذا عُدنا إلى كلام ابن هشام وجدنا فيه من الإشكال وعدم الوضوح ما لا يخفى، إذ جعل الفرق بين الكلام والجملة ضرورة تحقّق الفائدة في الكلام، وعدم ضرورته في الجملة، فذكر أنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد، وهو ما دلّ على معنى يحسُن السّكوت عليه، ثم ذكر أنّ الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـــ "قامَ زيدٌ"، والمبتدأ والخبر كـــ "زيدٌ قائِمٌ"، وذكر أمثلة لأقلِّ ما تنعقد به الجملة، ثم قال: "وبهذا يظهر لك أنّهما لَيْسَا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من النَّاس"، وكأنه يقول: إنَّ "قامَ زيدٌ"، و"زيدٌ قائمٌ" لَيْسَا إلَّا قولين غير مفيدين لا يحسُن السّكوت على أيٍّ منهما، وهذا القول مردود، فلا يخفى ما في هذين القولين من تمام الفائدة، ولا حجّةَ له في

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، 374/2.

(2) ينظر: محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، ص27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التَّفريق سِوى ما ذكره من اشتراط الفائدة في الكلام دون الجملة – على رأي مَن يذهب إلى عدم التَّرادف – وقد وَضُحَ أنّ الجمل التي جاء بها أمثلةً على تأكيد كلامه، ينطبق عليها تعريف الكلام الذي ذكره، وأمَّا ما ذكره من جملة الشّرط، وجملة الجواب، وجملة الصِّلة، فإنّ القائلين بالتَّرادف من أسلافنا وأسلافه لم يقصدوا أنّها جملة حال كونها شرطًا، أو جوابًا، أو صلة، وإنّما سمّوها بذلك لاعتبار ما كان؛ إذ إنَّها تصلح جُمَلًا إنْ وردت مستقلّةً خُلْوًا من التّقييد، وقد أشار إلى ذلك السيوطيّ نقلًا عن ناظر الجيش، وقد سبقت إشارتنا إلى إشارته كذلك[1].

وقد فَهِمَ أحد الباحثين[2]، من كلام ابن هشام أنَّ الجملة عنده ما انعقد بالحدِّ الأدنى، كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، وأنّ الكلام ما جاوز ذلك من معمولات، فمِثْلُ "جاءَ زيدٌ" جملةٌ، ومثل "جاء زيدٌ مسرعًا" كلام، وأرى أنّ قصد ابن هشام كان أبعدَ ما يكون عن ذلك، فالقولان السَّابقان كلاهما جملةٌ عنده، كما أنَّهما كليهما في الوقت ذاته كلامٌ، وبهذا يظهر أنّه لا يعارض أنْ يكون قولٌ ما جملةً وكلامًا في الوقت نفسه، وإنَّما يعارض أنْ يكون لهما المدلولُ نفسُه في أيِّ قولٍ كان.

وقد أخذ سلمان القضاة على ابن هشام تناقضه في هذه المسألة عندما وازن في رسائله النّحوية بين الجملة والكلام، إذ رأى أنَّ ابن هشام يميل إلى التَّرادف بينهما محتجًّا لذلك بقوله: "إنَّ اللَّفظ المفيد يُسمَّى جملةً وكلامًا"[3].

وإذا نظر القضاة في قول ابن هشام السَّابق رأى فيه كلامًا آخر، فكلامه لا يدُلُّ على التَّرادف ألبتة، إذ إنَّه –ابن هشام– يرى أنّ العبارة إنْ وقع فيها إسناد وإفادة سُمِّيت جملة وكلامًا، ولم يقل إنّ الكلام والجملة مترادفان، فكأنَّه يريد أنْ يكمل النصَّ ويقول كلامًا مفادُه أنّ القول الخاليَ من الفائدة التامَّ الإسنادِ يُسمَّى جملة، ولا يُسمَّى كلامًا، ودليل هذا الذي أذهب إليه

---

(1) ينظر كلام السيوطي نقلًا عن ناظر الجيش في الصفحة الخامسة عشرة من هذا البحث.

(2) ينظر: العتيبي، فهد مرذب معتب: **بناء الجملة الفعلية في سورتي الأنبياء والحج**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006، ص 11

(3) ينظر: القضاة: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، ص17، والنص مقتبس من الرسائل النحوية لابن هشام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قول ابن هشام نفسه: "اعلم أنّ اللّفظ المفيد يُسمَّى كلامًا وجملةً، ونعني بالمفيد ما يحسُن السّكوت عليه، وأنّ الجملة أعمُّ من الكلام، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس، ألا ترى أنّ نحو: "إنْ قام زيدٌ" من قولك "إنْ قام زيدٌ قام عمرو" يسمّى جملة ولا يسمّى كلامًا، لأنه لا يحسُن السّكوت عليه"[1].

وإذا وقفنا مع ابن عقيل في شرحه لألفيّة ابن مالك نجده يعرّف الكلام، ويوضّحه دون ربطه بالجملة، فهو يقول: "الكلام المصطلَح عليه عند النُّحاة عبارة عن "اللّفظ المفيد فائدة يحسُن السّكوت عليها"، فاللّفظ يشمل الكلام، والكلمة، والكلم، ويشمل المهمل كـ "زيد"، والمستعمل كـ "عمرو"، ومفيدٌ أخرج المهمل، و"فائدة يحسُن السّكوت عليها" أخرج الكلمة، وبعض الكلم، وهو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسُن السّكوت عليه، نحو: "إنْ قام زيدٌ"[2].

ويُلحظ أنّ ابن عقيل نظر إلى الجملة كما نظر إليها الرّضيُّ وابن هشام من قبلُ، غير أنّه لم يلتفت هنا إلى التّفرقة بينها وبين الكلام، إلَّا أنَّ المتتبّع له في شرحه يستدلّ على تفرقته بينهما، إذ يقول في باب جوازم الأفعال المضارعة: "يعني أنّ هذه الأدوات المذكورة في قوله: "واجزم بإنْ – إلى قوله: وأنَّى" تقتضي جملتين: إحداهما – وهي المتقدّمة – تسمى شرطًا، والثّانية – وهي المتأخّرة – تُسمَّى جوابًا وجزاءً، ويجب في الجملة الأُولى أنْ تكون فعليّة، وأمّا الثّانية فالأصلُ فيها أنْ تكون فعليّة، ويجوز أنْ تكون اسميّة"[3]. فهو يرى أنّ في أسلوب الشرط جملتين، وليس الأسلوب كلُّه جملةً واحدةً، والجملة الأُولى التي سمّاها جملة الشّرط كان قد سبق له أنْ أخرجها من مضمون الكلام في النّصّ السّابق لهذا النّصّ في هذا البحث، عندما جعل "إنْ قام زيدٌ" ممّا ليس كلامًا، وهل هذا المثال إلَّا مثالٌ على جملة الشّرط؟ فابن عقيل لا يشترط الفائدة للجملة حين عدَّ جملة الشَّرط جملة مستقلّة، وأقصد بـ "مستقلة"، هنا، انفرادَها وحدها جملة دون جملة الجواب.

---

(1) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف: **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تح: علي فوده نبيل، ط1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981، ص35.

(2) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 14/1.

(3) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 32/4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن النّحاة الذين انضمّوا إلى ركب الرّافضين للتّرادف صاحبُ كتاب التّعريفات، إذ يصرّح بخصوصيّة الكلام، وعموميّة الجملة في قوله: "الجملة عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك "زيدٌ قائمٌ"، أو لمْ يُفِد، كقولك: "إنْ يكرمني" فإنَّه جملة لا تفيد إلَّا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمَّ من الكلام مطلقًا"[1].

أما السّيوطيّ، فإنّ الناظر في تآليفه يرى أنه ينقل نصوصًا لأصحابها دون أنْ يُرَى رأيُه في هذه النّصوص التي ينقلها – فيما أحسَب– ولست أوافق سلمان القضاة على رأيه عندما ذهب إلى أنّ السيوطي كان متناقضًا مع نفسه، فتارة يذهب إلى التَّرادف، وتارة أخرى يوافق ابن هشام في عدم التّرادف بينهما[2]، فالسيوطيّ لم يكن إلَّا ناقلًا دون رفض أو قبول لما ينقل، والله تعالى أعلم.

ومن أصحاب الحواشي والشّروحات مَن ذهب إلى التّفريق بين الجملة والكلام، فمنهم الأشمونيّ الذي تبع ابن هشام في رأيه[3]، وقد تبعه الصبّان في حاشيته[4].

ومن أصحاب الحواشي، كذلك، الشَّنَوَاني، إذ جعل الفائدةَ الفرقَ بين الجملة والكلام، وذلك صريح في قوله: "اعلم أيّها الواقف على هذا المصنَّف "أنّ اللّفظ" المركّب الإسناديّ يكون مفيدًا كـ: قام زيد، وغير مفيد، نحو: إنْ قام زيد، وأنّ غير المفيد يُسمَّى جملة فقط، وأنّ المفيد يُسمَّى كلامًا لوجود الفائدة، ويُسمَّى "جملة" لوجود التّركيب الإسناديّ، ونعني، معشرَ النّحاة، "بالمفيد" حيث أطلقناه في بحث الكلام ما يحسُن من المتكلّم السّكوت عليه"[5]، وبذلك يكون الشنواني قد تبع ابن هشام في رأيه.

---

(1) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: **كتاب التعريفات**، تح: عبد المنعم الحفني، دار الرشيد، القاهرة، ص88–89.

(2) ينظر: القضاة: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، ص17.

(3) ينظر: الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955، 8/1.

(4) ينظر: الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، 29/1–33.

(5) الشنواني: **حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب**، ط2، منشورات دار الكتب العلمية، مطبعة النهضة، تونس، 1973، ص46–47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت تلك صورةَ الجملة عند علماء النَّحو الأقدمين، ولا يفوتني أنْ أنبِّه – في هذا المجال– على أنّ مدارهم جميعًا، إنِ الذين قالوا بالتَّرادف، وإنِ الذين قالوا بعدمه، قد تركّز على فكرة واحدة، هي فكرة الإسناد، والإسناد عندهم ليس مجرّد رصف الكلمات بعضِها إلى بعض، وإنّما ما يتأتّى منه الفعل والفاعل من جهة، أو المبتدأ والخبر من جهة أخرى، ولعلّ قضية الإسناد تكون الرابط بين الجملة لغةً واصطلاحًا؛ ففي الإسناد ضمّ وجمع، لكنْ فرْقُ ما بين الفريقين تولّد الجملة من كلِّ إسناد عند القائلين بعدم التّرادف، واشتراط الفائدة للإسناد حتّى تتولّد الجملة عند مَن قالوا بالتّرادف، فهل كان علماؤنا مصيبين فيما تمسّكوا به؟ أم إنّ ذلك أمر يُعابون عليه؟ قَبْلَ أنْ نجيب عن هذا التّساؤل، لا بدَّ لنا من وِقفة قصيرة مع اللغويين والنحاة المحدَثين، هل وافقوا السّابقين في آرائهم؟ أمْ إنَّهم نظروا إلى القضيَّة نظرةً مختلفةً؟ هذا وغيره ما ستجيب عنه الصفحات الآتية.

الجملة عند المحدثين:

لعل المتتبّع لآراء المحدثين يجد أنّ قسمًا مِنهم لم يُعْنَ بالتّفريق بين المصطلحين: الجملة والكلام، بل صبّوا اهتمامهم جلَّه على الجملة، منطلقين من فهم واعٍ لأهميّتها في الدّرس النّحويّ، دون أن يُحمّلوا أنفسهم مشقّة جدال، من وجهة نظرهم، لا يفيد، فما الجملة التي فهموا أهميّتها في الدّرس النّحويّ؟

بَادِئَ بَدْءٍ، نستطيع أنْ نفرّق بين قسمين من المحدثين: قسمٍ سوّى بين الجملة والكلام دون عَناء الجدل، وآخرَ فرّق بينهما، ويمثّل الفريقَ الأوّلَ عباس حسن الذي يضعهما دائمًا معًا، فنراه يقول: "الكلام أو الجملة هو ما تركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقلّ"[1]، فالجملة والكلام عنده مصطلحان يدلّان على مدلول واحد، ويظهر من خلال كلامه أنَّه يرى الجملة و الكلام باعتبارهما واحدًا بالمنظور الذي رآه ابن هشام للكلام؛ يقـــول: "إذا وقعــت الجملة الخبريّة صــلةَ الموصــول، أو نعتًا، أو حالًا، أو تابعةً لشــيء آخر – كجملة الشّرط لا جوابه – فإنّها تسمَّى جملة خبريّة، لأنّها تُسمَّى خبرية بحسب أصلها الأوّل الذي كانت مستقلّةً

(1) حسن، عباس: **النحو الوافي**، ط1، مكتبة المحمدي، بيروت، 2007، 15/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيه، فإذا صارت صلة، أو تابعة لغيرها لم يصحَّ تسميتها "خبريّة"؛ إذ لا يكون فيها حكم مستقلّ بالسّلب أو الإيجاب، تنفرد به، ويقتصر عليها وحدها، بل هي لذلك لا تُسمّى "كلامًا" ولا جملة، فعدم تسميتها جملة خبريّة من باب أَوْلى... ومثلها الجملة الواقعة خبرًا...، فلا تُسمَّى واحدةٌ من كلّ ما سبق كلامًا ولا جملةً، إذ ليس لها كيان معنويّ مستقلّ"[1].

وأمّا إبراهيم أنيس فإنَّه يعرِّف الجملة بقوله: "إنّ الجملة في أقصر صُوَرِها هي أقلّ قَدْر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلًّا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فإذا سأل القاضي أحد المتّهمين قائلًا: "مَن كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب "زيد"، فقد نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صورة"[2], وما يهمّنا من هذا الكلام سوْقِه في هذا الموطن أنْ نقول: إنّ إبراهيم أنيس سوّى بين الجملة والكلام؛ إذ اشترط الفائدة للجملة، وهو الشّرط الذي اشترطه النّحاة للكلام، فأصبحا مترادفين عند إبراهيم أنيس.

ومن القائلين بالتّرادف الدّكتور نعمة رحيم العزّاويّ، إذ يسرد له سلمان القضاة قولًا مفادُه التّسويةُ بين الجملة والكلام، يقول القضاةُ: "وبعد ذلك يتناول الباحثون المحدثون والمعاصرون مسألة العلاقة بين الكلام والجملة ليبيّنوا رأيهم فيها، ولهم في هذه المسألة رأيان: الرَّأي الأوّل: هو الرَّأي القائل بالتَّرادف، وقد ذهب إليه نعمة رحيم العزَّاويّ الذي قال بعد أنْ نقل عن الزمخشريّ وابن جنيّ القول بالتّرادف: "ونحن نعتقد أنّ هذا الفهم للكلام والجملة هو فهم سليم يوافق رأي اللّغويين المحدثين، وذلك لأنَّ ابن جنيّ ومن شايعه جعلوا الإفادة شرط الكلام أو الجملة"[3].

أمّا الفريق الثاني من المحدثين فقد فرّق بين الجملة والكلام، وقد انقسم هذا الفريق بدوره إلى قسمين: قسمٍ تبع القدماء المفرقين في تفريقه، وقسمٍ سار على نهج معاكس، ومن التّابعين للقسم الأوّل محمّد خير الحلوانيّ، الذي يقول بعد حديثه عن فريق القدماء: "ولا شكَّ أنّ رأي الفريق الثّاني هو الصّحيح، إذ يكفي أنْ تقوم الجملة على الإسناد، فإذا تمّ لها المسند والمسند إليه

---

(1)حسن، عباس: **النحو الوافي**، 15/1.

(2) أنيس، إبراهيم: **من أسرار اللغة**، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص260-261.

(3) القضاة: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، ص23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كـــانت جملة، ســـواء أكـــانت ذات معنى تامّ أم لم تكن"[1]. ويقصـــد بالفريـــق الثّاني المناهضين للتّرادف.

ويبدو عميدَ المفرّقين المحدثين بين الجملة والكلام عبدُ السلام هارون؛ إذ يقول: "والحقُّ أنّ الكلام أخصُّ من الجملة، والجملة أعمُّ منه، وإنّما كان الكلام أخصَّ من الجملة لأنّه مزيد فيه قيدُ الإفادة...، وعلى هذا فتعريف الجملة هو "القول المركّب" أفاد أم لمْ يُفِدْ، قُصِدَ لذاته أم لمْ يُقْصَدْ، وسواءٌ أكانت مركّبة من فعل وفاعل، أم من مبتدأ وخبر، أم ممّا نزل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر"[2].

أمّا الفريق الثّاني من القائلين بعدم التّرادف فرأى أنَّ الكلام أعمُّ من الجملة، وهذا معاكِس لِمَا ذهب إليه الرّضيّ وابن هشام ومَن تبعهما، وقد اختار هذا الرّأيَ (برجشتراسر) إذ قال: "ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفيّة أو إضافيّة أو عطفيّة غير إسناديّة، ويشبه الجملة في أنه مستقلٌّ بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مُظهَرًا كان أو مقدّرًا"[3].

وقد سلك هذا المسلك، أيضًا، خليل عمايرة، إذ يقول: "والذي نرتضيه هو ما يرتضيه الزّمخشريّ وابن يعيش حدًّا للكلام، حدًّا للجملة، ونخالفه كما نخالف من تبعه في أنّ الكلام هو الجملة، ونخالف ابن هشام ومن سار على منهجه في أنّ الكلام أخصُّ من الجملة وهي أعمُّ منه، فنرى أنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مفيدًا لمعنى يحسُن السّكوت عليه.... ونرى، كذلك، أنَّ الكلام تآلفُ عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعمَّ ممّا في الجملة وأشمل، وعلى ذلك فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنّثر كلام العرب"[4]. ولا يكتفي عمايرة باعتقاد هذا المذهب، وإنّما ينسبه إلى القدماء، فما يقوله أَلْمَحَ إليه ابن جنيٍّ بقوله: "فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد، كلامًا، فإنْ قلت شارطًا: إنْ قام زيد،... صار قولًا لا كلامًا"[5]، ولست مع عمايرة فيما ذهب

---

(1) الحلواني، محمد خير: **المختار من أبواب النحو**، ط1، مكتبة دار الشرق، سوريا، ص73.

(2) هارون، عبد السلام: **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، مؤسسة الخانجي، مصر، 1959، ص18-19.

(3) برجشتراســـر: **التطور النحوي للغة العربيـــة**، تعليق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرّياض، 1982، ص125

(4) عمايرة: **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص77-78.

(5) ابن جني: **الخصائص**، 73/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إليه، فابن جنيّ سبق له أن صرّح بالتّرادف بين الجملة والكلام[1]، ولا يُفهَم من نصّه هذا الذي ساقه عمايرة ما فهمه، فابن جنيّ لمْ يَقُلْ: إنّ قولنا "إنْ قام زيد" جملة، وإنما صرّح بأنه قول، وليس كلامًا ولا جملة، والجملة والكلام عنده لا بدّ أن يفيدا، فهل أفاد التركيب هذا حتى يجعله ابن جنيّ جملة أو كلامًا؟

وعرّف مهدي المخزوميّ الجملة بقوله: "الجملة هي الصّورة اللّفظية الصّغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللّغات، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع"[2].

وقد أعاد تعريف إبراهيم أنيس في كتابه دون أنْ ينسبه إليه، فقال: "والجملة في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًّا بنفسه"[3]، ويبدو من قوليه أنّه يسوّي بين الجملة والكلام، ولكنْ دون أن يجعل ذلك هدفًا لدراسته، بل إنَّه لمْ يُشِر إلى ذلك، وغنيٌّ عن القول أنَّ الكلام عنده هو الكلام نفسه عند إبراهيم أنيس.

إذن، كانت الجملة عند المحدثين كما كانت عند القدماء، محورَ اختلاف في وجهات النَّظر، فمنهم من سوّى بينها وبين الكلام، ومنهم من فرّق، ومنهم من لم يُلْقِ بالًا للمقارنة بينهما.

أمّا النّقطة الأخرى التي لا بدّ لنا من الإشارة إليها حين الحديث عن المحدثين فهي قضيّة الإسناد، فالقدماء نظروا إلى الجملة على أنها قضيّة إسناديّة، وكانت تقسيماتهم لها، مبنيّة على فكرة الإسناد، فهل انطلق المحدثون في فهمهم للجملة من تلك الفكرة نفسها؟[4]

وَرُبَمَا يكون الاتّفاق على أمر واحد ليس من سمات البحث العلميّ، فقد اختلف المحدثون، كذلك، في هذه المسألة وانقسموا فيها إلى قسمين: قسمٍ سار على الخطّ الذي رسمه له

---

(1) ينظر كلام ابن جني في الصفحة الثالثة عشرة من هذا البحث.

(2) المخزومي، مهدي: **في النحو العربي**: نقد وتوجيه، ط1، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1964، ص31.

(3) المرجع السابق، ص33.

(4) سوف يأتي الكلام على تقسيمات الجملة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسلافُه في تمسّكه بضرورة الإسناد لتحقّق الجملة، وآخرَ رسم له منهجًا آخر، ولم يقبل بفكرة الإسناد قيدًا في الجملة.

أمّا الفريق الأوّل، فمنهم مهدي المخزوميّ الذي ذكر في كتابه "في النحو العربي:نقد وتوجيه" بعد أنْ فرغ من تعريف الجملة، أنَّها – أي الجملة – ليس من شروطها أنْ تحتوي العناصر المطلوبة كلَّها، وهو يقصد بالعناصر المطلوبة المسنَد والمسنَد إليه، فقد تكون الجملة في رأيه خاليةً من المسند إليه لفظًا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره، ومثال ذلك خلوّ الجملة من المسند إليه في نحو: الهلالُ والله"، ومن المسند في نحو: "خرجت فإذا السّبعُ" أو نحو "زيد" في جواب من قال له: مَن كان معك أمسِ؟ ونحو: لولا عليٌّ لهلك عمر[1]. وكلامه – لا شكَّ – يدلّ دلالة واضحة على تمسّكه بفكرة الإسناد، فهو يرى أنّ الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظًا، وتقييده الخلوَّ بـــ "لفظًا" يؤكّد أنه لا بدّ أن يقَدَّر، فهو محذوف لفظًا، باقٍ تقديرًا، وقوله: "قد تكون الجملة خالية من المسند لوضوحه"، يدل على بقائه، وقد أكمل المخزوميُّ فقال: "وسهولة تقديره"، فلا بد لهذا الغائب لفظًا أنْ يبقى له مكانه ويقدّر فيه، وأودّ التّنويه، هنا، إلى أنّ الأمثلة التي ذكرها لا تستعمل استعمالًا مطّردًا، وإنَّما تُستعمَل في مواقفَ مخصوصةٍ، فليس، مثَلًا، بجائز لنا أنْ نقول: "الهلال والله" في جميع أحوالنا، وإنّما في حال كوننا ننظر إلى الهلال ونشير إليه، فقواعدنا لا تنفصل بحال من الأحوال عن متغيراتنا الاجتماعيّة وأحوال كلامنا، فلننتبِهْ إلى ذلك.

ومثلُه، أيضًا إبراهيم السامرائيّ، فقد تمسّك بفكرة الإسناد فقال: "ولن نخرج في بحثنا هذا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسميّة أو فعليّة قضيّةٌ إسناديّة، والإسناد اللّغويّ علاقة وارتباط من موضوع ومحمول أو مسند ومسند إليه"[2].

وفي مقابل هؤلاء سَطَعَ نَجْم فريق آخر، رفض فكرة الإسناد قيدًا لتحقّق الجملة، وهؤلاء هم أتباع المدرسة البنيويّة والمنهج الوصفيّ بعامّة؛ إذ إنّهم لا يعترفون بفكرة الحذف والتّقدير،

(1) ينظر: المخزومي، مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص33.

(2) السامرائي، إبراهيم: **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ص201.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنّما يتعاملون معَ ما هو ظاهر أمام أعينهم، ولعلّنا إذا نظرنا في أقوال بعضهم وجدنا هذا الرَّأي واضحًا فيها، فمن ذلك، على سبيل المثال، قول فندريس في تعريف الجملة بأنّها "الصّيغة التي يعبَّر بها عن الصّورة اللفظيّة والتي تدرك بواسطة الأصوات"[1]، ويضيف أنّ "بعض الجمل يتكوّن من كلمة واحدة: تعال، ولا، ووأسفاه، وصه، كلٌّ واحدة من هذه الكلمات تؤدّي معنى كامِلًا يكتفي بنفسه"[2]، وهذا يعني أنَّ فندريس وأتباعه يذهبون إلى جواز تكوّن الجملة من الكلمة الواحدة، دون أيّة حاجة إلى تقدير شيء، محذوف أو مستتر، ولو طبّقنا أمثلته التي ذكرها على رأي المخزوميّ والسامرائيّ والقدماء لكان عصيًّا عليها أنْ تقوم بإفادة المعنى وحدها، فكلمة "تعال" هي عند هؤلاء فعل وفاعله ضمير مستتر تقديره "أنت"، ففي التَّعبير إسناد، وكلمة "لا" هي ردٌّ على سائل بجملة، فحذف المجيبُ الجملةَ لذكرها في السّؤال، ولم يحذفها من نيّته، فكلمة "لا" فيها تركيب إسناديّ، وهكذا.

ولم يكتف الوصفيّون بتبنّيهم رأيًا مستقلًّا، وإنّما عابوا على غيرهم صنيعَهم، فقد أورد سلمان القضاة في بحث له بعد أنْ علّق على أمثلة فندريس بأنّها قد تكون مألوفة للقارئ العربيّ الذي تعوّد خلال المسيرة الطّويلة للدّرس النّحويّ، تلقّيَ جمل ناقصة شريطة أن يقدّر هذا النّاقص المحذوف – أورد رأيًا لباحث يرفض هذه الإلِفة وهو نعمة العزّاويّ، يقول القُضاة: "لكنَّ هذه الإلفة مضلّلة عند أتباع المدرسة البنيويّة والمنهج الوصفيّ بعامّة، لأنّهم لا يعترفون بفكرة الحذف والتّقدير، وفي هذا يقول بعض الباحثين: "والحقّ أنَّ فكرة الحذف التي ادّعاها النحاة هي فكرة خاطئة، وقد قادهم إليها منهجهم الفلسفيّ، وما زعموا أنّه محذوف من الأفعال أو الأسماء أو الحروف هو افتئات على الجملة العربيّة، وتحميلٌ إيّاها ما ليس فيها من الكلمات، وكان

(1) فندريس: **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ص101. واستعمال كلمة بواسطة، غير صحيح، والصواب" بوساطة".

(2) المرجع نفسه، ص101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهج السليم يقتضيهم أنْ يحصروا عملهم في الصّورة المنطوقة، لا في الألفاظ المتوهّمة أو المتصوّرة"[1].

وما برحتُ أقرأ عبارته "الألفاظ المتوهّمة" حتى استحضرني قوله تعالى: "أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا"[2]، ولطالما سمعت هذه الآية، وكم مرّة قرأتها، وكأنّي أعرفها الآنَ، فالعزّاويُّ يقول: "ألفاظ متوهّمة"، فماذا نقول في هذه الآية؟ هل تُفْهَمُ فهمَها الصّحيح دون تقدير محذوف؟ هل كان الملك يأخذ كلّ سفينة؟ إذا كان الأمر كذلك ، وأنّى له أنْ يكون كذلك، فما حاجة الخضر – عليه السلام – بخَرْق السّفينة ما دام الملك سيأخذها في أيّة حال كانت؟ لا يمكن لنا أن نفهم هذه الآية دون تقدير محذوف، فلا شكَّ في أنّ سفينةً مخصوصةً هي التي كان الملك يأخذها هي وأشباهها، يدلّ عليها ما فعله الخضر من إعابة للسفينة بخرقها، فالملك كان يأخذ السفن الخالية من العيوب وحَسْبُ، ففي الجملة محذوف، هو وصف السّفينة، وقد يكون الوصف "صحيحة"، أو "صالحة".

وقد يكون العزّاويُّ قصد بكلامه غيرَ ما فهمتُ، فلعلّه يرفض حذف العمليّة الإسناديّة، التي تكوِّن جملة مستقلّة قد تغيِّر مجرى الكلام، ولا يرفض حذف كلمة مخصوصة، ولا سيَّما إذا كان السّياق وظروف الكلام يدلّان عليها، ولكن ما دفعني لأنْ أذهب غير مَذهبه قولُه بعدم حذف الأفعال ولا الأسماء ولا الحروف .

أمّا إبراهيم أنيس فيكاد يكون أشهر من نادى بتحطيم فكرة الإسناد قيدًا في الجملة، فنراه يقول: "ويسوقُ اللغويُّ الحديثُ عباراتٍ مثل: "سبحانَ الله" ومثل "واأسفاه" ومثل "زيد" جوابًا لمن سأل "من القائل؟" ويرى أنّ كلًّا من هذه العبارات يفيد ذلك المعنى المستقلَّ بالفهم الذي يَنْشُدُه اللّغويون القدماء في كلّ جملة، ويعدّ مثل تلك العبارات "جملًا" مستوفاة شرطَ المعنى المستقلّ بالفهم، وتفيد فائدة يحسُن السّكوت عليها، ومع ذلك لا نكاد نتبيّن فيها موضوعًا ومحمولًا، أو

---

(1) القضاة، سـلمان: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، ص21. كان على القضاة أن يقول: أحد الباحثين، ومعنى كلمة افتئات هو: اختلاق. **لسان العرب**، (فَأَتَ). كان على العزاوي أن يقول: غير صحيحة بدل خاطئة، لأنها من الخطيئة.

(2) الكهف: 79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسندًا إليه ومسندًا!! وقد تغلَّب القدماء من اللّغويين على مثل هذه الصّعوبة بفكرة "التّقدير"، فيقدّرون فعلًا محذوفًا أو مسندًا إليه محذوفًا، أو ضميرًا مستترًا، وغير ذلك من افتراضات مشهورة في كتبهم"[1]. فإبراهيم أنيس يرى أنَّ هناك تعبيراتٍ تؤدّي المعنى التامّ دون أنْ يتوافر لها ركنا الإسناد، وقد ضرب أمثلة على ما ذهب إليه، وكلامه يدلّ على عدم موافقته القدماءَ لِمَا يلجؤون إليه من تقدير، إذ وصف عملهم بالافتراضات، وكأنّه يريد أنْ يقول بعدم صحّتها، كما نؤكّد، هنا، ما ذهبنا إليه سابقًا من أنه يشترط تمام الفائدة للجملة[2]، شأنه في ذلك شأن ابن جنيّ وابن يعيش، ويزداد وضوحًا هذا الأمر في قوله: "كلُّ الذي يجب أن يُشترَط في الكلام لئلَّا يكون لَغْوًا، هو حصول الفائدة وتمامها، ويتحقّق مثل هذا الشّرط في كثير من العبارات التي لا يَعدّها اللّغويون جملًا"[3]، فالجملة هي ما يقصده بالكلام الذي لا يكون لغوًا، أي بالكلام ذي المعنى التامّ الفائدة.

وأقف، هنا، وِقفة متأنّية مع باحث حديث من أتباع المنهج الوصفيّ خاض طويلًا في هذه المسألة، وأخذ على القائلين بفكرة الإسناد تمسّكَهم بها، وعاب عليهم مسلكَهم في التّقدير والحذف والتّأويل، ورأى أنّ ذلك أثقلَ كاهلَ اللّغة بما لا جدوى منه، ولا ضرر في التخلّص من أوشابِه، وقد احتجَّ لرأيه بكلام تامّ نطقه العربيّ سائرًا على الأعراف اللّغوية في لغته بمثل هذه التعبيرات: معاذ الله – تحيّةً – شكرًا – عفوًا – يقول اليائس: لا أملَ!! – يقول المستهلُّ: الهلالُ واللهِ –خرجت فإذا محمّد– ويسوق أمثلة ممَّا ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: "لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ"[4] ، و"وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ"[5] ، و"لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ"[6] ، ويرى أنّ هذه الأمثلة تؤدّي المعنى أوفى تأدية، وتعبّر عن المراد أصدقَ تعبير، دون أن يتحقّق فيها شرط النّحاة، ويقصد به الإسنادَ، ويرى أنّ ممّا سبق تعبيراتٍ انعدم فيها ركنا الإسناد أصلًا،

---

(1) أنيس: **من أسرار اللغة**، ص259–260.

(2) ينظر كلامه في الثالثة والعشرين من هذا البحث.

(3) أنيس: **من أسرار اللغة**، ص261.

(4) الفرقان: 77

(5) سبأ: 51 .

(6) هود: 43 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل: معاذ الله، ومنها ما انعدم فيه أحد ركني الإسناد، فقوله تعالى: "لولا دعاؤكم" فَقَدَ المسندَ، وقول المستهل: "الهلال والله" فَقَدَ المسندَ إليه[1].

ولست بمتتبّع كلامَه كلَّه، إذ لو فعلت ذلك فسأكون مدافعًا عن ناس المنطقُ نفسه تكفَّل بالدّفاع عنهم، ولكنت كأنّني أحاول أنْ أبعد تهمة عنهم، وسأقتصر بالتّعقيب على بعض كلامه، فمن ذلك قولُه ساخرًا بأسلافه: "ولا أملَ، جملة مكوّنة من لا النافية للجنس واسمها، والخبر محذوف تقديره "لا أمل موجود"، أو"لا أمل لنا" هذا على الرّغم من أنّ المعنى لا يحتمله، وسياق الحديث يأباه، بل إنّ الخبر لا يضيف أيَّ جديد إلى ما فُهِمَ من التّعبير الأساسيّ: "لا أملَ"، والنّحاة أنفسهم قالوا بوجوب حذف الخبر مع "إلّا" التي للتّمني في مثل قولنا "ألا ماءَ"[2].

وأنا هنا أتساءل: هل فهم صلاح شعبان، وهو صاحب القضيّة، ماذا قصد النحاة من حذف الخبر في الحال التي ذكرها في آخر نصّه، والأمر لا يحتاج إلَّا إلى مراجعة رأيهم، وقراءة أقوالهم؟ فالنّحاة في مثل هذا المثال يقولون بحذف الخبر لفظًا مع بقائه تقديرًا[3]، فعمليّة الإسناد ما زالت قائمة، ولن تزال.

وأختم كلامي بالحديث عن أحد أتباع المنهج الوصفيّ، وهو محمّد عيد، إذ يقول رافضًا التأويل[4]: "وكما يباين التَّأويلُ المنهجَ العلميَّ الصّحيح وطبيعة دراسة اللّغة يباين أيضًا واقعها، فواقع اللّفظة هو حروفها المنطوقة بالفعل لا الملحوظة في الذّهن، وواقع الجملة هو العلاقة بين أجزائها التي تظهر في السّياق، لا التي يفترضها التّخيّل"[5]، فهو يرفض مبدأ التأويل، ويرى أنْ نتعامل مع الظّاهر، وهذا رأيه، ولكلٍّ حقٌّ في اتّخاذ رأي ما، ولكنْ، ما الذي دفعه وهو الرّافض

---

(1) ينظر: شعبان، صلاح: **الجملة الوصفية في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص22.

(2) المرجع السابق، ص 23.

(3) ينظر هذا الموضوع في **شرح الكافية لابن الحاجب**، باب الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر.

(4) التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير، فهو يهتم بتفسير باطن اللفظ، **أصول النحو العربي** لمحمد عيد، ص183.

(5) عيد، محمد: **أصول النحو العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 1978، ص215.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمبدأ التّأويل أنْ يقول في الكتاب نفسه: "فالجملة حقيقةً هي التي تؤدّي الفائدة كاملة، أمّا تكوينها الشّكليُّ فلا يُشترَطُ فيه أنْ يوجد في النّطق مسند ومسند إليه"[1].

إنّ التّكوين الشكليَّ الذي ذكره عيد يدلّ دلالة قاطعة على أنّه نفسه يرى أنّ هناك شكلًا أصيلاً للجملة، وهو ما يجب التّعامل معه، دون عبرة إلى هذا الشّكل، وتقيده بعدم وجود المسند والمسند إليه في النّطق يدلّ على وجودهما في ذهنه، وليس له أنْ يفهم المعنى إلَّا بالتّعامل معهما، فلماذا أوقع نفسه في تناقض، ورأى أنْ يتعامل مع الحروف المنطوقة بالفعل؟

وأخيرًا لست أجد ردًّا على منكري الإسناد شرطًا في الجملة، خيرًا من ردّ عبد القاهر الجرجانيّ، حين قال: "فانظر إليك إذا قيل لك: ما فعل زيد؟ فقلتَ: "خَرَجَ" هل يُتصوَّر أنْ يقع في خَلَدِك مِنْ "خَرَجَ" معنى من دون أنْ يُنوَى فيه ضمير "زيدٍ"؟ وهل تكون، إنْ أنت زعمت أنَّك لمْ تَنوِ ذلك، إلَّا مُخرِجًا نفسَك إلى الهَذَيَان؟"[2].

وبعدُ، فإنّني أميل إلى الرّأي الذي رآه أسلافي القدماء بضرورة وجود المسند والمسند إليه حتّى تتكوَّن الجملة، كما أميل إلى أنْ تكون الجملة، عندي، كما كانت عند ابن هشام، يتحقّق وجودها بالإسناد، سواءٌ أفاد هذا الإسناد أم لم يُفد، فالقول بتحقّق الفائدة في الجملة قد يوقع الباحث في تناقض مَعَ بعض أبواب النّحو التي تعتمد على الجملة.

ثانيًا: الجملة عند البلاغيّين:

اهتمّ علماء البلاغة بالجمل اهتمامًا كبيرًا، وتركّز جُلّ اهتمامهم على المعنى، إذ إنَّ المعانيَ عندهم هي الأساس، ولم تكن المعاني التي اهتمّوا بها هي المعانيَ الأصليّة في تراكيبها، وإنَّما بحثوا عن معانٍ، ودلالات ثانية لا تظهر في التّركيب، ولكنّ التّركيب يدلّ عليها، ولذا فقد جاء اهتمامهم بالمعنى أكثر منه عند النّحويّين، فالجملة عند البلاغيّين هي "المركّب الذي تتمّ به

(1) المرجع السابق، ص218.

(2) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **دلائل الإعجاز**، تعليق: محمود محمد شاكر، ط3، دار المدني، جدة، 1992، ص527.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفائدة فلو قلت: "إن تأتني" وسكتَّ، لم تفد كما لا تفيد إذا قلت: "زيد" وسكتَّ، فلم تذكر اسمًا آخر ولا فعلًا، ولا كان منويًّا في النَّفس معلومًا من دليل الحال"[1].

وهذا ما أشار الجرجانيّ إليه: "بأنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: "خرج زيد" سُمِّي كلامًا وسُمِّي جملة"[2]، فالجرجانيّ في كلامه هذا يرى أنّ الألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضربًا خاصًّا من التَّأليف، ويُعمَد بها إلى وجه دون وجه من التّركيب والتّرتيب[3]، وهذا الفهم للجملة عند البلاغيّين هو المعنى نفسه الذي كان ينادي به ابن جنيٍّ والزّمخشريُّ، ومَن سلك مسلكَهما من القائلين بالتَّرادف بين الجملة والكلام.

ويشترط البلاغيّون في معانيهم الانتظامَ، فيقول الخفاجيُّ: "والكلام عندنا ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها، على ما بيّناه من أنّنا لا نذكر إلَّا حروف اللّغة العربيّة دون غيرها من اللّغات، وحدُّه ما انتظم من حرفين فصاعدًا من الحروف المعقولة، إذا وقع ممّن تصحُّ عنه أو من قبيله الإفادة، وإنَّما شَرَطْنَا الانتظام لأنَّه لو أَتى بحرف ومضى زمان وأَتى بحرف آخر لم يصحَّ وصف فعله بأنَّه كلام"[4].

ثم يؤكّد الجرجانيّ تناسق الدِّلالة بانتظام الألفاظ بقوله: "ليس الغرض بنظم الكَلِم أنْ تَوالت ألفاظُها في النّطق، بل أنْ تناسقَت دِلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه الفعل"[5]، فالبلاغيّون لا يجرِّدون الانتظام من المعنى والدّلالة، وإلَّا لَمَا كان عندهم كلامًا.

ويقول صاحب الصّناعتين: "الكلام أيّدك الله بحُسْن سلاسته، وسهولته، ونصاعته، وجودة مطالعه، ولِين مقاطعه، واستواء تقاسيمه، وتعادل أطرافه، وتشبّه إعجازه بهواديه، وموافقة مآخيره لمباديه، مع قلّة ضروراته بل عدمها أصلًا، حتى لا يكون لها في الألفاظ أثر،

---

(1) الجـــــرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **أسرار البلاغة**، تعليق: محمود محمـــد شـــاكر، ط1، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، 1991، ص111.

(2) الجرجاني: **الجمل**، ص40. وقد سبق ذكر هذا الكلام في الصفحة الرابعة عشرة من هذا البحث.

(3) ينظر: الجرجاني: **أسرار البلاغة**، ص4.

(4) الخفاجي، ابن سنان: **سر الفصاحة**، تصحيح وتعليق عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، 1952، ص26.

(5) الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص49 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتجد المنظوم مثل المنثور، في سهولة مطلعه، وجودة مقطعه، وحُسْن رصفه وتأليفه، وكمال صوغه وتركيبه"[1].

ويقسِّم السّكاكيّ الكلام إلى كلام خبريّ، وكلام طلبيّ[2]، والخبر هو ما يحتمل الصّدق والكذب، والطّلب هو ما لا يحتمل ذلك، ثمّ من البلاغيّين بعد ذلك مَن استبدل بالطّلب الإنشاءَ، فقد ميَّز القزوينيّ بين الخبر والإنشاء بقوله: "الكلام إمَّا خبرٌ أو إنشاء، لأنَّه إمَّا أنْ يكون لنسبته خارِجٌ تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارجٌ، الأوّل الخبر، والثّاني الإنشاء"[3].

ويعرّف صاحب كتاب التَّعريفات الخبَر بقوله: "الخبر هو الكلام المحتمل للصّدق والكذب"[4]، والإنشاء بقوله: "الكلام الذي ليس لنسبته خارجٌ تطابقه أو لا تطابقه، وقد يقال على فعل المتكلّم"[5].

وتتكوّن جملة الخبر من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، وقد ذكر ذلك الخطيب القزوينيّ عند تقسيمه للكلام، قال: "ثمَّ الخبر الذي لا بدّ له من إسناد ومسند إليه ومسند"[6]. والمسند إليه هو الاسم الذي يُحكَم عليه بحُكْم معيّن، ومواقعُه هي: الابتداء، والفاعليّة، ونائب الفاعل والأسماء الواقعة بعد الأفعال والأدوات النّاسخة، أمّا المسند فهو المحكوم به، ويقع ذلك في الأسماء والأفعال.

---

(1) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: **كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر**، تح: مفيد قمحية، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984، ص69.

(2) ينظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي: **مفتاح العلوم**، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص251.

(3) القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح: محمد عبد المنعم خفاجي، ط4، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1975، 85/1.

(4) علي الجرجاني: **التعريفات**، ص108.

(5) المصدر السابق، ص47.

(6) القزويني: **الإيضاح**، 85/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحدّث البلاغيّون عن أحوال المسند والمسند إليه من حيث الذّكرُ والحذفُ والتّعريفُ، والتّنكير والتّقديم والتّأخير، وكذلك فقد فصّلوا القول في الإنشاء ودرسوه دراسة مستفيضة بقسميه: الطّلبيّ وغير الطّلبيّ.

فالطلبيّ هو الذي يستدعي مطلوبًا غير حاضر وقت الطّلب، ويتمثّل بالأمر والنّهي والاستفهام والتّمني والنّداء، أما غير الطلبيّ فهو الذي لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطّلب، ويكون ذلك في المدح والذّم والقَسَم والتّعجب، وإنْ كان السّكاكيّ قد حَصَرَ هذين القسمين للإنشاء بقسم واحد أطلق عليه اسم الطّلب"[1].

وعلى الرّغم من تأثّر البلاغيّين بمنهج النّحاة في معالجة بعض أساليب الإنشاء غير الطّلبيّ، وفي القول بضرورة وجود ركنيِ الإسناد في الجملة، إلّا أنّهم عدُّوا المعنى هو الأساسَ في دراسة الجملة، وهو الذي يقرّر المبنى، ويقتضي الذّكر والحذف والإضمار والإظهار والتّقديم والتّأخير.

أمّا النّحاة فقد عدّوا الشّكل هو الأساس في دراسة الجملة، ولم يتجاوزوها إلى وحدة أكبر منها، بل اتّخذوا الكلمة المفردة وحدة تحليليّة لها.

وفي نظر كثير من الباحثين، وعلى رأسهم عبدُ القاهر الجرجانيّ، أنّ العِلْمين متكاملان، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنّحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النّحو أحلام طافية[2].

ومَهْمَا يكن من أمر، فإنّ إلقاء الضّوء على المعنى حَظِيَ باهتمام علماء البلاغة في تعريفهم للكلام والجملة، لأنّ المعنى المبدع يعني المعنى المُنْشَأ، هذا الإنشاء يكون على مبنًى،

---

(1) سبق ذكر هذا الكلام في الصفحة السابقة.

(2) ينظر: حسان، تمام: **الأصول**، ط1، دار الثقافة، 1981، ص342 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويَعْبُر هذا المعنى على جسر الألفاظ، والتَّراكيب، ومن ذلك المعنى البديع المستنبط، ويحتاج الاستنباط في المعنى إلى لفظ حامل، وتركيب موصِل[1].

ثالثًا: الجملة عند الأصوليّين:

يستنبط علماء الأصول الأحكام الشرعيّة من مصادرها الأُولى، وهي القرآن والسّنة الشّريفة، وهذا ما دعاهم إلى زيادة الاهتمام باللّغة العربيّة، والبحث في تراكيبها ودلالات ألفاظ جُمَلِها من أجل الوصول إلى غايتهم.

وفي دراستي لموضوع الجملة عند الأصوليّين، وجدت أنَّهم تناولوها – أي الجملة – في إشكاليّة الكلام، باعتباره الجانبَ التّنفيذيّ للّغة، فقد عبّر أحدهم عن الكلام بقوله: "الأصل في الكلام أنْ يدلَّ على معنى يريد المتكلّم إعلام السّامع به، وخُلُوُّ الكلام من هذا إلغاء له، ومخالفة للأصل فيه، فإذا احتمل الكلام أنْ يكون ذا معنى مقصود، وأنْ يكون لَغْوًا، كان حملُه على ما هو الأصل فيه أَوْلى، وبهذا تقرّرت القاعدة المشهورة "إعمال الكلام أَوْلى من إهماله"، كما لو قال رجل: وقفت هذه الحديقة على أولادي، وليس له إلَّا أولادُ أولادٍ، فإنّ كلامه يُحمَل على أولادِ أولادِه صونًا له من الإهمال والإلغاء"[2].

ويشير هذا التّعريف إلى أنّ الكلام نوعان: مفيدٌ ذو معنى، وغيرُ مفيد، وهو ما سُمِّي باللَّغو، ويماثل هذا الحديثَ حديثٌ آخر يبيِّن أنّ "الكلام هو الأصوات المسموعة والحروف المؤلَّفة، وهو ينقسم إلى مفيد وغير مفيد"[3].وقد نظر بعض الأصوليّين إلى الكلمة على أنّها كلام، يقول الشوكانيّ: "وقد خصّص النّحاة الكلام بما تضمّن كلمتين بالإسناد، وذهب كثير من أهل الأصول إلى أن الكلمة الواحدة تُسمَّى كلامًا"[4].

(1) ينظر: أبو علي، محمد بركات حمدي: **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**، دار البشير، عمان، ص33.
(2) حسب الله، علي: **أصول التشريع الإسلامي**، ط4، دار المعارف، مصر، 1971، ص290.
(3) الدمشقي، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي: **نزهة الخاطر العاطر**، دار الكتب العلمية، بيروت، 25/2.
(4) الشوكاني، محمد علي بن محمد: **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، ط1، دار السلام، القاهرة، 70/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُفهَم هذا الأمر من نظرة أبي الحسين البصريّ المعتزليّ إلى الكلام، إذ يقول: "اعلم أنّ الكلام، هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميّزة المتواضع على استعمالها في المعاني"[1].

وترى الباحثة حفيظة أرسلان: "أنَّ الآمديّ يتّجه إلى تقسيم الكلام إلى المهمل وغير المهمل، مخرجًا الكلامَ النّفسانيَّ من حدِّ الكلام اللُّغويّ في قوله: "واعلم أنَّ اسم الكلام ما يُطلَق على العبارات الكلاميّة، والمقصود هاهنا إنَّما هو معنى الكلام اللّسانيّ دون النّفسانيّ"، ثم يكمل حديثه بأنّ: "الكلام اللّسانيّ قد يطلق تارة على ما أُلّف من الحروف والأصوات من غير دلالة على شيء، ويُسمَّى مهملًا وإلى ما يدلّ، ولهذا يقال في اللّغة هذا كلام مهمل، سواء كان إطلاق الكلام على المهمل حقيقة أو مجازًا، فالغرض هاهنا هو بيان الذي ليس بمهمل جملة"[2].

ويرى أبو الوفاء بن عقيل أنّ الكلام: "هو الحروف والأصوات المنظومة للتّفاهم عمّا في النّفوس من الأغراض، فهذا جملة الكلام، وهو على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، لا رابع لها. فالاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل، دلالة الإشارة دون الإفادة...، وأما القسم الثّاني من الكلام، وهو الفعل، فهو عبارة عمَّا دلّ على زمان محدود، والحرف ما عدمت فيه علامات الأسماء والأفعال"[3].

في حين نلحظ كلامًا مختلفًا عند فخر الدّين الرَّازيّ، إذ يقول: "وأمّا الكلام فهو الجملة المفيدة، وهي: إمّا الجملة الاسميّة، كقولنا: زيدٌ قائمٌ"، أو الفعليّة، كقولنا: "قامَ زيدٌ"، وإمّا مركّب من جملتين، وهي الشّرطيّة كقولك: "إنْ كانت الشمسُ طالعةً فالنَّهارُ موجودٌ"[4].

---

(1) ابن الطيب، أبو الحسن محمد بن علي: **المعتمد في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 10/1.

(2) شابسوغ، حفيظة أرسلان: **الجملة الخبرية والجملة الطلبية دراسة تطبيقية في سورة مريم**: ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2004، ص15.

(3) ينظر: ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد: **الواضح في أصول الفقه**، تح: جورج المقدس، ط1، فرانتس شتاينر شتوتكارت، بيروت، 1996، 50/1-54.

(4) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **المحصول في علم أصول الفقه**، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، 1999، 86/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتّفق الرّازيّ في تعريفه هذا وبعضَ أهل النّحو، وأعني بهم ابنَ هشامٍ وأتباعَه، ووجهُ الاتّفاق انقسام الجملة عندهم إلى مفيد، وغير مفيد، وإطلاق الكلام على الجملة المفيدة، كما أنَّه أضاف قسمًا ثالثًا لتقسيمات الجملة، هو الجملة الشرطيّة، ويتّفق في هذا كذلك وبعضَ أهل النّحو، كالزّمخشـــريّ الذي انقســـمت الجملة عنده إلى أربعة أضرب.

ويعلّق سلمان القضاة على تقسيمات الجملة عند الأصوليّين، وبخاصّة الشّرطيّة قائلًا: "وأما الجملة الشرطيّة فيبدو أنّ بعضهم قد عدَّها قسيمة للجملتين الاسميّة والفعليّة، فجعل الجمل ثلاثة أقسام، وهو ما يظهر في قول أبي حامد الغزاليّ في المنخول: "والكلام المفهم جملة مركّبة من مبتدأ وخبر كقولك: "زيد منطلق"، أو فعل وفاعل كقولك: "قام زيد"، أو شرط وجزاء كقولك: "إنْ جئتني أكرمتك"[1].

ويفترق الغزاليّ والرازيّ عند عدد الجمل في أسلوب الشّرط، فهي عند الأوّل جملة واحدة تؤدّي فهمًا مستقلًّا، ويكون بذلك من أتباع ابن جنيّ، وهي عند الأخير تركيب مؤلَّف من جملتين تساندتَا لتكوين معنى تامّ الإفادة.

وبعدُ، فيتضح مما قيل في الكلام عند بعض الأصوليّين أنَّ مِنهم مَن نظر إلى الكلام على أنّ منه المفيدَ، ومنه غيرَ المفيدِ، ومِنهم مَن عدّ الكلمة الواحدة كلامًا، كما أنّ مسائل بحثهم فرضت عليهم البحث بشـــكل معمّـــق في دلالات الجمل لاســـتنباط الأحكام منها، على اختـــلاف أنواع هذه الجمل.

رابعًا: الجملة عند المناطقة:

تناول المناطقة الجملة معبِّرين عنها بالقول، فهذا أرسطو يعرّف الجملة بقوله: "وأمّا القول فهو لفظ دالّ، الواحدُ من أجزائه قد يدلّ على انفراده على طريق أنَّه لفظة لا عن طريق

(1) القضاة، سلمان: **الجملة في تصور غير النحويين**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م12، ع2، 1997، ص302.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنَّه إيجاب، وأعني بذلك أنَّ قولِي "إنسان" مثلًا قد يدلّ على أنّه موجود أو غير موجود، لكنّه يصير إيجابًا أو سلبًا إذا أُضيف إليه شيء آخر"[1].

وهكذا، يكون القول عند أرسطو لفظتين أو أكثر، ينتج من الرَّبط بينهما إثباتُ شيء لشيء أو نفيُه عنه، وهو ما يعرف بالإيجاب والسّلب، وقد عبَّر عنه أرسطو بقوله: "وأمَّا الإيجاب فإنَّه الحُكْم بشيء على شيء، والسَّلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء"[2]. ويُلحظ هنا أنّ أرسطو لم يحفَل بتقسيم القول إلى تامّ وغير تامّ، ويبدو أنَّ مردَّ ذلك هو وضوحه في عبارته.

ويتابع أرسطو حديثه عن القول قائلًا: "وليس كلّ قول بجازم، وإنَّما الجازمُ القولُ الذي وجد فيه الصّدق أو الكذب، وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلّها، ومثال ذلك: الدّعاء، فإنه قولٌ مَا ليس بصادق ولا كاذب، فأمَّا سائر الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها، إذ كان النَّظر فيها أَوْلى بالنَّظر في الخُطَب أو الشّعر، وأمَّا القول الجازم فهو قصْدنا في هذا النّظر"[3].

ويُفهَم من نصِّ أرسطو وجود نوعين من الجمل عند علماء المنطق، هما: الجملة الخبريّة التي تحتمل الصّدق والكذب، وقد عبّر عنها بالقول الجازم، والجملة الإنشائيّة التي لا تحتمل الصّدق والكذب، وقد عبّر عنها بالقول غير الجازم.

ويأتي حديث ابن رشد عن القول الجازم بأنَّه صنفان: "بسيطٌ وهو ما رُكِّبَ من محمول واحد، وموضوع واحد، والمركّب الذي يكون واحدًا برباط يربطه، وهو حرف الشَّرط مثل قولنا: "وإنْ كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجودٌ" فالفاء هاهنا هي التي صيّرت هذين القولين البسيطين، "الشّمس طالعة" و "النَّهار موجود" قولًا واحدًا"[4].

ويقابل حديثَ ابن رشد حديثُ الغزالي عن الجملة الشّرطيّة موضحًا تركيبَها: "الجملة التي انتظمت من جزأين لا يمكن أنْ يدلّ على كلّ واحد من جزأيه بلفظ مفرد، بخلاف الجملة

---

(1) أرسطو: **منطق أرسطو**، تح: عبد الرحمن بدوي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1948، 63/1.

(2) المصدر السابق، 65/1.

(3) المصدر السابق، 63/1.

(4) ابن رشد: **تلخيص منطق أرسطو**، تح: جيرار جهامي، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص87-88.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تشتمل على جزأين يُسمَّى أحدهما موضوعًا، وهو المخبر عنه كالعالم، من قولك: حادث، يُسمَّى الثاني محمولًا، وهو الخبر كحادث، من قولك: "العالم حادثٌ"[1].

وبالمحصّلة، فإنّ المناطقة قصدوا بمفهوم الجملة، أيِّ جملة، أنّها لا تكون إلَّا بضمّ قسم إلى آخر لتوصل المتلقّي إلى المعنى الذي يتضمّنه مضمونها، وهذا ما جعل المناطقة يهتمّون بالجملة التي هي إحدى مسائل علم النَّحو، لأنّ مسائل النَّحو بعضها يشكّل مداخلَ مهمّةً إلى الأساسيّات التي يتكفّل علم المنطق بدراستها[2]. فبين العِلْمين تشابه، وقد أشار إلى ذلك الفارابيُّ بقوله: "إنّ نسبة صناعة النَّحو إلى الألفاظ هي كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات، فهذا تشابهُ ما بينَهما"[3].

أقسام الجملة:

اختلف النّحاة في تقسيمهم للجملة، فقسّموها وَفق اعتبارات عدّة: فمنهم مَن قسّمها وفق الكلمة التي تقع في صدرها، ومنهم باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى، ومنهم باعتبار وظيفتها، ومنهم باعتبار موقعها الإعرابيّ، ومنهم مَن زاد على ذلك، نرى هذا الأمر عند القدماء كما نراه عند المحدثين.

أوَّلًا: باعتبار صدرها:

يُقصَد بصدرها الكلمةُ الأُولى الأصيلة في تأليفها، فقد أجمع علماء النَّحو الأقدمون على ضرورة الإسناد في الجملة العربيّة، وعمليّة الإسناد لها طرفان أساسان هما المسند والمسند إليه، فلمّا نظر النحاة في هذين، وجدوا أنّ الألفاظ التي يمكن أنْ تكون مسندًا ليست دائمًا من جنس واحد[4]، الأمرُ الذي دعاهم إلى تقسيم الجمل العربيّة إلى اسميّة وفعليّة، وكما هو الأمرُ في كلّ

(1) الغزالي: **مقاصد الفلاسفة**، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، 1961، ص54-55.
(2) ينظر: القضاة: **الجملة في تصور غير النحويين**، ص294.
(3) الفارابي: **رسالة التنبيه على سبيل السعادة**، تح: سحبان خليفات، ط1، الجامعة الأردنية، عمان، 1987، ص26.
(4) ينظر: المهيري، عبد القادر، **الجملة في نظر النحاة العرب**، حوليات الجامعة التونسية، ع3، 1966، ص40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضـــوع، فإنّهم لم يُجمِعوا على ذلك، وإنّما أضاف بعضهم إليها أقســـامًا جديدة، وســـنأتي على بيان ذلك.

اعتمد النحاة في هذا التّقسيم على ما يعدّونه صدرًا للجملة، فإنْ بُدئَت الجملة بِاسْم كانت اسميّة، وإنْ بُدئَت بفعل كانت فعليّة، وتلك قسمة قديمة، تُفهَم من كلام سيبويه، حين قال في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: "عبد الله أخوك"، و"هذا أخوك"، ومثل ذلك "يذهب عبد الله"، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لمْ يكن للاسْم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"[1]، فقد مثّل سيبويه في هذا النّصِّ لنوعيِ الجملة العربيّة، وقد صرّح بهذه التّسمية ابنُ هشام فقال: "فالاسميّة هي التي صدرها اسم، كزيد قائم...، والفعليّة التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللّصُّ، وظننته قائمًا، ويقوم زيد، وقم"[2].

وقد انتبه ابن هشام لِمَا قد يحصل عند الناس من الْتباس في الفهم، فبيَّن "أنَّ المراد بصدر الجملة المسندُ أو المسندُ إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: "أقائم الزَّيدان"، و "لعلّ أباك منطلق"، و"ما زيد قائمًا" اسميَّة، ومن نحو: "أقام زيد"، و"إنْ قام زيدٌ"، و"قد قام زيد"، و"هلّا قمت" فعليَّة، والمعتبرَ أيضًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: "كيف جاء زيد"، ومن نحو: "فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ"[3]، ومن نحو: "فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ"[4]، و"خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ"[5]، فعليّة، لأنّ هذه الأسماء في نيّة التّأخير"[6].

فابن هشام يرى العبرة بالمسند والمسند إليه، ولعلّ هذا يظهر أثره في الجملة المشتملة على اسم وفعل، فالفعل يكون مسندًا في كلتا الجملتين: الاسميّة والفعليّة، فإنْ تقدّم كانت الجملة

---

(1) سيبويه: الكتاب، 23/1.

(2) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 376/2.

(3) غافر: 81 .

(4) البقرة: 87 .

(5) القمر: 7 .

(6) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 376/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعليّة، وإنْ تأخّر كانت الجملة اسميّة[1]، وعلى هذا يتّفق جميع أسلافنا، ولبعض المحدثين اعتراض على هذه العبرة في القسمة، لن يكون معرض حديثي، ولنْ أخرج على القدماء فيما أراه مناسبًا من آرائهم، وقلَّما يبتعدون عن الصّواب أو الأصوب".

وكان من النّحويّين مَن لمْ يقنع بأنْ تكون القسمة ثنائيّة فأضاف الظّرفيّة والشّرطيّة، ونقصد به الزّمخشريّ إذ قال: "والجملة على أربعة أضرب: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة"[2]، وقد مثّل لذلك فقال: "وذلك: زيدٌ ذهب أخوه، وعمرو أبواه منطلقان، وبكر إنْ تعطه يشكرك، وخالد في الدّار"[3]، ونسب ابن يعيش هذه القسمة إلى أبي عليّ الفارسيّ فقال: "واعلم أنّه قسّم الجملة إلى أربعة: فعليّة، واسميّة، وشرطيّة، وظرفيّة، وهذه قسمة أبي عليّ، وهي قسمة لفظيّة، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة، لأنّ الشرطيّة في التّحقيق مركّبة من جملتين فعليّتين: الشّرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظّرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرَّ وهو فعل وفاعل"[4].

وقد أصاب ابن يعيش في مأخذه على الزّمخشريّ فيما يتعلّق بجملة الشّرط، لأنّ "الأصل في الجملة الفعليّة أنْ يستقلّ الفعل بفاعله، نحو: "قام زيدٌ"، إلَّا أنَّه لمَّا دخل هاهنا حرف الشّرط، ربط كلَّ جملة من الشّرط والجزاء بالأخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة"[5]، والشّرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة، كالنّفي والتّأكيد والاستفهام، "وإذا وجدنا ما يُسمَّى بالجملة الشّرطيّة قسيمًا للاسميّة والفعليّة، كان معنى ذلك أنْ تكون جملةٌ تأكيديّة ونفييّة واستفهاميّة في شركة مع الفعليّة، وهذا ما لمْ يقل به أحد"[6].

---

(1) ينظر: القضاة: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، ص24 وما بعدها، و عبد اللطيف، محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص31 وما بعدها، حيث إنّ فيهما آراء المحدثين.

(2) الزمخشري: **المفصل في علم العربية**، ص24.

(3) المصدر السابق، ص24.

(4) ابن يعيش: **شرح المفصل**، 229/1.

(5) ابن يعيش: **شرح المفصل**، 230/1.

(6) عبد اللطيف، محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، ص25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكنَّ كلام ابن يعيش هذا، وإنْ كان صحيحًا، لا يتّفق وتعريفَه للجملة الذي مرّ بنا في هذا البحث[1]، فهو يرى أنّ الجملة ما أفادت معنى تامًّا، فكيف يستقيم هذا الكلام وتقسيمَه أسلوبَ الشّرط إلى جملتين، والجملة والكلام عنده ما أفاد معنًى؟ إذْ إنَّ من المسلَّم به أنّ أيًّا من ركني تركيب الشّرط لا يقوم بالمعنى وَحْدَه.

وقد ذهب ابن هشام إلى اعتبارها – أي الجملة – ثلاثة أقسام، وألغى الشَّرطيّة، وذكر أنّها من قبيل الجملة الفعليّة، وقد سبق تمثيله للجملتين الاسميّة والفعليّة[2]، أمّا الجملة الظرفيّة فقد عرَّفها ومثّل لها بقوله: "والظرفيّة هي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، أفي الدار زيد، إذا قدّرت زيدًا فاعلًا بالظَّرف والجارِّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما"[3]. وهنا أودّ الإشارة إلى أمر غفل عنه جميع من استقرأت تعليقهم على ابن هشام في زيادته للجملة الظرفيَّة[4]، هو أنّ ابن هشام لا يجعل الجملة الظرفيّة ظرفيّة وحسب، وإنَّما يمكن أنْ تكون فعليَّة بتقدير فعل محذوف تقديره "استقر"، كما يجوز أنْ تكون اسميّة مؤلّفة من متعلّق بخبر محذوف مقدّم، ومبتدأ مؤخّر، وهذا الأمر واضحٌ في كلامه.

كما أنّ هناك أمرًا آخر، هو أنّ ابن هشام يقيّد الجملة الظرفيّة، حتى تكون ظرفيّة عنده، بالاستفهام أو النّفي، أمّا إذا لم تقيَّد، فليست إلَّا اسميّة أو فعليّة، وليس لها أن تكون ظرفيَّة، ولعلّ ما أذهب إليه واضح من تمثيله، وقد أشار المخزوميُّ إلى ما أذهب إليه[5].

ولا شكَّ في أنّ مفهوم الجملة الظرفيّة يختلف عند ابن هشام عنه عند الزّمخشريّ، ذلك أنّ الأخير يعدُّ جملةً ظرفيّةً كلَّ تركيب احتوى شبه جملة، سواءٌ أتقدّم شبه الجملة هذا أم تأخّر، وسواء أقيِّد الظّرف أم لم يقيَّد، وهذا المفهوم للجملة الظرفيّة واضح من تمثيله .

---

(1) ينظر رأيه في الصفحة الرابعة عشرة من هذا البحث.

(2) ينظر كلامه في الصفحة الأربعين من هذا البحث.

(3) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 376/2.

(4) ينظر: القضاة: **الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين**، ص19، و مقابلة: **بناء الجملة في ديوان الحطيئة**، ص15، وينظر محمد حماسة، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، ص37.

(5) ينظر: المخزومي: **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، ص51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عارض ابن هشام الزّمخشريَّ في الجملة الشّرطيّة فقال: "وزاد الزمخشريُّ وغيره الجملة الشّرطيّة، والصّواب أنّها من قبيل الفعليّة"[1]، وقد تبع ابنَ هشام في رأيه الإمامُ السّيوطيُّ[2].

ومن المحدَثين من يضيف إلى الاسميّة والفعليّة نوعًا ثالثًا، هو الجملة الوصفيّة، وهي عنده ما كان صدرها وصفًا مكتفيًا بمرفوعه، نحو: أمتخاذلٌ الجبانُ[3]، غير أنّ هذا التّقسيم في حقيقته يعود إلى الاسميّة، لأنّ الوصف اسم تنطبق عليه جميع علامات الاسميّة من دخول "أل" التي للتّعريف، ومن الجرّ، والنّسبة، والإسناد، إلَّا أنّه إذا سُبِقَ بنفي أو استفهام كان مبتدأ، وما بعده فاعِلًا أغنى عن الخبر.

وكما أسلفت من قبل، فقد نبعت هذه التّقسيمات من نظرتهم إلى ما يتقدّم الجملة، وهو صدرها، وقد أوضح ابن هشام المقصود بالصّدر دفعًا للالتباس[4]، إلَّا أنّ تقسيمهم هذا لم يسلَم من نقد المحدثين، فهذا عبد القادر المهيري لم يَرُقْه اعتبار الصّدر، لتمييز ما كانت اسميّة، ممّا كانت فعليّة، ويرى أنْ تعاد النّظرة في ذلك، وأنْ يكون الفيصلُ بين الجملتين، هو نوعَ العناصر الأصليّة المكوّنة لكلّ واحدة منهما، فلا تكون الجملة اسميّة إلَّا إذا خلت من الفعل، وتُوضَع في صنف الجمل الفعليّة كلُّ جملة تضمّنت فعلًا أيًّا كانت مرتبته[5]، ولعلّ المهيري قد اجتهد كثيرًا حتى يصل إلى رأي كان همَّه فيه مخالفةُ الأقدمين.

وخلاصة القول أنّ الجملة قسمان: اسميّة، وهي التي يتصدّرها الاسم، وفعلية، وهي التي يتصدّرها الفعل، والمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم من الحروف، ولا

(1) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 376/2.

(2) ينظر: السيوطي: **همع الهوامع**، 12/1.

(3) ينظر: بكر، محمد صلاح الدين مصطفى: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة الصباح، الكويت، 19/2.

(4) ينظر في الصفحة الأربعين وما بعدها من هذا البحث.

(5) ينظر: المهيري، عبد القادر: **مساهمة في تحديد الجملة الاسمية**، حوليات الجامعة التونسية، ع5، 1968، ص13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبرة بما تقدّم ممّا حقّه التّأخير، كتقدّم المفعول، مثلًا، في قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"[1]، وإنْ تصدّرها الفعل.

ثانيًا: باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى:

من الاعتبارات التي أُخِذَتْ في تقسيم الجملة تقسيمُها باعتبار عدد عمليّات الإسناد التي تحويها، فقد خرج ابن هشام بتقسيم مبتكَر في تفصيله، هو تقسيم الجملة إلى كُبرى وصُغرى، ويبدو أنَّه أخذ هذه التّسمية عن ابن جنيّ، حيث جعل الأخيرُ الجملة في هذه الآية: "وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ"[2]، جملة كبيرة[3]، ولكنَّه لم يوضح المقصود بها.

أما ابن هشام، فقد أوضح المقصود بالجملة الكبرى، والجملة الصّغرى، بقوله: "الكبرى هي الاسميّة التي خبرها جملة نحو: "زيدٌ قام أبوه"، و "زيد أبوه قائم"، والصّغرى هي: المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين"[4].

ويتّضح من تمثيله أنّ الكبرى ما احتوت أكثر من عمليّة إسناد، وتلك لا تكون إلَّا اسميَّة، سواء أكان خبرها جملة فعليّة أم اسميّة، كما هو واضح في المثال، والصّغرى ما اقتصرت على عمليّة إسناد واحدة، اسميّةً كانت أو فعليّةً.

وأضاف أنّ "الجملة قد تكون كبرى وصغرى وذلك باعتبارين، نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق"، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير، لأنّها خبر، و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار "غلامه منطلق"، وصغرى باعتبار جملة الكلام"[5].

---

(1) الفاتحة: 5.

(2) الرحمن: 6.

(3) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تح: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج2، ص352.

(4) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 380/2.

(5) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 380/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد زاد عبّاس حسن نوعًا ثالثًا على قسمة ابن هشام، سمّاه الجملة الأصليَّة، وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، دون دخولها ضمن إطار جملة أخرى، وجعل الجملةَ نفسَها جملةً صغرى إذا دخلت في جملة أخرى[1].

ثالثًا: باعتبار موقعها الإعرابيّ:

وباعتبار ما يتطلّبه موقع الجملة من إعراب أو عدمه، صنّف ابن هشام الجملَ إلى ما لها محلٌّ من الإعراب، وما لا محلَّ لها من الإعراب، فالتي لا محلَّ لها من الإعراب هي التي لا تحلُّ محلَّ المفرد، وأقسامها سبعة هي: الابتدائيّةُ أو الاستئنافيّةُ، والمعترضةُ بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا، والتفسيريّةُ، والمجابُ بها القسمُ، والواقعةُ جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائيّة، وجملةُ الصّلةُ، والتّابعةُ لما لا محلَّ لها من الإعراب. وأمّا التي لها محلٌّ من الإعراب فجعلها تسعًا: الواقعةَ خبرًا، والواقعةَ حالًا، والواقعة مفعولًا به، والجملةَ المضافَةَ، والواقعةَ جوابًا لشرط جازم وهي مقرونة بالفاء أو إذا، والتّابعةَ للمفرد، والجملةَ المستثناةَ، والجملةَ المسندَ إليها، والتّابعةَ لجملة لها محلٌّ من الإعراب، وجعل لتلك الجمل محلًّا من الإعراب لحلولها محلَّ المفرد[2]، ولعلَّ الأساس في تصنيف الجملة إلى هذين النّوعين هو العامل.

رابعًا: باعتبار الوظيفة العامَّة التي تؤديها الجملة:

نظر النّحاة إلى الجملة من حيث احتمالُها للصّدق والكذب، فإنْ احتملت صدقًا أو كذبًا، فهي خبريّة، والصّدق ما طابق الواقع لذاته، والكذب ما خالفه لذاته، وإنْ لمْ تحتمل صدقًا أو كذبًا كانت إنشائيّة، فالجملة من حيث وظيفتها نوعان: خبريّة وإنشائيّة[3]، وجعلها بعضهم طلبًا وخبرًا وإنشاءً. وقد اعتنى بهذا الجانب أهل البلاغة، ومردُّ ذلك الاعتناء هو اهتمامهم بالمعنى، وتقديمه على اللّفظ.

---

(1) ينظر: حسن: **النحو الوافي**، 16/1.

(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 382/2 وما بعدها.

(3) ينظر: عباس، فضل حسن: **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط5، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسًا: باعتبار الدّلالة الزّمنية للجملة:

قام علي جابر المنصوريّ بتقسيم الجمل، معتمدًا معيار الزَّمن، إلى قسمين: الأوَّل: الجملُ التي لا يراد بها الزّمن، وهي الجمل الاسميّة، والظرفيّة، والمكانيّة، والفعليّة التي تعبِّر عما يثبت اتّصاف المسند إليه بالمسند، والثاني: الجملُ الزّمنيّة، وهي الاسميّة المرتبطة بالقرائن التي تدلّ على الزمن، والجمل الظرفيّة الزمنيّة، والجمل الفعليّة التي يشير فيها المسند إلى الزّمن، أو التي ترتبط بها قرائن خارجة على نطاق الإسناد لفظيّة أو معنويّة تشير إلى الزّمن[1].

ويتّضح من كلامه أنَّه يقسِّم الجمل من حيث الإسناد إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة، كما أنَّه يؤمن بوجود جمل غير إسناديّة.

الدِّلالة في الاسميّة والفعليّة:

انتهيت عند الحديث عن أقسام الجملة باعتبار صدرها إلى انقسامها إلى نوعين: اسميّة وفعليّة، وكانت الاسميّة، ما كان المسند فيها اسمًا، أو فعْلًا متأخّرًا، والمسند إليه اسمًا متقدّمًا، والفعليّة ما كان المسند فيها فعْلًا متقدّمًا وحَسْبُ، فمثال الأُولى: "القمرُ منيرٌ"، أو "القمرُ ينيرُ"، ومثال الأخيرة: "ينيرُ القمرُ"، وما بقي الآن هو أنْ نرى أيختلف التَّعبير في الجملة الاسميّة عنه في الجملة الفعليّة، أم إنَّهما تنتهيان إلى الدِّلالة نفسِها؟ خصوصًا أنّ الجملتين إذا كان المسند فيهما فعْلًا أَوْحَتَا بالدِّلالة نفسها، وكان الاختلاف الوحيد هو التّقديمَ والتّأخيرَ في المسند .

إذن، فمفتاح الإجابة يكمن في المسند، أفعل هو أم اسم؟ فإذا كان المسند إليه اسمًا، فإنَّ دلالته تختلف عن كونه فعْلًا، والجملة تُبنَى عليه لأنَّه أساسها، وبالتَّالي فإنَّ دلالة الجملة كلِّها تتغيّر.

---

(1) ينظر: المنصوري، علي جابر: **الدلالة الزمنية في الجملة العربيـــة**، ط1، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافـــة للنشـــر والتوزيع، عمان، 2002، ص41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا، فيجب البدء بتعريف الاسم والفعل، فالأوَّل ما دلّ على معنى في نفسه، وهو ذات غير مرتبطة بالزَّمن، لذا فإنّ له من القوَّة ما ليس لغيره، وأمَّا الأخير فهو حدث مرتبط بزمن[1].

وبناءً على ما سبق من تعريف للاسم والفعل، فقد رأى اللّغويون أنَّ الاسم يفيد الثّبوت، والفعل يفيد التَّجدد والحدوث، فإذا قلنا: "خالدٌ مجتهدٌ"، فقد أفدنا ثبوت الاجتهاد لخالد، في حين أنَّ قولنا: "يجتهدُ خالدٌ" يفيد حدوث الاجتهاد له بعد أنْ لم يكن، فقد حصل عنده تغيّر وتجدّد، وسرُّ ذلك أنّ الفعل مقيّد بالزَّمن، فالماضي مقيّد بالزمن الماضي، والمضارع مقيّد بزمن الحال أو الاستقبال في الأغلب، في حين أنّ الاسم خالٍ من التّقييد بزمن أيًّا كان، فهو أشمل وأعمُّ وأثبت، ولعلَّ ذلك الكلام يُفْهَم من قول القزوينيّ: "وأمَّا كونه، يعني المسندَ، فعلًا فللتّقييد بأحد الأزمنة الثَّلاثة على أخصر ما يكون مع إفادة التَّجدد، وأمَّا كونه اسمًا فلإفادة عدمِ التّقييد والتّجدّد"[2]، ونرى الكلامَ نفسَه عند عبد القاهر الجرجانيِّ في دلائل الإعجاز[3].

وإلى مثل هذه التّفرقة ذهب مهدي المخزوميّ، إذ قال: "الجملة الفعليّة هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا متجدّدًا، وبعبارة أوضحَ، هي التي يكون فيها المسند فعلًا لأنّ الدّلالة على التّجدد إنما تُسْتَمَدُّ من الأفعال وحدها...، أما الجملة الاسميّة فهي التي يدلّ فيها المسند على الدّوام والثّبوت، أو التي يتّصف فيها المسند إليه اتّصافًا ثابتًا غير متجدّد، أو بعبارة أوضحَ، هي التي يكون فيها المسند اسمًا، على ما بيَّنه الجرجانيُّ فيما اقتبسنا من كلامه هاهنا"[4].

والباحث يتّفق مع المخزوميِّ في جانب، ويذهب غيرَ مذهبه في جانب آخر، فأمّا جانب الاتّفاق فهو ما رآه من دِلالة الجمل، وأمّا جانب الافتراق فتقسيمُ الجمل، فالجملة عنده نوعان: اسميّة وفعليّة، غَير أنّ مفهومه لهما يختلف عن المفهوم الذي ذكرته، فهو يرى أنّ الجملةَ الفعليَّةَ

---

(1) ينظر: سعد، محمد رزق: **الجمل المحتملة للاسمية والفعلية**، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ص27.

(2) القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، 177/1.

(3) ينظر: الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، 174.

(4) المخزومي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص41-42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلُّ جملةٍ كان المسند فيها فعلًا، والجملةَ الاسميَّةَ كلُّ جملةٍ خلت في تكوينها من الفعل، ولعلَّ ما جعلني أتّفق معه على دِلالة هذه الجمل مع اختلافنا في مفهومها هو أنَّني لا أنظر إلى الجملة باعتبار نوعها، وإنّما باعتبار نوع المسند فيها .

وقد عارض إبراهيم السامرائيّ المخزوميَّ فيما ذهب إليه من دلالة المسند في الجملة الفعلية، في كلِّ الأحوال، على التَّجدّد قائلًا: "وكيف لنا أنْ نفهم التَّجدّد والحدوث في قولنا "مات محمد"، و "هلك خالدٌ"، و "انصرف بكرٌ"، فهذه الأفعال كلّها أحداث منقطعة لم يكن لنا أنْ نجريها على التَّجدّد"[1]، ومنتقدًا إيّاه لعدم انتباهه إلى أنَّ المثال الذي جاء به عبد القاهر الجرجانيّ هو "ينطلق"، وبناء "يفعل"، أو المضارع عمومًا، يفيد التَّجدّد والحدوث، أمّا الأمثلة التي ذكرها– أي السّامرائيّ – فلا تحقّق غرض الجرجانيِّ ولا المخزوميِّ.

وردًّا على ذلك، فقد أوْضَحَ القزوينيُّ دِلالة الفعل الماضي على التّجدّد، فقال في قوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ"[2]: "أي أحدَثْتم دعاءهم أم استمرّ صمتكم عنه، فإنّه كانت حالتهم المستمرّة أنْ يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءَهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم"[3].

أمَّا ما يتعلَّق بمثل أمثلته: "هلك خالد"، و "مات محمد"، فيمكن أنْ نعدَّها من الشَّواذِّ الّتي خرجت على القاعدة الأصليَّة، إذ إنَّ لكلِّ قاعدة شواذَّ، وأنْ ندرج الجمل التي تحتويها مع الجمل غير الزَّمنية التي قال بها علي جابر المنصوريّ، إذ رأى أنّ الجمل الفعليّة التي تعبّر عمَّا يثبت اتّصاف المسند إليه بالمسند من قبيل الجمل غير الزَّمنيَّة، وقد مثّل لها بأمثلة كان منها: "عَرِجَ خَالِد"، و "عَوِرَ الرّجلُ"، فَعَرَجُ خالد، وَعَوَرُ الرجل صفتان ثابتتان لا تنمَّان على زمن معيَّن[4].

يتَّضح ممَّا سبق أنّ المحور في دلالة الجملة هو المسند، وليس كون الجملة اسميّة أو فعليّة، ومَن قال بهذا فقوله على سبيل التجوّز، وأنَّ الاسم يدلُّ على الثّبوت، والفعلَ يدلُّ على

(1) إبراهيم السامرائي: **الفعل زمانه وأبنيته**، ص204.
(2) الأعراف: 193.
(3) القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، ص192.
(4) ينظر: المنصوري: **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، ص41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التَّجدّد، وبهذا فإنّ الجملة الاسميّة لا تدلّ على الثّبوت إلَّا إذا كان المسند فيها اسمًا، أمَّا إذا كان فعلًا فلا تفيد الثّبوت، فجملة "هو يحفظ" على سبيل المثال، جملة اسميّة لأنَّها مبدوءة بِاسْم، لكنَّها لا تفيد الثّبوت، بخلاف "هو حافظ" فإنَّها لا تفيد سِوى الثّبوت[1].

ولسائل أن يسأل: إذا كانت الجملة المشتملة على الفعل تحمل دلالة واحدة، إنْ بتقدّم ذلك الفعل، وإنْ بتأخّره، فلمَ تُعدُّ الأُولى فعليَّةً، والأخيرةُ اسميَّةً؟ لمَ لا يطلق عليها اسم واحد في الحالين؟ ولعلّ الجواب عن ذلك قد أعدَّه شوقي ضيف، إذ رأى، وأرى معه، أنَّ هناك فرقًا مهمًّا بين الجملتين الاسميّة والفعليّة حين يكون المسند فيهما فعلًا، ففي مثل "زيدٌ سافرَ"، و "سافرَ زيدٌ" فرق كبير، وليس التّعبيران مستويين كما يُظَنُّ، فإذا قلت:"سافَرَ زيدٌ" لمْ تُرِدْ أكثرَ مِن سفره، وإذا قلت: "زيد سافر" فقد أردت أنْ تنَبّهَ السّامع إلى زيدٍ نفسِه بَدْءًا، وأنّه سافر ثانيًا، وكأنَّ السّفر كان بعيدَ الوقوع منه لسبب من الأسباب، أو كان غيرَ مظنون، فتريد أنْ تقول إنَّه حدث فعلًا، ولذلك تُقَدِّمُ الاسمَ المرفوعَ على الفعل، وتجعلُه مبتدأ الكلام وأساسَه[2].

وبعدُ، فالذي أرتضيه هو انقسام الجملة باعتبار صدرها إلى نوعين لا ثالث لهما، هما الاسميَّة والفعليَّة، فالأُولى ما كان المسند فيها اسمًا أو فعلًا تامًّا متأخِّرًا، والأخيرة ما كان المسند فيها فعلًا متقدّمًا ليس غيرُ، وأنّ التعبير بهذين النوعين له دلالة مغايرة في كلٍّ منهما، حتى لو تشابهتا من حيث الشّكلُ، فالعبرة بالمسند، ثم إنّ هذا المسند قد يُقدَّم أو يُؤخَّر لأسباب متّصلة بالمعنى.

---

(1) ينظر: السامرائي، فاضل: **معاني الأبنية في العربية**، ط1، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الكويت، 1981، ص17.

(2) ينظر: ضيف، شوقي: **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص254.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأوّل

الجملة الفعليَّة المنفية في سورة "آل عمران"

المبحث الأوَّل: في مفهوم النَّفي.

المبحث الثَّاني: نفي الجملة الفعليَّة الماضية في سورة "آل عمران".

المبحث الثَّالث: نفي الجملة الفعليَّة المضارعة في سورة "آل عمران".

المبحث الرَّابع: النّهي في سورة "آل عمران".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مفهوم النّفي:

انتهيت في الفصل السّابق إلى تقسيم الجملة إلى نوعين لا ثالث لهما، هما الجملة الاسميَّة، والجملة الفعليَّة، ووقفت عند تعريف كلٍّ منهما، وما يَهُمُّ، هنا، الوقوفُ على تقسيم الجملة الفعليَّة، إذ هي مجال الدِّراسة، فالجملة الفعليَّة أنواع ثلاثة: جملة الفعل الماضي، وجملة الفعل المضارع، وجملة فعل الأمر، يقول الزّجاجيُّ: "الفعل على أوضاع النّحويِّين، ما دلَّ على حَدَث، وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو، قام يقوم، وقعد يقعد..."[1].

وقد تحدّث سيبويه عن الأفعال مبيِّنًا أصلَ وجودها، وأنواعَها، ودلالاتِها، قائلًا: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَت لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولمْ يقع، وما هو كائنٌ لم يَنقطع، فأمّا بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِع ومَكُث وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِرًا: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ وَيَذْهَبُ ويَضْرِبُ، ويُقْتَلُ، ويُضْرَبُ، وكذلك بناء ما لمْ ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[2].

ويُفهَم من كلام سيبويه اختصاصُ الفعل الماضي بالدّلالة على الزّمن الماضي، أمّا الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر، فللدّلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع مخبَرًا به، وللدّلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبَرًا به، وفعل الأمر مأمورًا به.

ويرى سيبويه أنّ الأفعال مشتَقَّةٌ من أحداث الأسماء؛ وَيَقْصِد بأحداث الأسماء المصادرَ، فالمصدر عنده سابق على الفعل، وهذا هو مذهب البصريّين، وأقوالهم كثيرة في سبب ذهابهم هذا المذهبَ، وهم بذلك يخالفون الكوفيّين الذين رأوْا أنّ الأفعال أصلٌ، والمصادرَ فروع عليها.[3]

---

(1) الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الإيضاح في علل النّحو**، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1959، ص 52 – 53.

(2) سيبويه: **الكتاب**: 12/1.

(3) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين**، ط1، المكتبة العصرية للطّباعة والنشر، بيروت، 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفعل عند ابن الحاجب "ما دلَّ على معنًى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثَّلاثة"[1]، وهو عند الزّمخشريِّ: "ما دلَّ على اقتران حدثٍ بزمانٍ"[2]. ولعلّ تعريف هذين العالِمين هو تعريفُ سيبويهِ نفسُه، فالأفعال عندهم – جميعًا – أبنية تدلُّ على أحداثٍ مقترنة بالزّمان.

ولعلَّ المتتبع لدلالات الأفعال يجدُ فَرْقًا بين القاعدة والاستعمال، فلسنَا نرى الفعلَ يدلُّ على الزّمن الذي وُضع له في جميع استعمالاته خصوصًا في استعمال القرآن الكريم لهذه الأفعال، فقوله تعالى: "أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ"[3] لا يدلّ الفعل "أتى" فيه على الماضي، لأنّ أمرَ الله لمَّا يأتِ، وإنَّما دلَّ على الاستقبال، أي أنَّه "سيأتي"، وكذلك الأمر في قوله تعالى: "وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ"[4]، فالفعل "تتلو" يدلّ على الماضي، أي بمعنى "تلت".[5] والحديث عن مِثل هذه الأفعال يطول، وليس هذا مجالَ البحث فيها، وسنبيِّن الدِّلالة الزّمنيّة لكلِّ فعلٍ حين بحثه في سورة "آل عمران".

والأفعال يمتاز بعضُها من بعضٍ من حيث البناءُ والإعرابُ، فما استقرَّ عند النّحاة من خلال النّصوص ذات الحُجَّة بناءُ الفعلين الماضي والأمر، وإعرابُ الفعل المضارع إلّا في حالين، والبناءُ لزومُ آخر الكلمة حالةً واحدةً لا تتبدَّل، والإعرابُ يأتي مقابِلًا للبناء، أيْ أنّ آخر الكلمة لا يلزم حالةً واحدة، وإنّما يتغيّر تبعًا للعوامل.[6]

ويعلّل أحمد عبد الستار الجواريّ بناء ما انبنى من الأفعال بقوله: "والفعل إنّما يُبنَى إذا كان ماضيًا أو أَمْرًا كما هو معروف، لأنّ هذين الفعلين يدلّان على معنًى محدودٍ مقيّد معيّن لا مجال فيه للتَّصرّف والتّغيّر، فالماضي محدود بما يسبق زمن التّكلّم، والأمرُ طلبُ وقوع الفعل

---

(1) ابن الحاجب: **الكافية في النّحو**، تح: طارق نجم عبد الله، ط1، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جـدة، 1986، ص 189.

(2) الزّمخشري: **المفصّل في علم العربيَّة**، ص 243.

(3) النّحل: 1.

(4) البقرة: 102.

(5) ينظر: النَّحاس، مصطفى: "**فعل**" و"**يفعل**" **بين التّصريف والنّحو**، مجلة أبحاث اليرموك، م2، ع1، 1984، ص 58 – 59.

(6) ينظر: الجواري، أحمد عبد السَّتَّار: **نحو التّيسير**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984، ص 102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليس لمعنى الزّمن إثارةٌ فيه"[1]. فعلّة البناء عنده بوجه عامٍّ الثُّبوت والاستقرار، وما دام هذان الفعلان ثابتين، وبعيدينِ عن التّصرف والتّغير فهما مبنيَّان، أمّا الفعل المضارع، فلكثرة تغيِّره وتصرُّفه كان معربًا.

ومذهبُ البصريِّين أنّ الأصل في الفعل البناء، فالبناء أصل في الأفعال، فرع في الأسماء، والإعراب ضدُّه، وخالفهم في ذلك الكوفيُّون فذهبوا إلى عكس ما ذهب إليه البصريّون، وأورد كلُّ فريقٍ حجَّةَ مَا ذهب إليه.[2]

ولست أريد الإطناب في الحديث عن الأفعال، إذ الحديث عنها يطول، فمنها ما هو مبنيٌّ أو معرَبٌ، ومنها ما هو صحيح أو معتلٌّ، ومنها ما هو متصرِّف أو جامد، ومنها ما هو لازم أو متعدٍّ، وسيأتي بعضُ هذا الكلام عند كلِّ فعل في سورة "آل عمران".

ولعلَّ من الواجب أنْ أشير إلى أنَّ نوعًا مخصوصًا من الجمل الفعليَّة سيكون مدارَ البحث، وليست الجملة الفعليَّة بوجه عامٍّ؛ ذلك أنَّه لَمَّا قُيِّد هذا البحث بالنَّفي والإثبات وجب الاقتصار على الجملة الخبريَّة دون الإنشائيَّة، إذ الجمل المنفيَّة والمثبتة قسمان انقسمت عليهما الجملة الخبريَّة،[3] وقد أدرجت في بحثي الجملَ النَّاهية لَمَّا وجدت الشَّبَهَ بينها وبين الجمل المنفيَّة واضحًا.

فالنَّفي لغةً الطَّردُ والإخراجُ والطّرحُ،[4] وهو نقيض الجَمْع والضمِّ والإحاطة، وقد استُعمِلت كلمتا النَّفي والجَحْد في القرآن الكريم بمعنى واحد،[5] فالأُولى للنَّفي الماديِّ، والثَّانية للنَّفي المعنويّ، وقد يتشابهان فيُقال: نفى الشَّيء نفيًا جَحَدَه، ونفى ابنه جَحَدَه، أي أنكر نسبته إليه ثمَّ أنكر حقَّه عليه.[6]

---

(1) الجواري: **نحو التيسير**، ص 102.

(2) ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**: 37/1.

(3) ينظر: نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص25.

(4) ابن منظور: **لسان العرب** (نَفَيَ).

(5) ينظر: نهر، هادي: **التّراكيب اللّغوية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتّوزيع، عمان، 2004، ص 267.

(6) ابن منظور: **لسان العرب** (نَفَيَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونفيُ حدوث الفعل إخراجُه من صفة الحدوث، واقتطاعُه وطرحُه بعيدًا عن دائرة الكينونة، لأنّ الحدوث إيجاب على الإطلاق، والنّفيُ إخراجُ حدث بعينه من الوجود المطلَق، من الإيجاب، فإذا قلنا: "هو لم يحضر إلى الكليّة" نكون قد أخرجْنَا حضورًا بعينه من فعل الحضور العامّ الذي أحدثه الحاضرون، أي أخرجْنَا حدثًا لو تمَّ كان حضورًا، ولأنّه لمْ يتمَّ نفيْنَاه عن الحضور، وطرحْنَاه منه، واقتطعْنَاه.(1)

إذن، فالنَّفي أسلوب لغويٌّ تحدِّده مناسبات القول، وهو أسلوبُ نقْضٍ وإنكار، يُلجَأُ إليه لدفع ما يتردَّد في ذهن المخاطب،(2) وهو باب من أبواب المعنى، يهدف به المتكلّم إخراجَ الحكم في تركيب لغويٍّ مثبتٍ إلى ضدِّه، وتحويل معنى ذهنيٍّ فيه الإيجابُ والقبولُ إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السَّامع إلى ذلك الحُكْم عن طريق غير مباشرة من المقابلة أو ذكر الضدِّ، أو بتعبير يسود في مجتمعٍ مَا فيقترن بضدِّ الإيجاب والإثبات.(3)

والنَّفي ليس البناءَ الأصيلَ للجملة العربيَّة، وإنَّما هو عارضٌ من العوارض يفيد عدمَ ثبوتِ نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعليَّة أو الاسميَّة، فالنَّفي قد يتّجه إلى المسند، ولذلك يمكن في الجملة الاسميَّة أنْ يتصدّر النَّفي الجملة فيدخل على المبتدأ والخبر معًا، ويمكن أنْ يتصدّر الخبرَ فحسبُ بوصفه المسندَ، وذلك في حالِ كونِ الخبر جملةً، وتكون الجملة المنفيَّة خبرًا عن المبتدأ، مثل قوله تعالى: "وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"(4)، فالجملة الكبرى هنا مثبتة، لأنَّ النَّفي لم يتصدّر الجملة كلَّها، ولكنّه دخل على عنصر منها هو الخبر "لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِين"، فعدمُ هداية القوم الظَّالمين مخبَرٌ به عن المبتدأ "الله" وهو ثابت له، وقد أُخبِر عن المبتدأ بجملة منفيَّة، وأمّا الجملة الفعليَّة فالنَّفي فيها لابدَّ أنْ يتصدّر الفعل وحْدَه؛ لأنّ الفعل هو المسندُ، وهو مقدَّم ضرورةً على الفاعل، مثل قوله تعالى: "لَا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ

(1) ينظر: سلطان، منير: **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 166.
(2) ينظر: المخزومي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص 246.
(3) ينظر: عمايرة، خليل أحمد: **أسلوبا النّفي والاستفهام في العربيَّة**، جامعة اليرموك، ص 56.
(4) الصَّف: 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الْقَوْلِ"[1]، وقوله تعالى: "لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ"[2]، وقوله تعالى: "وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ"[3].

ولعلَّ عبارة "عدم ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه" تشير إلى أنَّ المسند قد يكون مثبتًا، وكذلك المسند إليه، ولكنّ نسبتهما إلى بعضهما تبني أسلوبًا منفيًّا، فمثلًا قد يُضرَب فلان، ويُتَّهمُ آخرُ بضربه، فينفي المتّهم ما أُسنِد إليه بقوله: "ما ضربتُ فلانًا"، ففي هذا التَّعبير قد يكون الضَّرب واقعًا، وقد يكون غير واقعٍ، وقد يكون المتّهم بالضَّرب قد ضرب فلانًا آخر غير المقصود، فالضَّرب ساعتها واقع، وفي بيان هذا يقول الفخر الرّازيّ: "النَّفي إذا أدخلته على الفعل، فقلت: "ما ضربت زيدًا"، كنت نفيت فعلًا" لم يثبت أنّه مفعول، لأنّك نفيت عن نفسك ضربًا واقعًا بزيد، وذلك لا يقتضي كونه مضروبًا، بل ربَمَا لا يكون مضروبًا أصلًا، وإذا أدخلته على الاسم كقولك: "ما أنا ضربت زيدًا"، لم تقُلْه إلَّا وزيدٌ مضروب، وكان القصد أنْ تنفي أنْ تكون أنت الضَّاربَ، فإذا قلت: "ما ضربت زيدًا" فقدّمت الفعل كان المعنى نفيَ وقوع ضربٍ منك، من غير تعرّض لبيان كونك ضاربًا لغير زيد، وإذا قلت: (ما زيدًا ضربت)، كان المعنى أنّ ضربًا منك وقع على إنسان، فَظُنَّ أنَّ ذلك الإنسان هو زيدٌ، فنفيت أنْ يكون إيَّاه"[4].

وفي كلٍّ تتحقَّق صدارة النَّفي، لأنّه إذا كان في الجملة الفعليّة أو الاسميّة المستقلّتين فهو سابقٌ على عنصريهما، وإذا كان في جملة الخبر فهو متصدِّرٌ الجملةَ أيضًا، غيرَ أنّ الجملة في هذه الحالة تكون عنصرًا في جملة أخرى، ومثلُ هذا يُقال في الجملة الّتي تكون نعتًا أو صلةً أو حالًا إذا كانت كلُّها منفيَّة،[5] وبالجملة فإنّ النَّفي يتصدَّر الجزءَ المرادَ نفيُه.

والنّفي لا يكون إلَّا خبرًا يحتمل الصّدق والكذب لذاته، ولذلك تقبل الجملة الاسميّة النّفي دائمًا، ولا تقبل الجملة الفعليّة النّفي إلّا إذا كان فعلها ماضيًا أو مضارعًا، أمّا إذا كان فعلُها أمْرًا

---

(1) النساء: 148.

(2) المجادلة: 22.

(3) البقرة: 57.

(4) الرّازي، فخر الدّين: **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تح: بكري شيخ أمين، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص 305 – 306.

(5) ينظر: محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة**، ص 225.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنّه لا يُنفَى مطلَقًا، وإذا أُريد طلبُ عدم الفعل عُبِّر عنه بالنَّهي، مثل قوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ"[1]، وقوله تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا"[2]، وقد عُبِّر عن النّهي أحيانًا بأنّه شبه نفي، فإذا كان النّفيُ هو الإخبارَ بالسَّلب، فالنّهي هو الطّلبُ بالسَّلب، فالارتباط بينهما قائمٌ، ولاسيّما إذا عَرَفْنَا أنَّ بعضَ آيات القرآن تحتمل النّفي والنّهي دون تفرقة، يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ"[3]، فـ "لا تَعْضُلوهُنَّ" إمّا منصوبة عطفًا على "تَرِثُوا"، أيْ ولا أنْ تعضلوهنَّ، وإمّا مجزومةٌ بالنَّهي فهي مستأنفة.[4]

والنّفي في العربيَّة نوعانِ: نفيٌ ضمنيٌّ، ونفيٌ صريحٌ، فالأوّل ما كان بغير أدوات النَّفي التي سيأتي ذكرُها، وهو يُستفاد من السّياق، ومِنَ الموقف الكلاميِّ،[5] كما يدلُّ عليه التَّنغيم وغيره من القرائن الصوتيَّة أو اللَّفظيَّة.[6]

ومن الأمثلة على ذلك النَّفيِ ما يُفهَم من دِلالة بعض الأفعال، مثل "امتنع ورفض وأَبَى ونفى" ومصادِرِها وما يُشتَقُّ منها، وقد ورد مثل ذلك في كلام الله، إذ يقول عزّ وجلّ: "وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ"[7]، وأنا في مثل هذا النَّوع أذهب إلى ما ذهب إليه محمد حماسة حين عدَّه أسلوبَ إثبات، فإذا قلنا: "أبى محمَّد الحضور" كانت هذه جملةً مثبتةً، لأنّه إذا أُريدَ التّعبيرُ عن هذا المعنى بجملة منفيّة، قيل: "ما قَبِلَ محمَّد الحضور"، فالجملة الأُولى أثبتت لمحمَّد إباءَ الحضور، والثّانية نفت عنه قبول الحضور، ولأنّ الجملة الأُولى من الممكن أَنْ تُنفَى، فيُقال: "ما أَبَى محمَّدٌ الحضورَ".[8]

---

(1) الإسراء: 31.

(2) الإسراء: 32.

(3) النِّساء: 19.

(4) ينظر: البقري، أحمد ماهر: **أساليب النّفي في القرآن**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1989، ص 64 – 65.

(5) ينظر: النّحاس، مصطفى: **أساليب النّفي في العربيّة**، جامعة الكويت، 1979، ص 225.

(6) ينظر: قاسم، محمّد: **النّحو الجامع**، ط1، جروس برس، 1998، ص 425.

(7) التّوبة: 32.

(8) ينظر: محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة**، ص 226.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يكون هذا النَّوع من النَّفي ذا علاقة بموضوعات البلاغة، ولذا فإنّ النَّفيَ – مجالَ دراستي – سيكون ذلك النَّفيَ الذي تؤدِّيه الأدوات، وما يؤول إليه ذلك النّفي مِن دِلالةٍ، إذ إنّ هذه الدِّراسة ستتناول الجانب التَّركيبيَّ والدِّلاليَّ لموضوعَيِ النَّفي والإثبات، وهذا النَّفي هو النّوع الثَّاني، وهو ما يُسمَّى بالنّفي الصَّريح، ويَعني نفيَ حدوث الفعل أو الاسم نفيًا صريحًا،[1] أو كما مرّ عند محمد حماسة عبد اللطيف من نفي نسبة المسند إلى المسند إليه.

وهذا النَّفي يُؤَدَّى بأدوات وُضِعَت لهذا الغرض، ولكنَّ تلك الأدوات جاءت متفرِّقة في أبواب النّحو؛ ذلك أنّ بعضَ هذه الأدوات يترك أثرًا إعرابيًّا على ما يدخل عليه، والنّحويّون قامت دراستهم على نظريّة العامل، واهتمّوا بها اهتمامًا كبيرًا، فكان لِزامًا أنْ تتفرَّق أدوات النَّفي هنا وهناك، يقول إبراهيم مصطفى: "ولو أنّها جُمِعَت في باب وقُرِنَت أساليبُها، ثمَّ وُزِنَ بينها، وبُيِّنَ مِنها ما يَنفي الحالَ وما ينفي الاستقبال وما يَنفي الماضي، ومَا يكون نفيًا لمفرد، وما يكون نفيًا لجملة، وما يخصُّ الاسم، وما يخصُّ الفعل، وما يتكرّر؛ لأَحَطْنَا بأحكام النَّفي وفقهنا أساليبها، ولَظَهر لنا من خصائص العربيّة ودقّتها في الأداء شيءٌ كثير أغفله النّحاة، وكان علينا أنْ نتتبَّعه ونبيِّنَه"[2].

وحقيقةً إنّ مَن ينعم النَّظر في تناول كتب النّحو عامّةً لأدوات النَّفي يجد أنّها تصبُّ جلَّ اهتمامها على ما تُحدثه تلك الأدوات من أثر إعرابيٍّ في الجملة دونما تركيزٍ على معانيها في الغالب، ولعلَّ هذا ما جعل تمَّام حسّان يرى أنّ الأدواتِ جميعَها، ومنها أدوات النّفي، لا تدلُّ على معانٍ معجمية، ولكنها تدلُّ على معنى وظيفيٍّ عامٍّ هو التَّعليق، ثمَّ تختصُّ كلُّ طائفة منها تحت هذا العنوان العامِّ بوظيفة خاصّة كالنّفي والتَّأكيد، إذ تكون الأداةُ هي العنصرَ الرَّابط بين أجزاء الجملة كلّها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أنْ تؤدّيَ معنى كامِلًا.[3]

وفي هذه الدراسة سوف يقتصر الحديث على النَّفي في الجملة الفعليّة، وبما أنَّ هذا هو مجال بحث الدراسة، فلنْ آتيَ على ما يخصُّ نفي الجملة الاسميَّة، وأحكامِه، بل سأوجِّه قلمي

(1) ينظر: هادي نهر: **التّراكيب اللّغوية**، ص 267.

(2) مصطفى، إبراهيم: **إحياء النّحو**، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص 5.

(3) ينظر: حسان، تمام: **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص 125.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نحو النّفي في الجملة الفعليَّة، وبما أنّ لكلِّ بحثٍ منهجًا يميزه من غيره، إذ لكلِّ صاحبِ بحثٍ منهجُه، فسوف يكون منهجي دراسة النَّفي في كلِّ فعل على حِدَةٍ، بحيث أدرس النّفي في الجملة الفعليَّة ذات الفعل الماضي بَدْءًا، ثمَّ الجملة الفعليَّة ذات الفعل المضارع، مَعَ بيان دِلالةِ النَّفي مَعَ كلِّ فعل وأداة، فأدوات النّفي منها ما يغير دِلالة الأفعال، وأمّا فعل الأمر فلا نفيَ فيه، وإنّما فيه نهيٌ، وسأخصِّص جزءًا للنّهي في هذا الفصل إنْ شاء الله، ولعلَّ من المفيد أنْ أبيِّن بعض ما يخصُّ نفي الجملة الفعليَّة من أمور قبل دراستها في سورة "آل عمرانَ" ميدانِ البحث.

والأدوات التي تنفي الجملة الفعلية – ولا أقول تختصُّ بنفي الجملة الفعليَّة، لأنّ في العربيّةِ أدواتٍ مشتركةً بين نوعي الجملة: الاسميَّة والفعليَّة – هي: لا، وما، ولم، ولمّا، ولن، وإنْ، ومنها ما يختصُّ بنفي الجملة الفعلية المضارع فعلُها، ومنها ما يشترك في نفي الجملة ذات الفعل الماضي، والجملة ذات الفعل المضارع، وفيما يأتي بيانُ هذه الأدوات:

لا:

ذكر المراديُّ مواقعَ عديدةً تشغلها الأداة (لا)، فهي تنفي الجملة الاسميّة والفعليّة، كما تحلُّ محلَّ "إنّ"، وتشغل مكان "ليس"، كما تستعمل في أسلوب العطف،[1] وما يهمّنا في هذا البحث هو دورها في نفي الجملة الفعليَّة، فهي حرفٌ نافٍ غيرُ عامل،[2] لأنّها لا تترك أثرًا على آخر الفعل الذي تتقدَّمه، وأكثر استعمالها مع الفعل المضارع، والجمهور على أنّها حينئذٍ لنفي المستقبل، يقول سيبويه: "(لا) نفيٌ لقوله: يفعلُ ولم يقع الفعل، فنقول لا يفعل"[3]، ويقول ابن يعيش: "وأمّا (لا) فحرف نافٍ أيضًا، موضوعٌ لنفي الفعل المستقبل"[4]، وقد اعتمد ابن يعيش في رأيه هذا على إمامه سيبويه.

---

(1) ينظر: المرادي، الحسن بن قاسم: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تح: فخر الدّين قباوة ومحمد نديم فاضـــل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص290 وما بعدها.

(2) المصدر السابق، ص 294.

(3) سيبويه، **الكتاب**، 222/4. ينظر: المصدر نفسه، 117/3.

(4) ابن يعيش: **المفصّل**، 33/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يُنفَى بها الماضي، وعندئذٍ يجبُ تكرارُها،[1] ومثال ذلك قوله تعالى: "فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى"[2]، أي لم يصدِّق ولم يصلِّ.

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز استعمال (لا) في الفعل المضارع في غير الاستقبال، ودليله على ذلك صِحَّة قولنا: "جاء زيدٌ لا يتكلّمُ"، ولاسيّما أنّ الجملة الحاليَّة لا تُصدَّر بدليل استقبال.[3]

وذهب نفر من النّحاة[4] إلى القول باستعمال (لا) مع مطلق النَّفي إلَّا إذا ورد في الجملة ما يقيِّد الزَّمن أو يوجّهه، وليس بالضَّرورة أن تكون في تركيبها مكرّرة خلافًا لما عليه جمهور النّحاة، ورأى أنّ كثرة الاستعمال بتكرار (لا) هو الذي دفع النّحاة إلى هذا الرَّأي، ولعلَّ هذا راجعٌ إلى الفرَّاء إذ يقول: "ولم يُضمَّ إلى قوله "فلا اقتحم" كلامٌ آخرُ فيه (لا)، لأنّ العرب لا تكاد تفرد (لا) في الكلام حتَّى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عزّ وجلَّ: ""فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى"[5]، وقوله: "لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"[6]، وهو ممّا كان في آخره معناه، فاكتفى بواحدة من أخرى، ألا ترى أنّه فسَّر اقتحام العقبة بشيئين، فقال: "فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ"[7]، "ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا"[8]، ففسَّرهما بثلاثة أشياء، فكأنَّه قال في أوّل الكلام، فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا"[9].

---

(1) ابن هشام: **مغني اللّبيب**: 242/1.

(2) القيامة: 31.

(3) ينظر: المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص 296.

(4) ينظر: عمايرة: **أسلوبا النفي والاستفهام في العربيّة**، ص 103.

(5) القيامة: 31.

(6) يونس: 62.

(7) البلد: 13 – 14.

(8) البلد: 17.

(9) الفرَّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة العامّة للكتاب، 1972، 264/3 – 265.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتختصُّ (لا) النَّافيةُ للجملة الفعليَّة بأمور: [1]

أوَّلها: أنّ الجملة الفعليَّة المنفيَّة بها قد تُحذَف في الجواب لِدلالة السّؤال عليها فتنوب (لا) منابَ الجملة فتكون بذلك كلامًا مفيدًا، كقولك في جواب: هل قام زيدٌ؟: لا، أي ما قام، وفي جواب: هل يقوم زيدٌ؟: لا.

وثانيها: أنّه رُبَما قامت مقام كلام متقدّمٍ عليها تقتضي نفيَه مقدّرًا لدلالة ما بعده عليه، فتكون جوابًا وردًّا له قبلَ القسم، ومن ذلك قولُه تعالى: "لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ"[2]، فكأنها ردٌّ لمن قال: لا تجتمع عظام الإنسان ولا تُخلَق مرَّة ثانيةً، وقولُه تعالى: "لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ"[3]، فكأنّها ردٌّ لمن قال: لا يُخلَق الإنسان في كبد، وكَأَنّ المعنى ليس كما تقولون، ثمّ أقْسم بعد ذلك، وهو أَوْلى من أنْ تجعل (لا) زائِدةً في أوّل الكلام؛ إذ الزِّيادة مع التَّقديم متناقضان؛ إذ لا يُقدَّم لفظٌ بابُه التَّأخير إلَّا اعتناءً به واعتمادًا عليه، ولا خفاء بتناقض هذا مَعَ إرادة زواله"[4].

وثالثُها: أنّها تُزاد عليها التَّاء، فتصبحُ "لاتَ"، وتختصُّ وقتئذٍ بنفي نوعٍ مخصوص من الجمل الاسميّة يحذف أحدُ طرفيه، وتكون الجملة ذاتَ دِلالة خاصّة؛ إذ يُشترَط أنْ تكون ألفاظها دالَّة على الزّمن كالحين والوقت والسَّاعة، ومن ذلك قولُه تعالى: "فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ"[5].

وقد تكون (لا) ناهيةً فتجزم الأفعال، نحو قوله تعالى: "وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا"[6]، وقوله: "وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا"[7]، وقوله: "وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ"[8]، وقد عبَّر

---

(1) ينظر: محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة**، ص 230 – 231.

(2) القيامة: 1.

(3) البلد: 1.

(4) ينظر: المالقي، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد محمد الخرّاط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985، ص 332.

(5) ص: 3.

(6) الإسراء: 37.

(7) الإنسان: 24.

(8) القلم: 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزّمخشريّ عن النّهي بنفي الأمر فقال في مجال استعمالات (لا): "ولنفي الأمر في قولك (لا تفعل) ويُسمَّى النّهي"[1]. وهذا ما دعانا إلى تخصيص جزء للنّهي، فالنّحاة يرونه مِثلَ النّفي.

ما:

تنفي (ما) الجملةَ الاسميَّةَ والفعليَّةَ، فإنْ دخلت على الجملة الفعليَّة لم تعمل،[2] نحو قوله تعالى: "وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ"[3]، ويأتي بعد (ما) الاسم والفعل، وتدخل (ما) على الفعل الماضي والمضارع، فإذا نفت المضارع تخلَّص عند الجمهور للحال، يقول سيبويه: "وأمّا (ما) نفيٌ لقوله: هوَ يفعَلُ إذا كان في حال الفعلِ فتقول ما يَفعلُ"[4].

ومن النّحاة مَن يرى أنّ (ما) إذا دخلت على الفعل المضارع جازَ دلالتها على الاستقبال، فهذا ابن مالك يردّ على النّحاة بنحو قوله تعالى: "قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي"[5]، ويرى دلالتها على الاستقبال بقلّة، واعتُرِض عليه بأنّهم إنّما جعلوها خالصةً للحال، إذا لم يكن قرينةٌ غيرُها، تدلّ على غير ذلك.[6]

أمّا إذا دخلت (ما) على الجملة ذات الفعل الماضي، فإنّه يبقى على معناه من المضيِّ،[7] و"هي نفيٌ لقولنا: قد فعل".[8]

لن:

تختصُّ (لن) بنفي الجملة الفعليَّة ذات الفعل المضارع، وهي تجعل الفعل خالصًا في الدِّلالة على الاستقبال من حيثُ المعنى،[9] فهي تدخل على الفعل المضارع لتدخله في إطارين:

---

(1) ابن يعيش: **شرح المفصّل**، 33/5.
(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 303/1.
(3) البقرة: 272.
(4) سيبويه: **الكتاب**، 221/4.
(5) يونس: 15.
(6) ينظر: المرادي: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ص 329.
(7) المالقي: **رصف المباني**، ص 380.
(8) سيبويه: **الكتاب**، 117/3.
(9) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 284/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقبال والنّفي، وهي آكَدُ في النّفي من (لا)، لأنّ (لا) تنفي المضارع إذا أُريد به الاستقبال، و(لن) تنفيه مستقبَلًا دخلت عليه السين وسوف، وتقع جوابًا لقول القائل: سيقوم زيدٌ، وسوف يقوم زيدٌ، والسين وسوف يفيدان التَّنفيس.[1]

وذهب الزّمخشريّ إلى أنّ (لن) تفيد تأكيد النّفي في المستقبل،[2] كما ذهب إلى تأبيده في موقعٍ آخر،[3] فرأى أنّ المنفيَّ بـــ (لن) مستمرٌّ نفيه، وليس له أنْ يتحوّل إلى الإثبات.

وقد خالف ابنُ هشام الزّمخشريَّ فيما ذهب إليه من دِلالة (لن) على توكيد النَّفي وتأبيده، وعدَّه دعوى بلا دليل، يقول في كتابه "مغني اللبيب": "ولو كانت للتأبيد لم يقيَّد منفيُّها باليوم في "فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا"[4]، ولكان ذكر الأبد في "وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا"[5] تكرارًا، والأصلُ عدمُه"[6]. ولعلَّ ابن هشام كان في رأيه مصيبًا، ولا سيّما أنّه جاء ببرهانه ودليله، فقد كانت الآية الأولى دليلًا على عدم دِلالة (لن) على التَّأبيد، والآية الثَّانية دليلًا على عدم دِلالتها على التوكيد، إذ لو كانت مؤكِّدة للنّفي لما كانت حاجةٌ لإتمام الآية بكلمة "أبدًا".

ومِن الذين عارضوا رأي الزّمخشريّ فيما ذهب إليه من دِلالة "لن" على التَّأبيد الزَّركشيُّ، إذ يقول: "وليس معناها النَّفيَ على التَّأبيد، خلافًا لصاحب "الأنموذج" بل إنّ النَّفي مستمرٌّ في المستقبل، إلّا أنْ يطرأ ما يزيله"[7]. وليست الآيتان اللّتان أتى بهما ابن هشام دليلًا على كلامه هما الآيتين اللّتين يقوم دليله بهما فقط، بل إنَّ هناك آياتٍ أُخرَ تعضُد رأيه، فمن ذلك قولُه تعالى: "لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ"[8] وقوله تعالى: "وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا

---

(1) ينظر: محمد حماسة: **بناء الجملة العربيّة**، ص 332.

(2) ينظر: الزّمخشري، جار الله محمود بن عمر: **الأنموذج في النّحو**، شرح: جمال الدين محمد بن عبد الغني، تح: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ص190.

(3) ينظر: الزّمخشري، جار الله محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 248/1.

(4) مريم: 26.

(5) البقرة: 95.

(6) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 284/1.

(7) الزركشي، بدر الدّين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة، بيروت، 388/4.

(8) آل عمران: 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أَيَّامًا مَّعْدُودَةً"[1]، نعم لا ننكر أنّ هناكَ آياتٍ دلائلَ على تأبيد النَّفي، ولكن ليس لأنّ (لن) تفيد تأبيد النّفي، وإنّما لأنّ سياقَ الآية يتطلّب التَّأبيد، فمن ذلك قولُه تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ"[2]، فحقيقة انفراد الله – جلَّت قدرته – بالقدرة على الخلْق هي التي جعلت النّفي مُؤَبَّدًا، وليس دخول (لن) على الجملة – والله أعلم – ومثل ذلك قولُه تعالى: "لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ"[3]، فيوم القيامة لا ينفع فيه مال ولا بنونَ، ولا ينفع نفسًا إيمانها لم تكن آمنت من قبلُ.

إنْ:

أحد استعمالات (إنْ) أنْ تكون نافية،[4] وتدخل على الجملة الاسميَّة، نحو قوله تعالى: "إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ"[5]، وقولِه: "إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ"[6]، وتدخل على الجملة الفعليَّة، نحو قوله تعالى: "إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى"[7]، وقوله: "إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا"[8].

ويظهر من كلام ابن هشام الآتي أنْ ليس هناك قيد تركيبيّ تستعمل فيه (إنْ) يقول:[9] "وقولُ بعضهم: لا تأتي (إن) النَّافيةُ إلّا وبعدَها "إلّا" كهذه الآيات[10]، أو "لَمَّا" المشدّدة التي بمعناها كقراءة بعض السّبعة: "إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"[11] بتشديد الميم، أي ما كلُّ نفس إلَّا عليها حافظ، مردودٌ بقوله: "إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا"[12]، "قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ"[13]، "وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ"[14].

---

(1) البقرة: 80.
(2) الحجّ: 73.
(3) الممتحنة: 3.
(4) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 23/1.
(5) الملك: 20.
(6) المجادلة: 2.
(7) التوبة: 107.
(8) النساء: 117.
(9) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 23/1.
(10) المقصودُ بهذه الآياتِ الآياتُ المستَشهَد بها في الفقرة السابقة.
(11) الطارق: 4.
(12) يونس: 68.
(13) الجن: 25.
(14) الأنبياء: 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وممَّا سبق من أمثلة نجد دخول (إنْ) على الجملة الفعليَّة ذات الفعل الماضي، كما نجده مَعَ الجملة الفعليَّة ذات الفعل المضارع، ويقود ذلك إلى أنّها في تركيبها الأوّل دلَّت على حدث في الماضي، وفي تركيبها الأخير دلَّت على الحال، ويرى بعضهم أنّ الغالب فيها دلالتُها على الحال، ويجعلها في ذلك مرادِفة لـِ (ما).[1]

لم:

هي حرف مختصٌّ بنفي الجملة الفعليَّة ذات الفعل المضارع دون غيرها، وتعمل في الفعل الجزمَ، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل في الأَفعال فيَجزمُها، وذلك لم ولمّا، واللامُ التي في الأمر، ولا في النّهي"[2]، كما أنّها تقلب الفعل المضارع ماضيًا،[3] نحو: "لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ"[4]، فالفعل حين دخولها عليه يكون مضارع الهيئة، ماضيَ الدِّلالة.

وتردُ (لَمْ) النّافيةُ في العربيَّة على ثلاثة أوجُه: أوَّلُها ما ذكرناه من جزم الفعل الواقع بعد ما، وثانيها: أنْ تكون حرفًا مُلغًى، لا عمل له، فيرتفع الفعل المضارع بعدَها، وهي في ذلك تُحْمَل على (لا) النَّافية،[5] ومثال ذلك قول الشاعر:[6]

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ[7] لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

(البسيط)

---

(1) ينظر: البقري: **أساليب النّفي في القرآن**، ص 89.

(2) سيبويه: **الكتاب**، 8/3.

(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 277/1.

(4) الإخلاص: 3.

(5) ينظر: ابن مالك، جمال الدين: **شرح التسهيل**، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، 385/3.

(6) البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**، تح: عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، 3/9. والبيت بلا نسبة.

(7) الصُّليفاء: اسم موضع. (لسان العرب "صَلَفَ").

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذهب ابن مالك إلى أنّ الرفع بعد (لَمْ) لغةُ قومٍ من العرب،[1] وذكر ابن هشام أنّ بعضهم ذهب إلى أنَّ في البيت ضرورةً.[2]

وقد يكون ما ذهب إليه ابن مالك صحيحًا حين عدَّ الرفع بـِ (لم) لغةً، فالعرب مختلفون في لهجاتهم، وقد يكون هذا من باب الضَّرورة، وسواءٌ أكان الأمر لغةً أم ضرورةً، فإنّ نصوص العربيّة تزخر بجزم المضارع بعد (لَمْ)، فكلام الله كلُّه على الجزم بها إلّا الآيةَ الأُولى في سورة الشَّرح على إحدى القراءات، كما أنّ نصوص الشعر إلّا نزرًا يسيرًا منها جاءت بإعمال الجزم في المضارع، وبناءً على هذه الكثرة نستطيع أنْ نحكمَ بأنَّ الجزم هو الأصل، وأنّ غيره قد يدخل في باب الضّرورة، وقد يدخل في باب اللَّهجات.

وآخرُ الأوجه التي تأتي عليها (لم) أنْ تعمل في المضارع نصبًا لا جَزْمًا[3] كقراءة بعض السَّلف: "أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ"[4] بفتح الحاء، ويقول الرّاجز: [5]

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ، مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

(الرّجز)

وهو، عند العلماء، محمول على أنّ الفعل مُؤكَّدٌ بالنّون الخفيفة، فَفُتِحَ لها ما قبلها، ثمَّ حُذِفت، ونُويت".[6]

وقد خرَّج العلماءُ المثالين السابقين، على أنّ الفعلين المضارعين ليسا منصوبين، وإنّما هما مؤكّدان بالنّون الخفيفة، أي أنَّ أصلهما "نَشْرَحَنْ"، في الآية الكريمة، و"يُقْدَرَنْ" في بيت الشِّعْر، ثمَّ حُذِفَت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلًا عليها، وأرى ابن هشام مصيبًا عندما

(1) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 33/1.
(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 277/1.
(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 277/1.
(4) الشرح: 1.
(5) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 277/1، والبيت بلا نسبة.
(6) ينظر: المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص 267.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفَضَ هذا التَّخريج، إذ يَرى فيه شذوذين: توكيدَ المنفيِّ بلَمْ، وحذف النّون لغير وقف ولا ساكِنَيْنِ.[1]

ولعلَّ اعتراضَ ابن هشام كان في محلِّه؛ إذ إنَّ وظيفة نون التَّوكيد أنْ تخلص الفعل للاستقبال،[2] فكيف تجتمع النُّون الدَّالة على المستقبل و(لمْ) الدَّالَّة على المضيِّ؟! فنحن لا نوافق أولئك الذين خرَّجوا الأمر كما ذكر ابن هشام معترضًا على تخريجهم، فلو اقتصروا على القول بالضَّرورة أو برجوع الأمر إلى اللّهجات لكان أفضلَ من تخريجٍ لعلّ فيه تناقضًا مَعَ قواعد العربيَّة.

وقد يلي (لَمْ) معمولُ مجزومها اضطرارًا،[3] كقول ذي الرُّمة:[4]

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا بِلَادُهَا كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ

(الطويل)

تقديرُه: كَأَنْ لمْ تُؤْهَلْ سوى أهلٍ من الوحش. وقولِ الآخر:[5]

فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ

(الوافر)

والتقدير: ولم تكنْ يدركُكَ المراء إذا نحن امترينا.

---

(1) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 277/1.

(2) ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 308/3 – 309.

(3) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 385/3.

(4) ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة العدويّ: **ديوان ذي الرُّمّة**، شرح الإمام نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: عبد القدُّوس أبو صالح، دمشق، 1974، 1465/3.

(5) البغدادي: **خزانة الأدب**، 5/9. البيت بلا نسبة. امترى: شكَّ (لسان العرب: مَرَيَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمّا:

هي حرف موضوع لنفي الجملة الفعليَّة ذات الفعل المضارع، وتعمل في الفعل الجزم،[1] وتقلبه ماضيًا كـَ (لم)[2]، إلَّا أنّها تفترق عنها في أمور:

أحدُها: جواز اقتران (لم) بأداة شرط، وامتناعه في (لمّا)،[3] ومثال ذلك قولُه تعالى: "يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ"[4]، وقولُه تعالى: "وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"[5]، وقوله تعالى: "يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ"[6]، ودخول (إنْ) الشرطيَّةِ عليها يقلبها قلبًا ثانيًا؛ لأنّها تردُّ المضارع إلى أصل وضعه من صلاحية الاستقبال، فتقول: "إنْ لمْ تقمْ غدًا لمْ أقمْ"، فتصير (لم) للنَّفي والجزم فقط.[7]

وثانيها: جواز الاستغناء في الاختيار بذكر (لمّا) عن ذكر المنفيِّ بها إذا دلّ عليه دليل،[8] ومثاله قول الشاعر:[9]

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا ولَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

(الوافر)

أي، ولَمّا أَكن بدءًا قبل ذلك.

أمّا (لم) فلا يجوز حذف مجزومها إلّا في الضَّرورة،[10] كقول الشاعر:[1]

---

(1) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 8/3.

(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 278/1.

(3) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 384/3، ابن هشام: **مغني اللّبيب**، 278/1.

(4) المائدة: 67.

(5) المائدة: 73.

(6) النور: 35.

(7) ابن يعيش: **شرح المفصل**، 35/5.

(8) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 384/3، ابن هشام: **مغني اللبيب**، 280/1.

(9) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 280/1، البيت بلا نسبة.

(10) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 385/3، ابن هشام: **مغني اللبيب**، 280/1.

(1) البغدادي: **خزانة الأدب**، 9/9. البيت بلا نسبة. أجلح: الحيوان لا قرن له، والسور لا سطح له (اللسان: جَلَحَ). يشمط: الشّمَط في الشّعر اختلافه بلونين من سواد وبياض (اللسان: شَمَطَ). لُكَيْز: قبيلة من ربيعة (اللسان: لَكَزَ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَانَ وَلَمْ

(الرجز)

ومثلُ ذلك قول الشاعر: [1]

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ، وَإِنْ لَمِ

(الكامل)

ولعلَّ لسائلٍ أنْ يسأل: لِمَ كان الحذفُ في (لمّا) سائغًا، ولم يكن كذلك في (لم)؟ وللإجابة عن هذا السؤال يُقال بَدْءًا: إنّ (لَمْ) موضوعةٌ لنفي "فعل"، و (لمَّا) موضوعةٌ لنفي "قد فعل"،[2] وتركيب "قد فعل" يدلُّ على إثبات الفعل في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود،[3] فكأنّهم اتَّسعوا في حذف الفعل بعد (قد) و (لمّا)، لأنّهما لتوقّع فعلٍ، لأنَّنا نقول: "قد فعل" لمن يتوقّعُ ذلك الخبر، ونقول: "فَعَلَ" مبتدِئين من غير توقّع، فساغ حذفُ الفعل بعد (لمّا) و (قد) لتقدّم ما قبلهما، ولم يَسُغْ ذلك في (لَمْ)؛ إذ لم يتقدّم شيءٌ يدلُّ على المحذوف،[4] ومن أمثلة حذف الفعل بعد (قد) قول الشاعر:[5]

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

(الكامل)

أي، وكأنْ قد زالت.

وإذا ما عدنا إلى الوراء قليلًا، وتذكَّرْنا الحرف (ما)، وجدنا أنّ من استعمالاته أنْ يكون دالًّا على النَّفي في الماضي، وإذا ما قارناه بهذين الحرفين، وجدناه قريبًا من (لمّا)؛ ذلك أنّ (ما)

(1) البغدادي: **خزانة الأدب**، 8/9. البيت لإبراهيم بن هرمة.

(2) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 117/3، وابن يعيش: **شرح المفصّل**، 35/5، و ابن هشام: مغني **اللبيب**، 280/1.

(3) ينظر: بن يعيش: **شرح المفصل**، 35/5.

(4) المصدر السابق، 36/5.

(5) الذبياني، النابغة: **ديوان النابغة الذبياني**، تح: كرم البُستاني، دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1963، ص 38. أفِدَ: دنا. الرِّكاب: المطايا. الرِّحال: ما يوضع على ظهر المطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا نفت الماضيَ، كان المرادُ ما قرُب من الحال، ولم تنفِ الماضي مطلقًا،[1] وكذلك (لمّا) فإنّ منفيَّها لابدَّ أنْ يكون قريبًا من الحال، وليس الأمر كذلك في (لمْ).[2]

وثالثها: وجوبُ اتّصال النَّفي بـــ (لمَّا) بالحال،[3] ومثال ذلك قول الشاعر: [4]

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

(الطويل)

أمّا (لم)، فإنَّ إفادتها استمرارَ النَّفي وانقطاعَه متوقِّفٌ على قرائنَ أخرى من السِّياق غير صيغتها اللّغوية، فتفيد اتّصال النَّفي في مثل قوله تعالى: "وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا"[5]، وتفيد انقطاعه في مثل قوله تعالى: "لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا"[6]، ولهذا جاز "لم يكن ثمَّ كان"، ولم يجز "لمّا يكنْ ثمَّ كان"، بل يقال: "لمَّا يكن وقد يكون".[7]

ولامتداد النَّفي بعد (لمّا) لم يجز اقترانها بحرف التَّعقيب، بخلاف (لم)، فنقول: قمت فلم تقمْ، إذ معناه: وما قمت عَقِبَ قيامي، ولا يجوز: "قمت فلمّا تقمْ،" إذ المعنى: وما قمت إلى الآن،[8] وهذا متعذِّرٌ حدوثُه.

ورابعُها: أنّ منفيَّ (لمّا) لا يكون إلّا قريبًا من الحال، لأنّه مستمرٌّ إلى الحال، ولا يُشترَط ذلك في منفيِّ (لمْ)،[1] فنقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا، ولا يجوز "لمَّا يكن".

---

(1) ينظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، 35/5.
(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 279/1.
(3) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 384/3، و ابن هشام: مغني اللبيب، 278/1 – 279.
(4) البغدادي: **خزانة الأدب**، 280/7. البيت للمزق العبدي.
(5) مريم: 4.
(6) الإنسان: 1.
(7) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 279/1.
(8) المصدر السَّابق: 279/1.
(1) المصدر السابق، 279/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخامسُها: أنّ منفيَّ (لمَّا) متوقَّعٌ ثبوتُه، بخلاف منفيّ (لم)،[1] وهذا أمر طبيعيٌّ، فما دام منفيُّ (لمّا) مستمرًّا إلى الحال، فالفرصة قائمة لتغيُّرِه وانقلابه إلى الإثبات والوجود، يقول تعالى: "بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ"[2]، فالمعنى هنا أنّهم لم يذوقوه حتى لحظة الكلام، ولا يمنع ذلك ذوقَهم إيَّاه بعدُ، قال الزّمخشريُّ: "وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ"[3]، ما في (لَمَّا) من معنى التّوقع دالٌّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ".[4]

تلك كانت الأدواتِ التي استعملتها العربيَّة لنفي جُمَلِها الفعليَّة، نجدها في كلام ربِّ العالمين، وفي كلام رسوله، وفي شعر العرب ونثرهم كذلك، وهي الأدوات التي يجد فيها ضالَّته كلُّ من أراد أنْ يصبغ حديثه بصبغة النَّفي، وسوف أتّبع في دراستي لأسلوب النّفي في سورة "آل عمران" المنهجَ الإحصائيَّ الوصفيَّ التَّحليليَّ، إذ سأبدأ دراستي بنفي الجملة الماضية، ثمَّ المضارعة، ثمَّ سأخصِّص مبحثًا من هذا الفصل لدراسة أسلوب النّهي، وهو ما أُطْلِقَ عليه قديمًا مصطلحُ "شبه النّفي"، وذلك لما له من علاقة بأسلوب النّفي، وسوف أدرس هذه الجمل من ناحية تركيبيّة، ثمَّ أبيّن بعد ذلك الدِّلالاتِ التي تنبثق منها، فالجانب الدِّلاليُّ هو شطر هذا البحث.

(1) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 279/1.

(2) ص: 8.

(3) الحجرات: 14.

(4) الزّمخشري: **الكشاف**، 570/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثَّاني: نفي الجملة الفعليَّة الماضية في سورة "آل عمران":

وَرَدَ النّفي في سورة "آل عمران" في ثلاثةٍ وستّين موطنًا، منها عشرةُ مواطن كان النّفي فيها متَّجهًا إلى الجملة الفعليَّة الماضية، وهي نسبة قليلة من المجموع العامِّ للنَّفي، وكانت الأداة في المواطن العَشَرَةِ كلِّها "ما"، وقد اتّخذ النَّفي الأنماط الآتية:

النّمط الأوّل: فعل + فاعل:

جاء هذا النّمط في صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل الظاهر:

وجاءت هذه الصُّورة في فرع واحد هو:

ما + الفعل + الفاعل (اسمًا موصولًا) + صلة الموصول + إلّا + جارّ ومجرور.

ولم يرد هذا الفرع إلَّا في موطن واحد، هو قوله تعالى: "وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ". (آية: 19).

الصُّورة الثَّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا):

جاءت هذه الصّورة في فرعين:

أ- ما + فعل + فاعل + جارّ ومجرور، وذلك في قوله تعالى: "فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ". (آية: 146).

ب- ما + فاعل + جارّ ومجرور محذوفان، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا ضَعُفُوا"، وقوله: "وَمَا اسْتَكَانُوا". (آية: 146).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل الظاهر:

وردت هذه الصّورة منفيَّة بـــ "ما"، في قوله: "وَمَا اخْتَلَفَ الَّذينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا من بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ العِلْمُ بَغيًا بَيْنَهُمْ"، وقد مرّ بنا أنَّ هذه الأداة إذا استعملت مَعَ الفعل الماضي دلَّت على حصول الشَّيء في الزّمن الماضي، فاختلاف أهل الكتاب تمَّ في الزّمن الماضي، ونلحظ أنّ الجملة لم تقتصر على ركني الإسناد، وإنّما كان في الجملة متعلِّقٌ ومفعول لأجله،[1] فشبه الجملة "من بعد" متعلِّق بالفعل "اختلف"، و"بغيًا" مفعول لأجله، ولعلَّ عدم اقتصار التركيب على ركني الإسناد كان أمرًا واجبًا، إذ إنّ الفعل "اختلف" يدلُّ على المشاركة؛ إذ إنّ من دلالات المبنى "افتعل" المشاركة،[2] فجاء المفعول لأجله ليبيِّن سبب هذا الخلاف، ويكتمل كلُّ ما يتعلّق بالجملة عند القارئ أو السَّامع.

وأودُّ أن أشير إلى أنَّ "ما" هنا لم تنفِ الاختلاف، وإنَّما جاءت معَ "إلّا" لتحصر الاختلاف في زمن معيَّن من الماضي، فالآية تشير إلى أنّ أهل الكتاب من اليهود والنّصارى ما اختلفوا في أمر الإسلام ونبوَّة محمّد إلّا بعد أنْ علموا بالحجج والآيات حقيقةَ الأمر، وكان اختلافهم بُغضًا وحسدًا بينهم.[3]

ففي مثل هذا المثال "إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه"[4]. ويقول الجرجانيُّ: "اعلم أنّك إذا قلت: ما جاءني إلّا زيدٌ: احتمل أمرينِ، أَحدُهما: أنْ تزيد اختصاص زيد بالمجيء، وأنْ تنفيَه عمّا عداه، وأنْ يكون كلامًا تقوله لا لأنَّ بالمخاطب حاجةً إلى أنْ يعلمَ أنَّ زيدًا قد جاءكَ

---

(1) ينظر: الدّرويش، محيي الدِّين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، ط6، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ودار اليمامة للطباعة والنشر، بيروت، 1999، 411/3.

(2) ينظر: عتيق، عبد العزيز: **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص 37.

(3) ينظر: الصّابوني، محمد علي: **صفوة التفاسير**، ط1، دار القرآن الكريم، بيروت، 1981، 12/2.

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن : **الإتقان في علوم القرآن**، تح: سعيد المندوب، ط1، دار الفكر، بيروت، 1996، 134/2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن لأنَّ به حاجةً إلى أنْ يعلمَ أنّه لم يجئ إليك غيرُه، والثّاني أنْ يكون كلامًا تقوله ليعلمَ أنّ الجائي زيدٌ لا غيرُه"[1].

واستعمال (ما، و إلّا) في القصر هو أقوى استعمال لأدوات القصر لما فيها من وضوح معنى القصر؛ لذا تستعملان في الأمور الّتي هي مجالٌ للشكِّ والإنكار، ويُحتاج فيها إلى توكيد.[2]

وقد جاء التَّعبير الإلهي في غاية الجمال حين عبَّر عن اليهود والنّصارى بأنّهم أهل الكتاب، إذ زاد في التّشنيع والتَّقبيح عليهم، فإنّ الاختلاف مع علمهم بالكتاب في غاية القبح والشّناعة.[3]

إذن، اقتصر عمل "ما" هنا على صَرْف الحدث إلى الزّمن الماضي، ولم تؤثِّر في الجملة من حيث إعرابها؛ ذلك أنّها حرف مهملٌ غيرُ عامل، وأودّ أن نشير إلى أنَّ الجملة موضعَ التّحليل جاءت غير محتلَّة مكانًا من الإعراب، ذلك أنّها جملة مستأنفة.[4]

الصّورة الثّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا):

وردت هذه الصّورة في فرعين، ففي الأوّل جاءت الجملة فعلًا وفاعِلًا ضميرًا متّصِلًا وجارًّا ومجرورًا متعلّقين بالفعل، وذلك في قوله تعالى: "فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ". (آية: 146)، وقد تقدَّم هذه الجملةَ حرفُ النَّفي "ما"، ولم يؤثِّر هذا الحرف في حركة الفعل بعْدَه لأنّه حرف غيرُ عامل، وقد جاء الفاعل ضميرًا متّصِلًا لعَوْدِه على اسم ظاهر هو "ربيّون"، وشبه الجملة "لما أصابهم" متعلِّق بـِ "وَهَنَ".

وقد جاءت هذه الآية في موقف تثبيت النبيِّ على دعوته، وعدم يأسه من قومه، فقد سبقه أنبياءُ قاتلوا وقُتِلَ معهم علماء كثيرون، بقراءة نافع وابن كثير والبصريِيْنِ، حيث قرؤوا بضمِّ

(1) الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص337.
(2) ينظر: لاشين، عبد الفتاح: **المعاني في ضوء أساليب القرآن**، ط4، المكتبة الأموية، 1983، ص272-277.
(3) ينظر: سلامة، محمد حسين: **الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم**، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2002، ص 59.
(4) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن**، 411/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاف وكسْرِ التَّاء من غيرِ (ألف)،[1] فما ضعفوا لما أصابهم في سبيل الله، وما فترت هممهم،[2] أي الذين بُقوا أحياءً من الرِّبيّين.[3]

ويأتي دور "ما" في هذه الجملة في خلوص النّفي في الزّمن الماضي، فالله، عزّ وجلَّ، يقصُّ على نبيِّه أحداثًا وقعت وانتهت في الماضي، وجاءت هذه الجملة موضعُ التّحليل غيرَ محتلّةٍ مكانًا من الإعراب بسبب عطفها على جملة "وكأيِّن من نبيٍّ قاتل"، وهي جملة استئنافيّة،[4] والجملة التّابعة للجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب، تأخذ حكمها في عدم احتلالها مكانًا من الإعراب.[5]

وما قيل في الفرع الأوّل يقال في الفرع الثّاني، وذلك في قوله: "وما ضعفوا"، "وما استكانوا"، إذ إنّ الجملتين معطوفتان على الجملة في الفرع الأوّل، إلّا أنّ شِبْهَ الجملة المتعلّقَ بهما جاءَ محذوفًا لدلالة الكلام السابق عليه، وهو "لما أصابهم".

النَّمط الثّاني: فعل + فاعل + مفعول به:

جاء النّمط الثاني في صورة واحدة هي:

ما + الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا) + المفعول به (اسمَ إشارة) + حال، وذلك في قوله تعالى: "مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا". (آية: 191).

---

(1) ينظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: **النشر في القراءات العشر**، تقديم: علي محمّد الضباع، تخريج: زكريّا عميرات، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، 182/2.

(2) ينظر: النّسفي، عبد الله بن أحمد: **تفسير النسفي**، راجعه: إبراهيم محمّد رمضان، ط1، دار القلم، بيروت، 1989، 259/1.

(3) ينظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء: **تفسيرالقرآن العظيم**، تعليق: محمد حسين شمس الدِّين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 113/2.

(4) ينظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، مراجعة: لينا الحمصي، ط1، مؤسسة الإيمان، بيروت، ودار الرّشيد، دمشق – بيروت، 1986، 272/2.

(5) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 410/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل النَّمط الثَّاني: فعل + فاعل + مفعول به:

جاء هذا النّمط بصورته الوحيدة غير المتكرّرة غيرَ مقتصر على ركني الجملة الرئيسين، وإنّما زِيد في التَّركيب مفعولٌ به بسبب كون الفعل متعدّيًا، كما زاد فضلةٌ أخرى اختُلِف في توجيهها الإعرابيِّ، وقد تقدَّم هذا كلَّه حرف النّفي "ما".

وقد جاءت هذه الآية في معرِض أناس ذوي عقول يتفكَّرون في خلق الله للسَّماوات والأرض، وما خَلَق من أجرام عظام وأبدع صنعتَها، وما دبَّر فيها ممَّا تكلُّ الأفهام عن إدراك بعض عجائبه من عظيم شأن الصّانع، وكبرياء سلطانه،[1] فكان بعد هذا التفكّر أمرًا متمِّمًا له أنْ يَنْفُوا عن خالق ما تفكّروا به صفةَ العبث، وقد اختارت الإرادة الإلهيَّة أنْ تَنفيَ هذه الجملة بـــ "ما"، ولعلَّ لسائل أنْ يسأل: كيف نُفيَت الجملة بـِ "ما"، وهي حرف موضوع لنفي ما قرُب من الحال، ولم تُنفَ بـِ "لَمْ"، وهي تنفي الماضيَ مطلقًا؟ ويميل الباحث في الإجابة عن هذا السّؤال إلى أنَّ كلام الله له خصوصيّة ليست لغيره، وهذه الخصوصيّة تزداد إذا تعلَّق الأمر بشيءٍ مما يختصُّ بعلم الغيب، فالخَلْق لا يعرف كُنْهَه إلا الله، فليس لنا أنْ نقول إنّ عملية الخلق حدثت في الماضي وانتهت، وإنَّما قضيَّةٌ تتعلق بالماضي المستمر، فهي قضيَّة أزليَّة، ولو كانت عملية الخلق عملية تتعلق بالماضي لما جاز أنْ ننفيها بـــ "لم"، ذلك أنّ (لم) إذا نفت شيئًا في الماضي، كان متوقَّعًا تحوُّل هذا النَّفي إلى الإثبات،[2] وبناءً على هذا، نفيت الجملة بـــ "ما" الموضوعة لنفي ما قرُب من الحال،[3] لأنّها مناسبةٌ – في رأي الباحث – لنفي الماضي المستمرّ، إذ إنّ الماضيَ المستمرَّ قريبُ الشّبه بالحال.

وقد جاء الفاعل في هذه الجملة ضميرًا متّصلًا مخاطَبًا يعود على خالق الكون، عزّ وجلَّ، ولعلَّ الحال التي كان عليها أولو الألباب اقتضت أنْ يكون الفاعل كذلك، فهم في حالِ مناجاةٍ ومخاطبةٍ مَعَ ربِّهم، فإنْ قيل: كيف يخاطِبون ربَّهم والمخاطَبُ لابدَّ أنْ يكون قريبًا مكانُه

(1) ينظر: النّسفي: **تفسير النسفي**، 259/1.
(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 279/1.
(3) ينظر: ابن يعيش: **شرح المفصّل**، 35/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المخاطِب؟ قيل: إنّ الآية تقول: "فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ"[1]، كما أنَّ الآية موضعَ التَّحليل انتهت بدعاء، والله تعالى يقول: "وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ"[2]، فالله تعالى قريبٌ من عباده الذين يرفعون أَكُفَّهم يتضرّعون إليه، كيف لا، وهو – تبارك اسمه – السّميع البصير العليم.

وجاء المفعول به اسمَ إشارةٍ لأنّ المتفكِّرين في خلق الله وهم يتفكَّرون يكون بعضُ ما يتفكّرون به أمامهم، فَكأنّهم يشيرون إليه بأيديهم، وانتهت الجملة بفضلة هي قوله تعالى: "باطِلًا"، وقد أُعْرِبَت منصوبًا بنزع الخافض، أي بالباطل، ونعتًا لمصدر محذوفٍ، أي خَلْقًا باطِلًا، وحالًا من اسم الإشارة "هذا"،[3] ومفعولًا به ثانيًا، إذ إنّ "خَلَقَ" تضمَّن معنى "جَعَلَ"،[4] وليس عندي ترجيح لأحد هذه الإعرابات على غيره، إذ المعنى يحتملُها كلَّها.

وأخيرًا، فقد جاءت جملة "ما خلقت هذا باطِلًا" غير محتلَّة مكانًا من الإعراب بسبب كونها جوابًا للنّداء.[5]

النَّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النّمط في صورة واحدة هي: الفعل + المفعول به + الفاعل الظاهر، وجاءت هذه الصورة في فرعين:

أولهما: ما + الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصلًا) + الفاعل، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا ظَلَمَهُمُ اللهُ". (آية: 117).

---

(1) البقرة: 115.

(2) البقرة: 186.

(3) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 595/4.

(4) الشوكاني، محمد بن علي: **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، الدار الثقافية العربية، بيروت، 410/1.

(5) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 332/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثانيهما: ما + الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصلًا) + الفاعل + إلّا + مفعول به ثانٍ + جارٌّ ومجرور، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ" (آية: 126).

تحليل النَّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

لم يأتِ هذا النّمط إلّا في صورة واحدة هي: الفعل + المفعول به + الفاعل الظاهر، فلم يأتِ الفاعل ضميرًا مستترًا أو متّصِلًا، وتقدُّمُ المفعول به على الفاعل واجبٌ؛ إذ يتقدَّم المفعول به على الفاعل وجوبًا إذا كان ضميرًا متّصِلًا، وقد جاءت هذه الصّورة في فرعين، هما: قوله تعالى: "وَمَا ظَلَمَهُمُ اللهُ"، وقد تقدَّم المفعول به على الفاعل في هذا الفرع لأنّه ضميرٌ متّصلٌ، وما حدا به على أنْ يأتيَ ضميرًا متّصِلًا عَوْدُه على اسم ظاهر سابق هو "الذين كفروا" في الآية السابقة لهذه الآية، وليس للقوم ذوي الحرث،[1] والكلام الفصيح يستغني عن الأسماء الظاهرة بالضمائر حيث حَسُنَ موقعُها.

ويميل الباحث إلى أنَّ "ما" أفادت الدّلالة الزّمنيّة نفسَها التي تفيدها حين دخولها على الجملة الفعليَّة الماضي فعلُها، وهي نفيُ الحدث في الماضي، صحيحٌ أنّ العقاب يكون في المستقبل غير المحدود، ولكنَّ الخالقَ أقرَّ عقاب الكافرين أَزَلًا، والآية – من وجهة نظر الباحث – تتحدَّث عن نفي ظلم الله لهم حين أقرَّ العذاب، وليس عند استحقاق العذاب.

ويميل الباحث كذلك إلى دِلالة "ما" هنا على التَّوكيد نظرًا لما استحسنه الزَّركشيُّ لابن الحاجب استنتاجًا من كلام سيبويه من دِلالة "ما" على التوكيد، قال الزركشي: "قال ابن الحاجب: ثمَّ إنَّ سيبويه جَعَلَ فيها معنى التَّوكيد، لأنّها جَرَت موضع "قد" في الإثبات، فكما أنّ "قد" فيها معنى التوّكيد، فكذلك "ما" جعل جوابًا لها"[2]، ولكنَّ سيبويه لم يذكر أنّها بمعنى "قد"، بل قال: "وتكون توكيدًا لَغْوًا، وذلك قولك: مَتَى ما تَأْتِنِي آتِك، وقولك: غَضِبْت من غيرِ ما جُرْمٍ، وقال الله

(1) ينظر: الثعالبي، عبد الرّحمن بن مخلوف: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تح: محمّد الفاضلي، ط1، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1997، 283/1.

(2) ينظر: الزّركشي: **البرهان في علوم القرآن**، 406/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عزَّ وجلَّ: "فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ"[1]، وهي لغوٌ في أنّها لم تُحدِث، إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أنْ تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام".[2]

وأخيرًا جاءت الجملة غير محتلّة مكانًا إعرابيًّا كونَها جاءت جملة استئنافيَّة.[3]

أمّا الفرع الثَّاني من هذه الصّورة، وهو قوله تعالى: "وَمَا جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ"، فَقَدْ جاء شبيهًا بالفرع الأوَّل، فقد نُفِيَت الجملة بـــ "ما"، و"ما" حرفُ نفيٍ دالٌّ على الزّمن الماضي في الأصل، وقد جاءت في هذه الجملة على أصلها، إذ إنّ الآية تتكلَّم على حدث تمَّ في الزّمن الماضي، وهو غزوة بدر، فقد أمدّ الله المسلمين بمدد كان بشارةً لهم وعونًا روحيًّا على أعدائهم، وكان هذا المددُ هو الملائكةَ، الذين كان دورُهم تطمينَ المؤمنين، حتّى يعلموا حفايةَ الله بهم، وإلَّا فالكثرة لا تغني شيئًا إلَّا أنْ ينصر الله.[4]

وفي الجانب التَّركيبيّ نلحظ أنّ المفعول به جاء متقدِّمًا على الفاعل، لأنّه جاء ضميرًا متّصِلًا، وسبب ذلك عَوْدُه على اسم ظاهر سابق هو الإمداد الذي دلّ عليه "أن يمدَّكُمْ"، كما أنّ الفعلَ يحتملُ هنا معنيين، الأوّل أن يكون بمعنى "صيَّر" المتعدية إلى مفعولين، ويكون المفعولان على هذا الضَّميرَ في الفعل، و"بشرى" أي وما صيَّره الله إلَّا بشرى، و(إلَّا) هنا أداة حصر، والثَّاني أن تكون "جعل" بمعنى الخَلْق فتكون متعديَّة إلى واحد، و"بشرى" منصوبًا على أنّه مفعول لأجله، و(إلَّا) أداة حصر، جاء دورها في قصر خلق هذا المدد على البشرى.[5]

ويميل الباحث إلى ترجيح المعنى الأوَّل، أيْ أنْ تكون "جعل" بمعنى التَّصيير، إذ ليس في ما حصل خلقٌ، فهذا المدد من الملائكة كان مخلوقًا، ولا سيَّما أنَّ الضمير كان عائدًا على الإمداد، فالله صيَّر هذا الإمداد بشرى للمؤمنين.[6]

---

(1) النساء: 155، والمائدة: 13.

(2) سيبويه: **الكتاب**، 221/4.

(3) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 514/4.

(4) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 99/2.

(5) ينظر: الثعالبي: **الجواهر الحسان**، 287/1.

(6) ينظر: النسفي: **تفسير النسفي**، 251/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خُتِمَ تركيب هذه الجملة بشبه جملة جارٍّ ومجرور هو "لكم"، يدلُّ على اقتصار البشرى على المؤمنين دون غيرهم.

ولا يفوتنا أنْ نشير إلى أنّ هذا الأسلوب اشتمل على دلالتين: النفيِ، والتوكيدِ، وكانت الدلالتان متممتين بعضَهما، فـ "ما"، هنا، لم تنف الجملة الفعليَّة "جَعَله الله"، وإنّما نفت كلَّ جملة غيرها، وأثبتتها وَحْدَها، وقد قاد إلى هذا المعنى اجتماع (ما) و(إلَّا) الذي يتأتّى منه أسلوبُ الحصر الدالُّ على التَّوكيد.

وقد جاءت هذه الجملة غير متّخذة مكانًا إعرابيًّا، إذ جاءت جملة مستأنفة.[1]

النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل:

جاءت الجملة الفعليَّة المنفيَّة في هذا النّمط في صورة واحدة هي: ما + الفعل + نائب الفاعل (ضميرًا متّصِلًا)، وقد وردت هذه الصورة في فرعين:

أولهما: ما + فعل + نائب الفاعل، وذلك في قوله تعالى: "مَا قُتِلُوا". (آية: 156، 168).

ثانيهما: ما + فعل + نائب الفاعل+ ظرف مكان، وذلك في قوله تعالى: "ما قُتِلْنَا هَاهُنَا". (آية: 154).

تحليل النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل:

جاء فرعا الصّورة الوحيدة لهذا النّمط مختلفين باختلاف متعلِّقات الجملة فيها، فقد جاءت من فعل ونائب فاعل فقط في الفرع الأوّل، ومن فعل ونائب فاعل لَحِقَهما شِبْهُ جملة مكوّنٌ من ظرفِ مكانٍ في الفرع الثَّاني، وقد اجتمع الفرعان في ورودِهما ضمن أسلوب شرطيٍّ، فهما مَعَ جملة الشرط ينمان على معنًى معيّنٍ.

(1) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 526/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمهيدًا لتحليل هذا النّمط، فإنّ العربيَّة استعملت التَّعبير ببناء الفعل إلى المجهول عادِلةً عن البناء للمعلوم، إذ هو الأصل، تحقيقًا لاعتبارات، منها ما هو لفظيٌّ، ومنها ما هو متعلِّقٌ بالمعنى، فمن الاعتبارات اللفظيَّةِ القصدُ إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: "فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ"[1]، ومنها المحافظة على السَّجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: "مَنْ طَابَتْ سريرُته حُمِدَت سيرتُه"، إذ لو قيل: "حَمَدَ النّاس سيرَتَه" لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون بن قيس:[2]

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

(البسيط)

وأمّا الأسباب المعنويّة فكثيرةٌ، منها كونُ الفاعل معلومًا للمخاطَب حتّى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: "خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ"[3]، ومنها كونُه مجهولًا للمتكلِّم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطَب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كأن تقول: "سُرِقَ مَتَاعي"، لأنّك لا تعرف ذاتَ السارِق، وليس في قولك: "سَرَقَ اللِّصُ متاعي" فائدةٌ زائدةٌ في الإفهام على القول الأوّل، ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول، كقوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ"[4]، ومِنْها تعظيمُ المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل، مثل قولنا: "أُوذِيَ فلانٌ" إذا عظّمناه واحتقرنا من آذاه، ومنها السَّتْرُ على الفاعل خوفًا منه أو خوفًا عليه.[5]

وعوْدًا إلى التَّحليل، وأكتفي هنا بتحليل جملة واحدة، ذلك أنَّ الآيات في هذا النّمط متشابهة، والحديثُ سيكون فيها واحدًا، واخترت الحديث عن قوله تعالى: "يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا"، وقد نزلت هذه الآية في مَوْقف الحديث عن غزوة أُحُدٍ، تلك الغزوة

---

(1) النّحل: 126.

(2) الأعشى، ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى**، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ص 18. التعليق: المحبة. عرضًا: من غير قصد.

(3) الأنبياء: 37.

(4) المائدة: 3.

(5) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 57/2 – 58، وابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 111/2 – 112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي كانت الغلبةُ فيها بدايةً للمسلمين، ثمَّ انقلب الأمر بمخالفة الرُّماة أمرَ رسول الله، ونزولهم عن الجبل، الأمر الذي جعل خالدَ بن الوليد يغيّر مجرى الأحداث بقدَر الله، فلمّا اشتدَّ الأمر على المسلمين، وحلّ بهم ما حلَّ من القَتْل والجَرْح والانهزام مَنَّ اللهُ عليهم بالأمان والسّكينة بأنْ غَشِيهمُ النّعاس، فانقسم الجيش إلى جماعتين: جماعةِ المؤمنين الذين غشيهم النّعاسُ لصدقهم مَعَ اللهِ، وجماعةِ المنافقين الذين حملتهم أنفسُهم على الهزيمة فلا رغبة لها إلَّا نجاتُها، وهذا مستنتج من قوله: "قد أهمتهم"، إذا كان "أهمَّ" مأخوذًا من الأهميّة، وقد يكون المعنى مأخوذًا من الهمِّ، فيكون المنافقون بذلك قد زَرَعَتْ نفوسُهم فيهم الهَمَّ والقلقَ والجزعَ والخوفَ فأقعدتهم عن النّوم،[1] وظنّوا بأنّ الله لن ينصرَ رسوله والمؤمنين، وتحسَّروا على خروجهم إلى القتال فهم لم يخرجوا طوعًا ولو وُكِل الأمر إليهم لَمَا خرجوا، ويدلُّ على ذلك قوله : "يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شيءٍ"، فالاستفهام قد يخرج إلى معنى النّفي،[2] ويميل الباحث إلى دِلالة النّفي هُنَا، أي ليس لنا من الأمر شيءٌ، وقد كانت مقالتُهم تلك سرًّا عن رسول الله، بدليل قوله تعالى: "يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ"، ولا عجبَ فتلك عادة المنافقين: إظهارُ الإيمان وإخفاءُ الكفر، يقول الزّبير: "أُرْسِلَ علينا النّومُ ذلك اليومَ وإنِّي لأسمع (معتِّب بن قُشَيرٍ) والنّعاس يغشاني يقول: لو كان لنا من الأمر شيءٌ ما قتلنا هاهنا"[3]، وطبيعيٌّ أن يعلمَ الرّسول بمقالتهم بعد ما سمعها الزّبير، فيأمر الله رسوله أن يخبرَهم أنّ الموتَ واقعٌ بمن وقعَ عليه حتَّى لوْ لمْ يخرجْ من بيته، وليس هذا الإخبار إلَّا زيادةً في الحَسْرة، فالموت مكتوب عليهم، ولم يكن ما حلَّ في هذه المعركة إلَّا كشفًا لنفاقهم.[4]

أمّا ما يتعلَّق بتركيب هذه الجملة "ما قُتِلْنَا هاهُنا"، فقدْ تصدَّر الجملةَ حرفُ النّفي "ما" الدالُّ على الماضي القريب من الحال، وقد جاء في هذه الجملة على أصله، فَنَفى أن يحدث ذلك القتل الذي وقع بهم قبل قولهم ما قالوا بوقت قصير، وقد قُرِئَ الفِعْلُ في هذه الآية "قُتِّلْنَا" بتشديد

---

(1) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 128/2.

(2) ينظر: عتيق، عبد العزيز: **علم المعاني**، دار الآفاق العربية، ص 81.

(3) ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، 236/4.

(4) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 127/2 – 128، والثعالبي: **الجواهر الحسان**، 302/1 – 303.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاء،[1] وبناء الفعل على صيغة (فعَّل) يدلُّ في إحدى دلالاته على التَّكثير والمبالغة،[2] فيكون المنافقون على هذه القراءَة قد قُتِلَ منهم كثير، أو أنّ الجراح التي أصابت من أصابت منهم كانت جراحًا بالغةً شديدةً، وقد جاءت هذه الجملة المنفيَّة ضمن أسلوبٍ شرطيٍّ أداته (لو) الدَّالةُ على التَّمني، فالمنافقون تمنّوْا أنْ لوْ لمْ يخرجوا حتى يُنْفَى القتلُ عنهم، فالقتل وَقَعَ كونَ الجملة داخلةً في سياق أسلوب شرطيٍّ فيه تمنٍّ، ويميل الباحث إلى أنّ سبب بناء الفعل للمجهول هو عدم تعلّق الفعل بذكر الفاعل؛ ذلك أنَّ ما يهمُّ هؤلاء الآنَ هو مجرّدُ قتْلهم دونَما نظرٍ إلى القاتل، كما أنَّ الفاعل معلومٌ من سياق الحديث، فالمشـــركون هم الذين يَقْتُلون، ولكنّ المعنى الأوَّل هو الذي يفرض نفسه هنا، وخُتِمَت الجملة بظــرف مكانيٍّ يــدل على مكان القتــل، وهو أرض المعركة.

وأخيرًا، فقد جاءت الجملة مجالُ الدِّراسة غير متَّخذة مكانًا من الإعراب كونها جاءت جوابًا لشرط غير جازم.[3]

---

(1) ينظر: ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 183/2.

(2) ينظر: حامد، أحمد حسن، وجبر، يحيى عبد الرؤوف: **الواضح في علم الصّـرف**، ط2، الــدار الوطنيــة للترجمــة والطباعة والنشر والتوزيع، نابلس، 1999، ص 46.

(3) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 285/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثَّالث: نفي الجملة الفعليَّة المضارعة في سورة "آل عمران":

سبقت الإشارة إلى أنّ الجملة الفعليَّة المضارعة تُنفَى بجميع أدوات النّفي، وقد ورد أكثرُ هذه الأدوات في سورة "آل عمران"، منتشرة في ثلاثة وخمسين موقعًا، وسأدرسُ هذه الأدواتِ، كلٌّ على حِدة؛ إذ إنّ كلَّ أداةٍ من هذه الأدوات تعود على الفعل المضارع بِدلالة خاصة.

ما:

سبق الحديث عن أنّ "ما" إذا تقدّمت الفعل المضارع خلَّصته للحال، ومنهم مَن ذهب إلى دِلالتها على الاستقبال بقلّة،[1] وقد وردت في سورة "آل عمران" في أربعة مواطِنَ، متّخذةً الأنماط الآتية:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

جاء هذا النّمط في صورة واحدة بفرعٍ وحيدٍ هو: ما + الفعل + إلَّا + الفاعل (اسمًا ظاهرًا) + مضاف إليه، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ". (آية: 7).

تحليل النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

دخلت "ما" على الفعل المضارع فلم تؤثِّر فيه من ناحية إعرابيَّة؛ إذ هي حرف مهمل غير عامل، فبقي الفعل على حاله، بدليل عدم تغيِّر قرينة العلامة الإعرابيَّة التي ظهرت على الفعل المضارع "يذّكَّر"، وهي الضّمة علامة الرَّفع.

ونَلحظ أنّ الجملة لم تقتصر على المسند والمسند إليه فقط، وإنّما أُلْحِقَ بهما فضلات اقتضاها المعنى، حتى صارت لازِمةَ الوجود، فالجملة جاءت في معرِض نزول آيات القرآن الكريم التي منها ما هو واضح الدِّلالة لا التباسَ فيه ولا غموض كآيات الحلال والحرام، هنَّ أصلُ الكتابِ وأساسُه، ومنها ما فيه اشتباه في الدِّلالة على كثير من النّاس، فمن ردَّ المتشابه إلى المحكَم الواضح فقد اهتدى، ومن عَكَسَ فقد ضلَّ، ثمَّ يخبر الله أنّه لا يعلم تفسير المتشابه ومعناه

(1) ينظر في الصفحة الرابعة والستين من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيقيّ إلَّا هو وَحْدَه، وأنَّ المؤمنين المتمكّنين من العلم يؤمنون بالمتشابه وأنّه من عند الله،[1] فتأتي هذه الجملةُ موضعُ التحليلِ لتستثني هؤلاء المؤمنين، مادِحةً إيَّاهم ومعظِّمةً بأنَّهم أصحاب عقول، فالإضافة، هنا، كما يرى الباحث جاءت لتفيد التعظيم، إذ إنَّ من فوائد الإضافةِ إفادةَ التَّعظيم[2]، كما أنَّ المعنى المعجميَّ يفيد التعظيم كذلك.

ويعلِّلُ الباحثُ لزوم الزَّوائد على المسند والمسند إليه في الجملة بأنَّ الآية أرادت مدح أولئك المؤمنين بالمتشابه، وأرادت مَدْحهم بقصر التّذكر والتدبّر عليهم دون غيرهم، الأمر الذي دعا إلى استحضار أسلوب يقصُر التذكر عليهم، وهو أسلوب القصر المنسبك من (ما) النافيةِ و(إلّا)، لذلك كان النَّفي متوجِّهًا إلى كلِّ الناس سواهم، فهم قد ثبت فعل التذكّر عندهم، ومن ناحية أخرى مدحتهم الآية بأنَّهم أصحاب عقول وأفهام، الأمر الذي دعا إلى وجود المضاف إليه.

أمّا الزّمن الذي أفادته "ما" في دخولها على الفعل المضارع، فيميل الباحث إلى أنّه الحالُ الاستمراريُّ، إذ جعل تمّام حسَّان من أنواع الزّمن المستحضَر من الفعل المضارع الآتي مَعَ "ما" نافيةً، الاستمراريَّ،[3] فهؤلاء الرّاسخون كانوا زمن نزول هذه الآية، وسيظلّون بعدَها إلى أنْ تكون النِّهاية، وقد يكون الحالَ التجدّدي،[4] إذا فسَّرنا بأنّ هؤلاء يذهبون ويأتي غيرُهم يؤمنون بالمتشابه فيكون في المعنى تجدُّد دائم.

النَّمط الثَّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

جاء هذا النّمط في صورة واحدة غير متفرّعة، هي: ما + الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصِلًا) + إلّا + مفعول به + مضاف إليه، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ". (آية: 69).

---

(1) ينظر: الصابوني: **صفوة التفاسير**، 5/1 – 6.

(2) ينظر: عبد الواحد، عهود: **السور المدنية: دراسة بلاغية وأسلوبية**، ط1، دار الفكر، عمّان، 1999، ص178.

(3) ينظر: حسّان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 248.

(4) المرجع السابق، ص 248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل النَّمط الثَّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

جاء هذا النّمط كسابقِهِ من حيثُ القصرُ الواقع فيه، فقد قصر الله – عزّ وجلَّ – إضلالَ من أَضلَّ مِن أهل الكتاب على أنفسهم.

بدأت الجملة بحرف النّفي "ما" الذي أفاد زمانًا معيّنًا سيأتي بيانه، ثمَّ تلاه فعلٌ مضارع لمْ تتأثَّر قرينة العلامة الإعرابيَّة التي ظهرت عليه، وهي الضّمة علامةُ الرَّفع، بدخول حرف النَّفي لكونه غيرَ مختصٍّ، ثمَّ فعلٌ مضارعٌ أكسبته الهمزة التّعدية،[1] فأداةُ القصر (إلَّا)، فمفعول به، فمضاف إليه، ويرى الباحثُ أنّ المضاف إليه أفاد تحقير هؤلاء الذين أضلّوا أنفسهم، وما يعقب ذلك من حسرة وندامة.

وقد قيل إنّ هذه الآيةَ عُنِيَ بها بنو قريظة وبنو النَّضير وبنو قَيْنُقاع ونصارى نجران،[2] وقيل هم جميع أهل الكتاب، فتكون "مِنْ"، هنا، لبيان الجنس،[3] ويرى الباحث أنَّ الجملة جاءت بلفظ المضارع المنفيِّ على الرّغم من صيرورة الحدث في الماضي، للدِّلالة على استمرار إضلال أنفسهم من ساعةِ تمنّوا إضلال المؤمنين حتّى النهاية، فـَ "ما"، هنا، أفادت النّفي الاستمراريَّ، وقد أُعْرِبت الجملة حالًا للدِّلالة على ثبوت قدم المؤمنين في الإيمان.[4]

النَّمط الثَّالث: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

جاء هذا النّمط في صورة واحدة غير متفرِّعة هي: ما + الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصِلًا) + المفعول به (محذوفًا)، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا يَشْعُرُونَ". (الآية: 69).

---

(1) ينظر: حامد وجبر: **الواضح في علم الصّرف**، ص 44.

(2) ينظر: أبو حيَّان، محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار الفكر، 1978، 488/2.

(3) ينظر: الشوكاني: **فتح القدير**، 350/1.

(4) المصدر السابق، 350/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل النَّمط الثَّالث: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

جاءت هذه الجملة معطوفةً على الجملة في النّمط السابق،[1] فأخذت حُكْمَها الإعرابيَّ، ودِلالتها الزمنيَّة، غيرَ أنها تختلف عنها في أنّها جاءت محذوفةَ المفعول، إذ كثيرًا ما يُحْذَفُ المفعولُ بعدَ نفي العلم ونحوِه،[2] ومثلُ ذلك قوله تعالى: "أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السّفهاء وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ"[3]، أي: أنّهم سفهاء، كما أنّ المفعول به مفهوم من الكلام السّابق، أي لا يشعرون أنّهم يضلِّون أنفسهم.

النّمط الرّابع: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النّمط في صورة واحدة غير متفرِّعة هي: ما + الفعل + المفعول به + مضاف إليه + إلّا + الفاعل (اسمًا ظاهرًا)، وذلك في قوله تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ". (آية: 7).

تحليل النَّمط الرَّابع: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النّمط مشابهًا للنَّمطين الأوَّل والثاني، من حيث أسلوبُ القصر الواقع في ثلاثَتِها، وقد عُلِمَ أنّ أسلوب القصر ينفي أيَّةَ نسبة بين مسند ومسند إليه غير الواقعِ أسلوبُ القصر عليهما، ففي هذه الآية موضعِ التَّحليل اقتصر علم تفسير المتشابه من الآيات على الله، عزّ وجلَّ، فأثبتت النسبة بين المسند "يعلم"، والمسند إليه لفظِ الجلالة "الله"، ونُفِيَت أيّةُ نسبةٍ سواها.

وقد قُدِّم المفعول به وجوبًا على الفاعل لأنّ الأخير حُصِرَ في الأول، وتلك حالٌ يجب تأخّر المحصور فيها.[4] ودِلالة الزّمن في هذه الجملة هي دِلالة الحال المستمرة.

لم:

---

(1) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 181/2.

(2) ينظر: خضير، محمد أحمد: **قضايا المفعول به عند النّحاة العرب**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 2003، ص 364.

(3) البقرة: 12.

(4) ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 101/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورد النّفي بهذا الحرف في ثلاثة مواطنَ موزَّعة على النّحو الآتي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

جاء هذا النّمط في صورتين:

الصّورة الأُولى: الفعل + الفاعل (ضميرًا مستترًا)، وردت هذه الصّورة في فرع واحد هو: حرف استفهام + حرف نفي(لم) + الفعل + الفاعل (ضميرًا مستترًا) + جارّ ومجرور، وذلك في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ". (آية: 23).

الصّورة الثّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متصِلًا)، وقد وردت هذه الصورة في فرع واحد هو: حرف نفي (لم) + الفاعل + جار ومجرور، وذلك في قوله تعالى: "وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ". (آية: 135).

تحليل النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

جاءت الجملة في الصّورة الأولى مشتملةً على ركني إسناد، وفَضلات كان لها فضلُ معنًى في الجملة.

ومعنى الآية التّعجب من أمر أحبار اليهود الذين دعاهم الرّسول إلى كتابهم التَّوراة الذي يعتقدون صحّته، ليحكم بينهم فيما تنازعوا فيه فَأَبَوْا ذلك، وأعرض فريق منهم عن قبول حكم الله، وهذا أمر يدعو إلى العجب من لدن الرّسول وكلِّ من رأى حالهم، أو سمع به.[1]

بدأ تركيب هذه الجملة بالاستفهام، والاستفهام على حقيقته هو طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا مِنْ قبلُ بأداة خاصّة.[2] وكانت أداة الاستفهام في جملتنا الهمزةَ، وهي يطلبُ بها أحدُ أمرين: التّصور، وهو تعيين المفرد، والتّصديق، وهو تعيين النّسبة،[3] ولكنّ أدوات الاستفهام قد تخرج عن معانيها الأصليّة إلى معانٍ أخرى على سبيل المجاز تُفهَم من سياق الكلام وقرائن

(1) ينظر: الصابوني: **صفوة التفاسير**، 13/1 – 14، والشوكاني: **فتح القدير**، 328/1.
(2) ينظر: عتيق، عبد العزيز: **علم المعاني**، دار الآفاق العربية، ص 74.
(3) المرجع السابق، ص 77.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحوال، ومن المعاني التي تخرج إليها همزة الاستفهام التّقريرُ،[1] وهو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه إثباتًا أو نفيًا لغرض من الأغراض، ويميل الباحث، هنا، إلى أنَّ الاستفهامَ تقريريٌّ، وليس استفهامًا حقيقيًّا، فالله تعالى حين يسأل في القرآن لا يَطلُب الجواب، فهو أعلمُ به، ولكنْ يسأل ليمنَّ على عبده، أو يسأل وهو يريد الإخبار،[2] وإذا دخل الاستفهام على النّفي قرّره، وصار إثباتًا،[3] فالرّسول صلى الله عليه وسلم رأى، هنا، ما كان من أمر أحبار اليهود.

ويرى الباحث أنّ الاستفهام قد حمل في سياقه إضافةً إلى التَّقرير التّعجبَ من فعل هؤلاء، فيكون الاستفهام في الجملة قد خرج إلى معنيين: التقرير والتَّعَجّبِ.

وممّا هو جدير بالعناية في هذه الآية أنّ الله عزّ وجلّ كان يُطْلِقُ على أحبار اليهود هؤلاء من قبلُ (أهلَ الكتاب)، و(أوتوا الكتاب)، فلماذا عبَّر هنا بـــ "نصيبًا" ولم يقل: "أوتوا الكتاب؟" أجاب أحد الباحثين عن ذلك بأنَّ بين التَّعبيرين اختلافًا في المعنى، فـــ "أوتوا الكتاب" الألف واللَّام فيه للعهد، أي الكتاب المعهود وهو التَّوراة والإنجيل، أمّا "أوتوا نصيبًا من الكتاب" فمعناه من الوحي، فـــ "أل" فيه لتعريف الجنس، لأنّهم فعلًا أُوتوا بعضَ كلام الله فحرّفوه، ولم يُؤْتَوْه كلَّه، بدليل ما اشتمل عليه القرآن مِن حقائق الإيمان والأحكام والقصص ممّا ليس له وجود في كتاب سمَاويٍّ قبلَه، وإيثار التّعبير بنصيب من الكتاب، هنا، هو مقتضى الحال في بلاغة الإعجاز، أيْ أنّ ما لديهم من وحيٍ ليس كافيًا في هدايتهم على الحقِّ الكامل، ومَعَ ذلك رفضوه، ولو قيل: أوتوا الكتابَ لكان لهم عذرٌ بأنْ ليسوا في حاجة إلى غيره.[4]

---

(1) ينظر: عتيق: **علم المعاني**، ص 84.

(2) ينظر: المقبل، محمد محمود ضيف الله: **بناء الجملة الفعلية في جزء عمّ**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1992، ص 101.

(3) ينظر: المطعني، عبد العظيم إبراهيم: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم**، مكتبة وهبة، القاهرة، 157/1.

(4) المرجع السابق، ص 158.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يفوتني أنْ أشير في نهاية الحديث عن هذه الجملة أنَّها جاءت إنشائيَّة ظاهرًا، ولكنَّ المعنى كان خبريًّا؛ ذلك أنَّ ما دلَّ عليه الاستفهام هو التَّقرير وقد تحوَّل النَّفي إلى الإثبات، والنَّفي والإثبات تحتويهما الجملة الخبريَّة، فالعبرة بمدلول العبارة لا بصورتها[1].

وفي الصّورة الثَّانية من هذا النَّمط في قوله تعالى: "ولم يصرّوا على ما فعلوا" جاء الفاعل ضميرًا متّصِلًا لعَوْده على اسم ظاهر، وهو قوله تعالى: "الذين ينفقون"، وقد عملت "لم" في الفعل تركيبًا ودِلالةً، فمن حيثُ التَّركيبُ جُزِم الفعل بدليل تغير قرينة العلامة الإعرابيَّة من ثبوت النّون إلى حذفها، وحذفُ النون علامةُ الجزم، أمّا من حيث الدِّلالة فقلبت "لم" الفعل من الحال، وهو ما يدلُّ عليه الفعل المضارع في أصل وضعه، إلى الزّمن الماضي، فالمتّقون ينالون جنّةً عرضُها السماواتُ والأرض في الآخرة، وعدمُ إصرارهم على الفاحشة أو ظلم أنفسهم يكون في الدّنيا، والدّنيا في مقابل الآخرة زمانٌ مضى.

وللجملة احتمالان من حيث الموضعُ الإعرابيُّ: أنْ تكون لا محلَّ لها من الإعراب، إذا كانت معطوفةً على جملة جواب الشَّرط غير الجازم، أو تكونَ حالًا من الواو في جملة "استغفروا" في قوله: "ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم"؛ أي: استغفروا غيرَ مصرِّين.[2]

النَّمط الثَّاني: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النّمط في صورة واحدة، هي: الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصِلًا) + الفاعل، وذلك في قوله تعالى: "وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ". (آية: 47).

تحليل النّمط الثَّاني: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاءت هذه الآية في موقف تعجّب مَرْيَمَ، عليها السّلام، من حَمْلِها بعيسى، عليه السَّلام، وهي ليست بذات زوج، وليست بغيًّا.[3]

---

(1) ينظر: السّامرائي، فاضل: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ط2، دار الفكر، عمّان، 2007، ص181.

(2) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 258/2.

(3) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 36/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء تركيب هذه الجملة تركيبًا غيرَ أصيل، فقد تقدَّم المفعول، وتأخَّر الفاعل، وجوبًا، كونَ المفعول به ضميرًا متّصِلًا، وقد جاء الفاعل نكِرةً في أسلوب منفيٍّ لشمول جميع أفراد الجنس الذين يصدق عليهم مفهوم اللَّفظ،[1] وهذا يعني أنّ مريم لم يقترب منها فردٌ من أفراد البشر.

وقد عملت "لم" في الفعل المضارع تركيبًا ودِلالة، فغيَّرت علامته الإعرابيَّة، وجعلت زمانه ماضيًا، فمريم لم يقترب منها أحد في الماضي، حتَّى يكون حملٌ في الوقت الحاضر، وقد جاءت الجملة في محلٍّ نصبٍ حالًا.[2]

ويرى الباحث أنّ الإرادة الإلهيَّة اقتضت ألَّا يكون النّفي مركّبًا من "ما" وفعل ماضٍ، وهو تركيب يدلُّ على نفي ما قرُب من الحال، اقتضت ذلك زيادةً في طهارة مريم – عليها السّلام – مِنْ أنْ يمسَّها بشر، فلو كانت الأداة "ما" لكان المقصود بالنّفي تلكَ الفترةَ القصيرةَ السَّابقةَ للحمل، أمّا "لم" فإنّها تنفي الماضي مطلقًا،[3] فيكون كلام الله قد نزّه مريم من البغْي في أيّ فترة سبقت، في هذا التّركيب الذي جاءت عليه الآية الكريمة.

لمّا:

وردت (لمّا) في موطن واحدٍ من سورة آل عمران، وذلك في قوله تعالى: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصّابِرِينَ". (آية: 142).

نزلت الآية عَقِبَ غزوة أحد، تُوجِّهُ المؤمنين إلى الطّريق القويم، وتعالج العيوب التي بدرت مِن كثير منهم بمخالفة توجيهات الرّسول، والفرار من الميدان، وَمَعَ هذا كانوا يطمعون في دخول الجنّة، فأعلمهم الله أنّ للجنّة ثمنًا لا بدَّ من بذله، فليس الإيمان وحده كافيًا لدخولها، بل لابدَّ من العمل وتحمّل المشاق من الجهاد لنصرة الحقِّ، والصّبر في الشّدائد والمِحَن.[4] وفي

(1) ينظر: أبو الرِّضا، سعد: **في البنية والدّلالة**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 154.
(2) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 155/2.
(3) ينظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، 35/5.
(4) ينظر: المطعني: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم**، 182/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنى الاستفهام يقول الزّمخشريُّ: "أَمْ مُنْقطعةٌ ومعنى الهمزة فيها الإنكار. "ولمّا يعلم" بمعنى: لمّا تجاهدوا، لأنَّ العلم متعلِّق بالمعلوم، فنزل العلم منزلة نفي متعلّقة لأنّه منتفٍ بانتفائه"[1].

و(لمّا) كما أسلفتُ من قبلُ متوقّع حدوثُ منفيها، فتوظيفها هنا يدلُّ على نفي الجهاد فيما مضى، وعلى توقّعه فيما يُستقبَلُ.[2]

وتقديم الجهاد على الصّبر من تقديم المتبوع على التَّابع لأنّ الجهاد موطن الصّبر، وفيه يتجلّى صبر الصّابرينَ وجزعُ الجازعينَ، وفي التَّعبير بالفعل (جاهدوا) في مقام الجهاد، وبالاسم (الصّابرين) في مقام الصّبر دِلالةٌ عظيمةٌ، فالجهاد يكون في أوقات دون أخرى، أي يتجدَّد، والصَّبر ينبغي أن يكون شعار المؤمن جاهدَ أم لم يجاهدْ.[3]

وأخيرًا جاءت الجملة المنفية محتلّةً مكانًا إعرابيًّا لأنّها حلّت محلَّ مفرد، فأعربت حالًا.

لن:

تدخل (لن) على الجملة الفعليَّة المضارعة، فتغيِّر حالَ الفعل من الرّفع إلى النّصب، وتحلُّ الفتحة علامةً إعرابيَّةً مكان الضمّة، وسبق أنْ قلتُ: إنَّ التَّركيب الذي تتصدّره هذه الأداة تعود عليه بدلالتين: دلالة النّفي، ودلالة الاستقبال، فيصير تركيبًا منفيًّا يدلُّ على ما يُستَقبل من الزّمان.

وقد تصدَّرت "لن" في سورة "آل عمران" ميدان دِراستي، ثلاثَ عَشْرةَ جملةً، موزّعةً على الأنماط الآتية:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل + المفعول به:

وقد ورد على صورتين:

---

(1) الزّمخشري: **الكشاف**، 466/1.

(2) المصدر السابق، 467/1.

(3) ينظر: المطعني: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم**، 183/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل (اسمًا ظاهرًا) + المفعول به، جاءت هذه الصّورة في فرع واحد، هو: لن + الفعل + جار ومجرور + الفاعل + مضاف إليه + جارّ ومجرور + المفعول به، وذلك في قوله تعالى: "لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللهِ شَيْئًا". (الآيتان: 10، 116).

الصّورة الثّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا) + المفعول به، وردت هذه الصّورة في ثلاثة فروع هي:

أ. لن + الفعل + الفاعل + المفعول به، في قوله تعالى: "لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ". (آية: 92).

ب. لن + الفعل + الفاعل + المفعول به + المفعول المطلق، في قوله تعالى: "لَن يَضُرُّوا اللهَ شَيْئًا". (الآيتان: 176، 177).

ج. لن + الفعل + المفعول به + إلّا + المفعول المطلق، في قوله تعالى: "لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى". (آية: 111).

الصّورة الثّالثة: الفعل + الفاعل (ضميرًا مستترًا) + المفعول به، وردت هذه الصّورة في فرع واحد، هو: لن + الفعل + الفاعل + المفعول به + المفعول المطلق، في قوله تعالى: "فَلَن يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا". (آية: 144).

تحليل النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل + المفعول به:

تكرّر قوله تعالى: "لَنْ تُغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئًا" في موضعين، وذلك لتأكيد هذا المصير، وقد جاءت الجملة المنفيَّة خبرًا متمِّمًا لقوله: "إنَّ الذين كفروا"، فهؤلاء الكافرون برسول الله كما فسّره بعض المفَسِّرين،[1] لنْ تفيدهم الأموال والأولاد، ولنْ تدفع عنهم عذابَ الله في الآخرة.

(1) ينظر: النسفي: **تفسير النسفي**، 207/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الآية أمور يُلتفَت إليها من حيث تركيبُها، فمن ذلك تقدّم الجارِّ والمجرور "عنهم" على الفاعل، والأصل تأخّرُه، ويرى الباحثُ أنّ في هذا التّقديم تخصيصًا لهؤلاء الكفار دون غيرهم، فتقدُّم شبه الجملة يفيد في أكثر أحوالِه الاختصاص،[1] كما نلحظ أنّ الفاعل جاء مضافًا، فلم يقل "الأموال"، وإنّما أضاف الأموال إلى ضمير هؤلاء الكفار زيادة في الحسرة التي يكونون فيها يوم القيامة، كما جاء المفعول به اسمًا نكرةً، والتّنكير يفيد دِلالاتٍ منها التّقليلُ،[2] ويميل الباحث إلى دِلالة التّنكير، هنا، على التقليل، فأموالهم وأولادهم لن تنفعهم أيَّ نفع ولو كان قليلًا.

وقد خُتِمت كلٌّ من الآيتين بختمة مخالفةٍ، فخُتِمت الأولى بقوله: "وأولئك هم وقود النّار"، والأخيرة بقوله: "وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون"، وأرى أنَّ التّنويع في ختمة الآيتين، والتّنويع في مصير هؤلاء جاء لزرع الرّعب في قلوبهم، والتفكّر في مصيرهم الذي يؤولون إليه، لعلَّ ذلك يكون قائدَهم إلى الرّجوع عمّا هم عليه مِن كُفر وضَلال.

ولا شكَّ في أنّ "لن" أفادت، هنا، نفي الحدث في المستقبل، فهذا المصير يكون في الآخرة، كما أنّها دلّت على تأبيد النّفي بدليل ختمة الآية الأخيرة بقوله: "هم فيها خالدون"، فالخلود استقرار على حالٍ ما دون التّحول إلى غيرها.[3]

وفي قوله في الصّورة الثانية: "لَنْ تنالوا البرَّ حتّى تنفقوا ممّا تحبون" يخاطب الله، عزَّ وجلَّ، المؤمنين بهذا الخطاب، وأرى أنّ الله عزّ وجلَّ خاطب المؤمنين خطابًا ليشعرهم بقربه منهم وقربهم منه من ناحية، وليعمَّ جميع المؤمنين بخطابه فلا يفلت من هذا القرار أحدٌ.

و(مِن) هنا للتَّبعيض، أيْ مِن بعض ما تحبُّون، قال الزّمخشري: "قرأ عبد الله: "حتّى تنفقوا بعض ما تحبّون"، وهذا دليل على أنّ (مِن) في (ممّا تحبّون) للتَّبعيض"[4].

---

(1) ينظر: عبد الواحد: **السّور المدنيّة**، ص 152.

(2) ينظر: أبو الرِّضا: **في البنية والدّلالة**، ص 156.

(3) ابن منظور: **لسان العرب**، (خَلَدَ).

(4) الزّمخشري: **الكشاف**، 445/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أنّ زمن الجملة هو المستقبل الاستمراريّ،[1] ذلك أنّ استمرار إنفاق المؤمن ممّا يحب هو ما يجعله ينال برَّ الله ورحمتَه ولطفَه، فهو أمر مرهون باستمرار حياة الإنسان، وحياةُ الإنسان ما دام حيًّا تكون مستقبلًا.

وجاءت جملة "لن تنالوا" جملة مستأنفةً،[2] الأمر الذي جعلها لا محلَّ لها من الإعراب.

وجاءت باقي فروع الصّورة الثَّانية، والصّورةُ الثَّالثةُ مصدّرة بفعل واحدٍ هو "يضرُّ"، ومختومةً بمفعول مطلق، وكان المفعول المطلق في "لن يضرّوكم إلّا أذًى" من الفعل "يضرَّ" هو "أذًى" بمعنى ضررٍ مقتصِر على أذًى مؤقّت لا يلبث أن يزول،[3] وقيل: هو أذًى مقتصِرٌ على اللِّسان فقط،[4] وفي هذا الكلام تثبيت لمن أسلم مِنْ هؤلاء، فالمشركون لن يتجاوز ضررهم إلى شيءٍ يُبالى به.[5]

أمّا باقي الآيات فقد جاء المفعول المطلق فيها "شيئًا" لأنّ الفعل "يضرَّ" قد تعدّى إلى مفعول به، هو لفظ الجلالة "الله"، فكان أمرًا محتومًا أنْ يأتي المفعول المطلق كلمةً تؤكّدُ نفي ضررهم لله، وفي هذه الآيات وعيد ضمنيٌّ لهؤلاء الخارجين على دين الله، فهم لا يضرُّون اللهَ بشيْء، وإنّما يضرّون أنفسَهم،[6] وقد أوضح الله كيف يرجع ضررهم إلى أنفسهم بقوله: "يُرِيدُ اللهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ". (آية: 176)، كما أنَّهم "لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ". (آية: 177)، وهذا أبلغ ما ضرَّ به الإنسان نفسَه.[7]

ودلَّت "لن" في هذه الآيات على استمرار النّفي في المستقبل، فهم لا يضرّون الله ما داموا على الكفر، وليس المقصودُ وقوعَ الضَّرر إذا تحوَّلوا عن الكفر إلى الإسلام، وإنَّما يبعدون الضَّرر عن أنفسهم.

---

(1) ينظر: حسّان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 247 – 248.
(2) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 484/4.
(3) المرجع السابق، 504/4.
(4) ينظر: الثعالبي: **الجواهر الحسان**، 281/1.
(5) ينظر: الزّمخشري: **الكشاف**، 455/1.
(6) ينظر: الثعالبي: **الجواهر الحسان**، 311/1.
(7) ينظر: الزّمخشري: **الكشاف**، 482/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الثّاني: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النّمط على صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصِلًا) + الفاعل (اسمًا ظاهرًا)، وردت هذه الصّورة في فرع واحدٍ، هو: الفعل + المفعول به + الفاعل + إلّا + ظرف + نعت، وذلك في قوله تعالى: "لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ". (آية: 24).

الصّورة الثانية: الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصِلًا) + الفاعل (مصْدرًا مؤوّلًا)، وقد تقدّم ذلك كلّه الاستفهامُ المنفيُّ، وذلك في قوله تعالى: "أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ". (آية: 124)، والجملة خبريَّة بدلالة الاستفهام على التَّقرير.

تحليل النّمط الثّاني: الفعل + المفعول به + الفاعل:

تقدَّم المفعول به في صورتَيْ هذا النّمط على الفاعل وجوبًا لأنّه – أي المفعول به – ضميرٌ متّصلٌ بالفعل، وقد جاء المفعول به في الصّورتين كذلك، لأنّه عاد على اسم ظاهر سبق ذِكره، هو "الذين أوتوا نصيبًا من الكتاب" في الصّورة الأولى، و"المؤمنين" في قوله: "إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم" في الصّورة الثانية.

جاءت الآية الأولى مخبرةً عن اليهود والنّصارى المتمسّكين فيما يزعمون بكتابيهم اللّذين بأيديهم، وهما التّوراة والإنجيل، هؤلاء الذين دعاهم الرّسول إلى الاحتكام إلى ما فيهما من طاعة الله فيما أمرهم به فيهما من اتّباع محمّد – صلّى الله عليه وسلَّمَ – فتولّى فريق منهم وهم معرضون، إذ إنَّ منهم من أسلم، كابن سلام وغيره[1]،ويخبر القرآن أنّ ما حملهم على التولِّي والإعراض اعتقادُهم أنّ النّار لن تمسَّهم إلَّا أربعين يومًا عَبَدَ فيها آباؤهم العجل، ثمّ بعد تلك الأربعين لن يكون عذاب، فأظهر الله افتراءَهم الذي حملهم على هذا الاغترار[1].

(1) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 434/2.

(1) ينظر: الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ: **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط2، دار الحديث، القاهرة، 1997، 392/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي تركيب الجملة، فقد جاءت محصورةً بالنفي و(إلَّا)، الأمرُ الذي يدلّ على اقتصار مسِّ النار لهم على الأيام المعدودات التي زعموها، فالأسلوب ينفي أيَّةَ نسبةٍ بين مسند ومسند إليه تتعلّق بالأمر غيرَ هذه النّسبة.

وقد اشتملت الجملة على ظرف موصوف يميل الباحث إلى أنَّ وصفه جاء للتَّوكيد،[1] جاء يؤكِّد قلّة الأيام، ذلك أنَّ وصف غير العاقل بجمع المؤنث السالم قد يفيد القلّة.

وزمن الجملة هو الزّمن المستقبل المؤبّد، إذ المقصود أنّ عدم مسِّ النار لهم غيرَ هذه الأربعين سوف يكون مستمرًّا، ولنْ يكون هناك ما يجعلها فوق الأربعين.

والجملة في محلِّ نصب مقول القول،[2] وهي إحدى الأحوال التي يكون للجملة فيها محلٌّ من الإعراب.

وجاءت الجملة الثَّانيـــة "ألن يكفيكم" جملة اســـتفهاميَّةً، خــرج فيها النّفي إلى معنى جعلها في دائرة الجمل الخبريَّة.

وردت هذه الآية في سياق الامتنان الإلهيِّ على جماعة المؤمنين بعد قوله لرسوله الكريم: "وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ". (آية: 123).

لعلَّ أوّل ما يسترعي الانتباه هو الاستفهام الدّاخل على أداة النّفي "لن"، وقد ذهبتُ سابقًا إلى أنّ الاستفهام الدّاخل على النّفي ينفيه فيصير الكلام إثباتًا، ويفيد الاستفهام حينَها التَّقريرَ، وهذا يعني أنَّ الرّسول يقرّر المؤمنين بأنَّ هذا الإمداد من الله يكفيهم، لأنّه تأييد عظيم،[1] فالمعنى قولوا: نعم، يكفينا هذا، فمدلول الجملة خبريّ، وليس إنشائيًّا.

---

(1) ينظر: ابن مالك: **التسهيل**، 168/3، وابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 190/3.

(2) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 416/3.

(1) ينظر: المطعني: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم**، 179/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذهب الألوسيُّ إلى أنّ الاستفهام في هذه الآية قد خرج إلى معنى الإنكار،[1] كما ذهب إلى ذلك أبو السّعود في تفسيره،[2] وقال الزّمخشري: "أَلَنْ يكفيكم"، إنكارُ أنْ لا يكفيهم الإمداد بثلاثة آلاف من الملائكة"[3]، ورأى أنّ النّفي جاء بـــ (لن) لتأكيد النَّفي للإشعار بأنّهم كانوا لقلّتهم وضعفهم وكثرة عدوِّهم وشوكته كالْآيسين من النَّصر.[4]

لكنّ الشيخ ابن عاشور حمله على التّقرير،[5] وأراه الأصوب لأمرين: أنّ هذه الصياغة (الهمزة + النَّفي) لا تكاد تستعمل إلَّا في التَّقرير، كما أنّ المقام يناسبه تقرير المخاطَب.

ولعلّ لسائل أن يسأل: لِمَ كان فعل القول مضارِعًا مَعَ أنّ الآية نزلت بعد أحداث غزوة بدر؟ يقول عبد العظيم المطعني في الجواب عن ذلك: "لمّا كان المقام مقام تفضُّل وامتنان إلهيٍّ على رسوله والمؤمنين، أُوثِر المضارع (تقول) على الماضي (قلت)؛ لأنّ في المضارع استحضارًا لصورة الحدث، وكأنّها تقع الآن، فَقَدْ أعاد المضارعُ صورة الشِّدة الّتي صَحِبَت غزوة بدر مِن قلّة عدد المسلمين، وكثرة عدد المشركين، وفي هذه الإعادة فائدةٌ جليلة، حيث يتَبيَّنُ المؤمنون عظمة نعمة الله عليهم، وتحقيق النّصر لهم على عدوٍّ أكثرَ منهم عددًا وعدَّةً"[6].

ولا يُنسى ما للإضافة من قيمة في هذه الآية، فَقَدْ جُعِلَ فاعلُ الإمداد (ربُّكم) بإضافة (ربّ) إلى ضمير المخاطبين لِمَا في هذا الاسم الكريم من معاني الرِّعاية والإنعام لبعث السَّكينة في قلوب المؤمنين.[1]

---

(1) ينظر: الألوسي، شهاب الدين السيِّد محمود: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار الفكر، بيروت، 1978، 44/4.

(2) ينظر: أبو السعود، محمد بن محمّد بن مصطفى: **تفسير أبي السعود**، وضع حواشيه عبد اللطيف عبد الرحمن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، 27/2.

(3) الزّمخشري: **الكشاف**، 461/1.

(4) المصدر السابق، 461/1.

(5) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر: **التحرير والتنوير**، الطبعة التونسية، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997، 73/4.

(6) ينظر: المطعني: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم**، 179/1.

(1) ينظر: المطعني: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم** ، 180/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا زمن الجملة فهو الزّمن المستقبل، ولذلك كان النَّفي بـــ "لن" ولم يكن بـــ "لم"، لأنّ الحديث منصبٌّ على المستقبل، إذ كان خطاب الرّسول للمؤمنين قبل وقوع القتال، ويرى عبد العظيم المطعني أنّ المصدر المؤوّل أُوثِرَ على الصّريح في هذه الآية لِمَا في الكلام مِن دِلالة على المستقبل.[1]

النّمط الثَّالث: الفعل + نائب الفاعل:

جاء هذا النّمط في صورتين:

الصّورة الأولى: الفعل + نائب الفاعل (اسمًا ظاهرًا)، وجاءت على فرعين هما:

أ. لن + الفعـــل + نائب الفاعل + مضاف إليه، وذلك في قولـــه تعالى: "لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ". (آية: 90).

ب. لن + الفعل + جار ومجرور + نائب الفاعل + مضاف إليه + تمييز، وذلك في قوله تعالى: "فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا". (آية: 91).

الصّورة الثَّانية: الفعل + نائب الفاعل (ضميرًا مستترًا)، وجاءت على فرعٍ واحِد هو: لن + الفعل + نائب الفاعل + جارّ ومجرور، وذلك في قوله تعالى: "فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ". (آية: 85).

تحليل النّمط الثَّالث: الفعل + نائب الفاعل:

وَرَدَ هذا النّمط في صورتين، جاءت الصّورة الأولى منه في فرعين، اختلَفَا باختلاف متعلِّقات الجملة فيها، وجاءت الصّورة الثَّانية مختلفة عن الأُولى في شكل نائب الفاعل ومتعلِّقات الجملة، لكنَّ الأمرَ الذي يوحِّد هذه الجملَ الثَّلاثةَ هو الفعل المبنيّ للمجهول فيها، فقد جاء في ثلاثتها فعلًا واحدًا هو "يُقبل".

(1) المرجع السابق، 180/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبدأ بالجملة الأولى مِن حيث ورودُها في سورة آل عمران، وهي قوله تعالى: "فلن يقبل منه"، فقــد جاءت الجملة في الآية جملة لجواب شـــــرطيٍّ جازم تصـــــدّره النّفي فوجب اقترانها بالفاء.

نزلت هذه الآية لتدلَّ على عدم قبول أيِّ دين غير الإسلام من أيِّ آدميٍّ، وقال بعض المفسِّرين: إنّ الآية نزلت في الحارث بن سُوَيْد، وعلى تقدير صحَّة هذا القول، فهي تتناول بعمومها مَنْ سِواه إلى يوم القيامة.[1]

جاء الفعل في هذه الجملة مبنيًّا للمجهول، وبناء الفعل للمجهول يكون ذا هدف، ويميل الباحث إلى رجوع الحذف، أي حذف الفاعل، هنا، إلى أحدِ أمرين: الأوّل: أنّ الفاعل معروف، وهو اللهُ عزّ وجلَّ فهو الذي لا يقبل دينًا غير الإسلام، والثاني: أنّ الفاعل حُذِف تعظيمًا له بصونه عن الذّكر في مقام الحديث عن هؤلاء الذين لا يتّبِعون دين الإسلام.

وقد جاء نائب الفاعل ضميرًا مستترًا تقديره "هو" يعود على "دينًا" السابق للجملة المنفيّة.

وقد جاءت هذه الجملة مقترنة بالفاء في جواب شرط جازم في قوله: "وَمَنْ يبتغِ غيرَ الإسلام دينًا فلن يقبل منه"، فكان محلّها الجزم.

أمّا زمن الجملة فهو الزّمن المستقبل، فعدم رضا الله على من اتّخذ دينًا غير الإسلام يُدرَك يوم يُرجَعُ إليه، وساعتَها يعلم المرء كيف أنّ الله لن يقبل ما جاء به، وليس في الدّنيا وهو غافلٌ.

أمّا الجملتان في الصّورة الأولى، فما يقال من حيث بناء الفعل للمجهول في الجملة السّابقة يقال فيهما، فمن حيث المعنى فالآية: "إنّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثمَّ ازْدَادُوا كُفرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ" نزلت في اليهود، إذ كفروا بعيسى بعد إيمانهم بموسى، ثمَّ ازدادوا كُفْرًا، حيث كفروا بمحمّد والقرآن، وتلك الفترة الزّمنيّة الواسعة بين عيسى ومحمد هي التي جعلت العطف

(1) ينظر: الثعالبي: **الجواهر الحسان**، 269/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـــ (ثمَّ) لازمًا؛ فهي تفيد التَّراخيَ والآية: "إنَّ الْذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُم كفّار فَلَنْ يُّقْبَلَ مِنْ أحَدِهِم مِلْءُ الأرضِ ذَهَبًا" نزلت فيمن كَفَرَ ثمَّ مات على الكفر ولم يَتُبْ، وهو عامٌّ في جميع الكفّار.[1]

ويجلِّي الزّمخشريُّ حقيقة الجملة الأولى في الآية فيقول: "قد عُلِمَ أنّ المرتدَّ كيفما ازداد كفرًا فإنّه مقبولُ التّوبة إذا تاب، فما معنى "لن تقبل؟" قلت: جُعِلَت عبارةً عن الموت على الكفر، لأنّ الذي لا تُقْبَلُ توبته من الكفّار هو الذي يموت على الكفر، كأنّه قيل: إنّ اليهودَ أو المرتدِّين الذينَ فعلوا ما فعلوا مائتون على الكفر داخلون في جملة "لن تقبل توبتهم"[2].

وبين الجملتين فارق يسترعي الانتباه، هو خلو الأولى من الفاء، ووجودُها في الثَّانية، فلمَ كان ذلك؟ يقول الزّمخشريُّ: "قَدْ أُوذِن بالفاء أنّ الكلام بُنيَ على الشَّرط والجزاء، وأنَّ سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر، وبترك الفاء أنّ الكلام مبتدأٌ وخبرٌ لا دليلَ فيه على التّسبيب، كما نقول: الذي جاءني له دِرهمٌ، لم تجعل المجيء سببًا في استحقاق الدِّرهم، بخلاف قولك: فله دِرهمٌ"[3].

وفي الآية الثَّانية أمور تركيبيَّة تسترعي الانتباه، منها تقدّمُ شبه الجملة (مِن أحدهم) على نائب الفاعل، وحقُّه التأخّر، وقد تقدّم لتزداد الجملة ترابطًا وتماسكًا؛ إذ إنّ شبه الجملة يعود على قوله: "الذين كفروا"، وكلّما كان الضميرُ قريبًا من الاسم الظاهر العائد عليه كانت الجملة أكثر ترابطًا، كما جاء نائب الفاعل مضافًا إلى الأرض، وهي إضافةٌ تفيد التَّعظيم، كما خُتِمت الجملة بتمييز، هو "ذهبًا"، للدِّلالة على عِظَمِ الموقف الأليم الذي يكون فيه الكافر يوم الحساب، فهو مستعدٌّ لإنفاق ذَهَبٍ يمتد على مساحة الأرض كلِّها.

---

(1) ينظر: الصابوني: **صفوة التفاسير**، 37/2.

(2) الزّمخشري: **الكشاف**، 443/1.

(3) المصدر السابق، 443/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يكون لإنفاق ملء الأرض ذهبًا مَدْلولٌ آخَرُ، هو أنّ الكافرين في هذا الموقف لنْ ينفعهم أنْ يكونوا قد أنفقوا ملء الأرض ذهبًا في حياتهم الدّنيا فيما يظنّون أنّه خيرٌ وبرٌّ، ما دام مقطوعًا عن الصِّلة بالله، ومِن ثَمَّ فهو غيرُ موصولٍ به ولا خالِصٌ له بطبيعة الحال.[1]

أمّا زمن الجملتين موضعَيِ الدِّراسة فهو الزَّمن المستقبل، والجملتان في محلِّ رفع خبر "إنّ".[2]

النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل + مفعول به ثانٍ:

جاء هذا النّمط في آية واحدة، هي قوله تعالى: "وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ". (آية: 115). تكوّنت الجملة من أداة النَّفي (لن)، والفعل المبنيّ للمجهول "يُكْفر"، ونائب الفاعل "الواو"، وقد جاء ضميرًا متّصِلًا، والمفعول به الثاني "الهاء"، وقد جاء ضميرًا متَّصِلًا كذلك، وقد جاء نائب الفاعل والمفعول الثاني ضميرين لعَوْدهما على اسْمَيْنِ ظاهرين في كلام سابق، وقد تعدّى الفعل "كفر" إلى مفعولين؛ لأنّه تضمَّن معنى الحرمان والمنع،[3] والتّضمين هو "إشراب لفظ معنًى آخرَ، بحيث تؤدِّي الكلمة مؤدّى كلمتين".[4]

وزمن الجملة هو الزَّمن المستقبل، وجاءت في محلِّ جزم بجواب الشَّرط.[5]

لا:

وردت "لا" نافيةً في سورة "آل عمران" في اثنين وثلاثينَ موضعًا، تجمعها الأنماط الآتية:

---

(1) ينظر: قطب، سيّد: **في ظلال القرآن**، ط1، دار إحياء الكتب العربية، 89/3.

(2) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 205/2 – 207.

(3) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 512/4.

(4) حامد، أحمد حسن: **التضمين في العربيّة**، ط1، الدّار العربيّة للعلوم ودار الشروق للنشر والتّوزيع، 2001، ص 41.

(5) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 512/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

ورد هذا النّمط على ثلاث صور، هي:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل الظاهر، وقد جاءت في فرع واحد هو: لا + فعل + جارّ ومجرور+ الفاعل + جارّ ومجرور، وذلك في قوله تعالى: "إِنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ". (آية:5).

الصّورة الثّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا).

جاءت هذه الصورة في فرعين، هما:

أ. لا + الفعل + الفاعل + جارّ ومجرور، في قوله تعالى: "وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ". (آية: 153).

ب. كي + لا + الفعل (منصوبًا) + الفاعل + جار ومجرور، في قوله تعالى: "لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ". (آية: 153)

الصّورة الثالثة: الفعل + الفاعل (ضميرًا مستترًا).

جاءت هذه الصّورة في فرعين، هما:

أ. لا + الفعل + الفاعل + جارّ ومجرور + مفعول مطلق مقدَّر + ظرف زمان مضاف، في قوله تعالى: " وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ". (آية: 77).

ب. أنْ + لا + الفعل + الفاعل + جارّ ومجرور + حتَّى (جارَّةً)، في قوله تعالى: " أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ" (آية: 183).

تحليل النَّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

جاءت الجملة في الصّورة الأولى خبرًا عن لفظ الجلالة "الله" الذي جاء اسمًا لـــ (إنَّ)، وقد جاءت استئنافيَّة لبيان سعة علم الله وإحاطته بالمعلومات، وعبَّر عن معلوماته بما في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرض والسّماء مَعَ كونها أوسعَ من ذلك، لقصور عباده عن العلم بما سواهما من أمكنة مخلوقاته وسائر معلوماته.[1]

ودِلالة الزّمن في الجملة الخبريَّة هي نفي المضارع الذي يراد به النّفي الدّائم، فالجملة مجرّدةٌ من الزّمن المحدّد، فعدم خفاء شيء على الله ثابت في الماضي والحاضر والمستقبل المستمرّ.

أمّا الصّورة الثانية فقد جاءت الجملة الأولى فيها حالًا من جملة "تُصْعِدُون" المجرورة بإضافتها إلى "إذ"، في قوله تعالى: "إذْ تُصْعِدُون" و"إذ" ظرف لِمَا مضى من الزّمان، فالفعل المضارع بَعدها مضارع لفظًا ماضٍ معنًى، وجملة "ولا تلوون" حالٌ من الضمير "الواو" في جملة "تصعدون"، والنّفي في جملة "ولا تلوون" دلّ على الزَّمن الحاضر، وذلك إذا عَدَدْنا أنّ الآية قد أعادت المؤمنين إلى أحداث المعركة، وكأنَّها تحدث الآن.

أمّا الجملة الثَّانية، فالنَّفي فيها نفي الاستقبال، يدلّ على ذلك دخول "كي" على الفعل، و"كيْ" إذا كانت ناصبةً فهي حرفٌ مصدريٌّ مختصٌّ بالمستقبل،[2] ولكنّ المستقبل فيها يكون ما قرُب من الحال، وقد يمتدّ بعد الحال إلى أبعد من ذلك. والجملة الفعليَّة المنفيَّة جاءت في محلِّ اسم مفرد مجرور لدخول اللَّام الجارّة عليها.

أمّا الجملة الأولى من الصّورة الأخيرة لهذا النّمط، فالمسترعي للانتباه فيها هو قوله "لا ينظر" فكيف يحاسب الله مَن قصدهم في هذه الآية دون أنْ ينظر إليهم؟ ذهب الشَّوكانيُّ إلى أنّ في الجملة حذْفًا، فالمقصود أنّ الله، لقبح صنيعهم، لا ينظر إليهم نظر رحمة، بل يسخط عليهم ويعذبهم بذنوبهم،[3] ففي الجملة مفعول مطلق محذوف أو مقدّر يبيّن نوع هذا النّظر.

---

(1) ينظر: الشوكاني: **فتح القدير**، 312/1.

(2) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 338/1.

(3) ينظر: الشوكاني: **فتح القدير**، 354/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاءت الجملة المنفيَّة معطوفةً على جملة واقعة خبرًا لمبتدأ هو "أولئك" العائد على "الذين يشترون بعهد الله، وأَيْمَانهم ثمنًا قليلًا".

ودِلالة الزَّمن في هذه الجملة هي نفي المستقبل، بدليل قوله: "يومَ القيامة" ويومُ القيامة مستقبلٌ لمَّا يأتِ.

والدِّلالة المستقبلية نراها كذلك في الجملة الثانية من هذه الصورة، وقد زاد هذه الدِّلالة تأكيدًا دخول "أنْ" التي تختص بالمستقبل إذا نصبت الفعل المضارع.

النّمط الثاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

ورد هذا النّمط على صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا) + المفعول به.

جاءت هذه الصّورة في ثلاثة فروع، هي:

أ. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به، في قوله تعالى: "وَلَا يُحِبُّونَكُمْ". (آية: 119)، وقوله تعالى: "وَلَا تَكْتُمُونَهُ". (آية: 187)، وقوله تعالى: "وَلَا يُزَكِّيهِمْ". (آية: 77).

ب. أن + لا + الفعل + الفاعل + إلّا + المفعول به، في قوله تعالى: "أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللهَ". (آية:64).

ج. لا + الفعل + الفاعل + جارّ ومجرور + المفعول به + صفة، في قوله تعالى: "لَا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلًا". (آية: 199).

الصّورة الثّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا مستترًا) + المفعول به.

جاءت هذه الصورة في الفروع الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به، في قوله تعالى: "إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ". (آية: 9)، وقوله تعالى:"فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ". (آية: 32)، وقوله تعالى: "واللهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ". (الآيتان: 57، 140)، وقوله تعالى: "إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ". (آية: 194).

ب. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + جارّ ومجرور، في قوله تعالى: "لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ". (آية: 75)، وقوله تعالى: "وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا". (آية:80)، في قراءة من قرأ بضمِّ الرَّاء.[1]

ج. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + صفة، في قوله تعالى: "وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ". (آية: 86).

د. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + مضاف إليه، في قوله تعالى: "وَأَنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ". (آية: 171).

ه. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + مضاف إليه + جار ومجرور، في قوله تعالى: "أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ". (آية: 195).

و. أن + لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + الظرف، في قوله تعالى: "أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا". (آية: 41).

ز. أن + لا + الفعل + الفاعل + جار ومجرور + مفعول به، في قوله تعالى: "وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا". (آية: 64).

(1) ينظر: ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، 182/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل النَّمط الثَّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

جاءت جُمَل الصّورة الأُولى من هذا النّمط مختلفة في متعلِّقات الفعل، فمنها ما اقتصر معَ النَّفي على ركنَيِ الإسناد والمفعول به، ومنها ما جاوز ذلك إلى زوائدَ أخرى، مثل حصر الجملة بالأداة (إلَّا) مع نصب الفعل في قوله تعالى: "ألّا تعبدوا إلا الله"، وزيادة الجارّ والمجرور والصّفة في قوله تعالى: "لا يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا"، ويرى الباحث أنّ الجار والمجرور (بآيات الله) جاء متقدِّمًا على المفعول به (ثمنًا) لترابط الجملة، إذ إنّه سبق الجملةَ المنفيَّةَ قولُه "خاشعين لله"، فعَوْد ما يتعلّق بالكلمة في أقرب موقع منها يزيد الجملة ترابطًا، فالآية كما جاءت أكثرُ ترابطًا من القول: "خاشعين لله لا يشترون ثمنًا قليلًا بآيات الله"، كما جاء المفعول به نكرةً دليلًا على التَّحقير،[1] تحقيرِ المال الذي يدلُّ على عِظَم إيمان هؤلاء الذين لا يبيعون دينهم بشيء، فالآية مادِحـــةٌ للمؤمنيـــن، محقّـــرة للمال، فهـــذا المال كان عنـــد هؤلاء شيئًا تافهًا لا قيمة له.

ويميل الباحث إلى أنّ دِلالة الزّمن في هذه الجملة "لا يشترون" هي نفي المضارع الذي يُراد به النَّفي الدَّائم، فالجمله مجرَّدة من زمن محدّد، فهذا دأب المؤمنين في جميع أحوالهم، لا يختلف ماضيهم عن حاضرهم، ولا حاضرُهم عن مستقبلهم، فهم ثابتون على ذلك.

أمّا الصّورة الثَّانية من هذا النّمط، فقد جاءت فيها خمسُ جُمَل اقتصر التَّركيب فيها على ركني الإسناد والمفعول به.

من هذه الجمل قوله: "لا يخلف الميعاد" في موقع، وقوله: "لا تخلف الميعاد" في موقع آخر، ويرى الباحث فيما استقرأه أنّ الســـبب في إســـناد الفعل إلى الغائب في الجملة الأولى، والى المخاطب فـــي الجملة الثانية عائـــد إلى اختلاف القائل في كلٍّ من الآيتين،[2] فالقائل في الجملة الأولى هو الله – عزَّ وجلَّ – والقائل في الجملة الثَّانية هم أولو الألباب الذين أخذ القرآن

(1) ينظر: عبد الواحد: **السور المدنية دراسة بلاغية وأسلوبية**، ص 182.

(2) ينظر: الزجاج: **معاني القران**، 379/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يذكر صفاتِهم إلى أنْ أتى إلى قولهم: "إنّك لا تخلف الميعاد"، وقد صدر هذا القول عنهم لجوءًا إلى الله وتضرّعًا وتذلّلًا له.[1]

ودِلالة الزّمن في كلتا الجملتين هي نفي المضارع الذي يراد به النَّفي المستمرّ في ثلاثة الأزمنة، فالله – عزَّ وجلَّ – لا يخلف الميعاد دائمًا وأبدًا.

ومن الجمل التي وردت في هذه الصورة مقتصرة على ركني الإسناد والمفعول قوله: "لا يحبُّ الكافرين" وقوله: "لا يحبُّ الظالمين"، وما يسترعي الانتباه في هاتين قوله: "لا يحبُّ"، فالمقصود هنا العقاب، لأنّ عدم الحبِّ في مثل هذا المقام، مقامِ الكفر والظّلم والتّولي عن طاعة الله ورسوله، يكون مقرونًا بالعقاب؛ إذ إنّ الله، سبحانه وتعالى، متّصفٌ باللّطف والرّحمة والكرم، فهو لطيفٌ بعباده، رحيمٌ بهم، كريمٌ نحوهم، وهي صفات كلُّها تستدعي الحبَّ الذي هو الأصل من الله سبحانه تجاه خَلْقه، فإذا امتنع حبُّه تجاه بعضهم كان معنى ذلك أنّهم أَتَوْا ما يستوجب عدم الحبّ، والجُرْمُ الذي ارتكبه مَنْ خصّتهم الآيتان، هو الكُفْر به تعالى الذي هو في حقيقته أعظمُ الذّنوب وأكبرُ الكبائر.[2]

ولَمَّا كان معنى عدم الحبِّ، في هاتين الآيتين هو العقاب، فإنّ زمن الجملتين هو الزّمن المستقبل، يوم يكون الحساب وما يترتَّب على ذلك الحساب.

ومِن الآيات التي سنتوقّف عندها من هذا النّمط قوله: "أَنّي لَا أُضيعُ عَمَلَ عامل منكم مِن ذكر أو أنثى"، ولعلَّ أوَّل ما يَلفت في هذا التَّركيب هو الجارُّ والمجرور "مِنْكُمْ"، و(مِن) تأتي للتَّبعيض، ولبيان الجنس، ولغيرهما،[3] ويرى الباحث أنّ دِلالتها، هنا، على التَّبعيض أقوى مِن دِلالتها على الجنس، إذ المقصود عمل عامل، هو يكون بعض هؤلاء الذين سبقت صفاتهم في الآيات السَّابقة لهذا الآية، وما يعزّز دِلالتها من وجهة نظر الباحث، هو قوله: "مِن ذكر أو أنثى"، و"مِن" في هذا القول هي دلَّت على الجنس، وليست "مِن" في " منكم".

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 489/1.

(2) ينظر: الشكعة، مصطفى: **تفسير سورة** " **آل عمران**"، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1973، ص37.

(3) ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 15/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وآخر ما يتنبّه إليه الباحث في هذه الآية أنَّ زمن الجملة المنفيَّة فيها هو الزّمن المستقبل، ودليل ذلك قوله: "ولأدخلنَّهم جناتٍ تجري مِن تحتها الأنهار"، فالجنَّات سوف يبلغها مستحقّوها في الآخرة، ذلك الزّمان الذي ليس من الماضي ولا من الحاضر، وإنّما زمان يُنْتَظَرُ.

النّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النَّمط في صورة واحده هي: الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصلًا) + الفاعل (اسمًا ظاهرًا)، وقد جاءت هذه الصورة في فرعين، هما:

أ. لا + الفعل + المفعول به + الفاعل، في قوله تعالى: "لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ". (آية:77).

ب. لا+ الفعل + المفعول به + الفاعل + المفعول المطلق، في قوله تعالى: "لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا". (آية:120).

تحليل النَّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء المفعول به في هذا النّمط متقدِّمًا على الفاعل وجوبًا كونه جاءَ ضميرًا متَّصلًا، وقد كانت دِلالة الزَّمن في كلتا جملتَيْ هذا النَّمط النَّفيَ في المستقبل، فقد جاءت الجملة الأولى "لا يكلمهم الله" معطوفة على جملة في الآية نفسها تدلّ على المستقبل، هي قوله "لا خلاق لهم في الآخرة"، فالآخرة تدلّ على المستقبل، وقيل: إنّ المقصود في هذه الآية أنّ الله لا يكلّمهم كلامًا يسرُّهم.[1] وجاءت الجملة الأخرى "لا يضرُّكمْ كيدُهم شيئًا"، واقعةً في أسلوب شرطيٍّ جازمٍ، والشَّرط أسلوب يفيد المستقبل، وقد جاء الفعل "يضرّ" في هذه الجملة على أكثرَ من قراءة، فقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب "يَضِرْ" بكسر الضَّاد وسكون الرَّاء، من (ضَارَه يَضِيرُه) بمعنى (أضرَّه)، وقرأ ابن عامر، وحمزة، وعاصمٌ، والكسائيُّ، وأبو جعفر، وخَلَفٌ بضمِّ الضَّاد، وضمِّ الرَّاء مشدّدةً من (ضَرَّه يَضُرُّه)، والضَّمَّة ضمَّة إتباع لحركة العين عند الإدغام للتَّخلص من التقاء السَّاكنين: سكون الجزم، وسكون الإدغام،[2] وروى المفضّل عن عاصم "لا يضرَّكم"

(1) ينظر: الشكعة: **تفسير سورة "آل عمران"**، ص 65.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 68/ 4 – 69.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بفتح الرَّاء،[1] وثلاثة الأَوْجُه المذكورة جائزةٌ في العربيَّة، وقيل: إنَّ القراءة بضمِّ الرَّاء على تقدير إضمار الفاء.[2]

أمّا موقع الجملتين من الإعراب، فقد جاءت الأولى في محلِّ رفع، لأنّها معطوفة على جمله الخبر "لا خلاق لهم"، وجاءت الثَّانية في محلِّ جزم جواب الشَّرط بتقدير الفاء.

النّمط الرابع: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

جاء هذا النّمط في صورة واحدة هي: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا) + المفعول به (محذوفًا)، وقد جاءت في فرع واحد، هو: لا + الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا) في قوله تعالى: "وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ". (آية:66)، وقوله تعالى باختلاف كون الجملة استفهاميَّة: "أَفَلَا تَعْقِلُونَ". (آية:65)

تحليل النَّمط الرَّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

يكثر في العربيَّة حذف المفعول به بعد فعل العلم أو الشعور أو العقل، ونحو ذلك، وفي حذفه في هذا الموقع أغراض كثيرة،[3] مال الباحث إلى ترجيح غرض التَّعميم منها في هاتين الآيتين، وعدم التَّخصيص، ليكون كلُّ شيءٍ يمكن أنْ يعلمه الإنسان أو يعقله في قريب الزّمان أو بعيده، داخلًا في هذا السِّياق، فأهل الكتاب من اليهود والنَّصارى قد زعم كلّ فريق منهم أنّ إبراهيم، عليه السَّلام، كان على ملّته، فأبطل القرآن دعواهم بدليل عقليٍّ، هو عدم وجود التَّوراة والإنجيل إلّا من بعده، فكيف يكون يهوديًّا أو نصرانيًّا، وفي هذا الاستفهام معنى التَّوبيخ، وزيادةً في التَّوبيخ فقد حُذِف المفعول به ليكون عدمُ عَقْلِهم شاملًا لكلِّ شيء، إذ لو كانوا يعقلون أدنى ما يمكن أنْ يعقله الإنسان لَمَا أصرّوا على محاججتهم في إبراهيم – عليه السّلام – وقد أُوثِر، هنا، نفي العقل على غيره من الصِّيغ البديلة، كنفي العلم والشّعور لأنَّ البرهان الذي جاء به القرآن

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 460/1.

(2) ينظر: الشوكاني: **فتح القدير**، 376/1.

(3) ينظر: خضير: **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، ص335.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إبطال دعواهم دليل عقليّ، لو كانوا تدبّروه لردّهم العقل إلى الصّواب، لكنّهم تمادَوْا في الدَّعوى مُهدِرين لحكم العقل فصاروا فاقديه.[1]

والجملة الثَّانية "لا تعلمون" يُقال فيها ما قِيل في الأولى من حيث الغرض من حذف المفعول به، فهؤلاء اليهود والنَّصارى لا يعلمون شيئًا عن إبراهيمَ حتَّى يحاجّوا فيه.

والزَّمن في هاتين الجملتين هو زمن يمتدّ على الماضي والحاضر والمستقبل، إذ انتفاء العقل والعلم عند هؤلاء ملازم لهم في جميع أحوالهم ما داموا على ما هم عليه.

النَّمط الخامس: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوَّل + المفعول به الثَّاني.

جاء هذا النَّمط على صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل (اسمًا ظاهرًا) + المفعول به الأوَّل + المفعول به الثَّاني: وقد جاءت على الهيئة الآتية: لا + الفعل + الفاعل + مضاف إليه + المفعول به الأوَّل + المفعول به الثَّاني + جارّ ومجرور، في قوله تعالى: "وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ". (آية:64).

الصّورة الثَّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متَّصلًا) + المفعول به الأوَّل + المفعول به الثَّاني: وقد جاءت في سورة "آل عمران" بهذه الهيئة مع تصدّر النفي في قوله تعالى: "لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا". (آية:118).

تحليل النَّمط الخامس: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوَّل + المفعول به الثَّاني:

جاءت الجملة في الصّورة الأولى في مقام دعوة الرسول لأهل الكتاب من اليهود والنَّصارى إلى الاجتماع على كلمة واحدة عادلة لا تختلف فيها الكتب الثَّلاثة، وهي عبادةُ اللهِ وعدمُ الشِّركِ به، واتِّخاذِ أرْباب من دونه،[2] وقد جاءت هذه الجملة يتقدّمها "أن" النّاصبةُ،

(1) ينظر: المطعني: **التفسير البلاغي للاستفهام في القران الحكيم**، 167/1.

(2) ينظر: الشكعة: **تفسير سورة " آل عمران"**، ص 58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالجملة سياقها سياق استقبال، فالرَّسول لم يدعُهم، وإنَّما الله يطلب منه دعوتهم، فسيدعوهم بعد هذا التَّكليف، فدعوته لهم هي دعوة إلى شيء ليس حاصلًا، وما لم يحصل، فإنْ حصل فسيكون حصوله مستقبلًا، وهذا المستقبل إنْ قبل به أهل الكتاب فسيكون مستقبلًا مستمرًّا.

والجملة المنفيَّة موضعُ الدّراسة فيها ثلاثة أوجُهٍ إعرابيّة، هي: أنْ تكون في موضع خفض على البدل من "كلمة" والمعنى: "تعالوا إلى ألَّا نعبد إلَّا الله"، أو أنْ تكون في موضع رفع على الخبريَّة كأنَّ قائلًا يقول: ما الكلمة؟ فأجيب فقيل: هي ألّا نعبد إلا الله، أو أنْ تكون جملة تفسيريَّة، ويكون الفعل مرفوعًا "نعبد"، وتكون الجملة مؤوَّلة بـ "أي"، كأنَّهم قالوا: أي لا نعبدُ إلَّا الله.[1]

أمَّا الجملة في الصّورة الثّانية ففيها كلمات تحتاج إلى شرح، فـ "يألونكم" من "أَلَا" في الأمر، أي قصّر فيه،[2] وتعدّى هنا إلى مفعولين لأنَّه تضمَّن معنى المَنْع، يُقال: لَا آلُوك نصحًا، أي: لا أمنعك[3]" وخَبَالًا" بفتح الخاء، الفسادُ، يُقال: خَبَلَه بالتَّخفيف، وخَبَّلَه بالتَّشديد.[4]

وقد جاءت هذه الجملة في مقام نهي الله المؤمنين ألَّا يتَّخذوا أصفياءهم من غير المسلمين، فقال: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا". (الآية: 118)، والجملة إمّا صفة ثانية لـ (بطانة)، على تقدير حذف المفعول الثاني لـِ (تتّخذوا)، أو صفة أُولى على إعراب "من دونكم" في موضع المفعول به الثَّاني،[5] وحكمها النَّصب لأنَّها صفة منصوبة، وإمّا أنْ تكون جملة تفسيريّة بيَّنت سبب نهي الله المؤمنين أنْ يصطفوا أحدًا من غير المسلمين، وتكون حينها جملة تفسيريَّة لا محلَّ لها من الإعراب.

أمَّا دلالة الجملة الزمنيَّة، فهي الزَّمن المطلق غير المحدَّد، فغير المسلمين دائمًا لا يألون المؤمنين خبالًا، ولا يألون جهدًا في ذلك.

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 435/1.

(2) ابن منظور: **لسان العرب**، (أَلَوَ).

(3) ينظر: الدرويش: **إعراب القران وبيانه**، 515/4.

(4) ابن منظور: **لسان العرب**، (خَبَلَ).

(5) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 515/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النَّمط السَّادس: الفعل + نائب الفاعل.

جاء هذا النَّمط على صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + نائب الفاعل (اسمًا ظاهرًا):

جاءت هذه الصّورة على هيئة واحدة هي: لا + الفعل + جار ومجرور + نائب الفاعل، وذلك في قوله تعالى: "لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ". (آية:88).

الصّورة الثَّانية: الفعل + نائب الفاعل (ضميرًا متَّصلًا):

جاءت هذه الصُّورة على هيئة واحدة، هي: لا + الفعل + نائب الفاعل، وذلك في قوله تعالى: "وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ". (الآيتان: 161، 25)، وقوله تعالى: " ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ". (الآية:111).

تحليل النَّمط السَّادس: الفعل + نائب الفاعل:

جاءت أفعال جمل هذا النّمط مبنيَّة للمجهول، والغرض في ذلك واضح، وهو إيجاز العبارة بسبب معرفة الفاعل فالله تعالى هو الذي لا يخفِّف العذاب، ولا يَظْلِمُ، ولا يَنْصُر.

جاءت الجملة في الآية الأولى "لا يُخَفَّفُ عنهم العذاب" في مقام أولئك الذين كفروا بعد إيمانهم وماتوا على ذلك، فأخبر الله عن جزائهم أنَّهم عليهم لعنةُ الله والملائكة والنَّاس أجمعين، هذا في الدّنيا، وفي الآخرة جزاؤهم جهنَّم خالدين فيها، ويكون عذابهم شديدًا لا يفتُر، وعلى هذا تكون (لا) دالّة على النَّفي في المستقبل، كما أن الجملة" لا يُخَفَّفُ عنهم العذاب" جاءت حالًا من الضَّمير في " خالدين"، أو لَا محلَّ لها استئنافيَّة.[1]

أمّا جملة "لا يظلمون" في الآيتين، فقد جاءت دالَّة على النَّفي في المستقبل كذلك، لأَنَّ عدم ظلمهم يكون بعد أنْ تُوفَّى كلُّ نفس ما كسبت في يوم لا ريب فيه، وهو يوم الحساب في الآخرة، كما جاءت الجملتان خبريْنِ عن مبتدأ.

(1) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القران وصرفه** ، 402/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا جملة "ثم لا ينصرون" فاللَّافت فيها أنّ الفعل المضارع فيها جاء مرفوعا ثابتةً نونُه مع مجيء جملته من حيث الظَّاهر معطوفةً على جملة "يُولّوكم" الواقعة في جواب شرط جازم في قوله: "وإنْ يقاتلوكم"، فلِمَ لَمْ يأت مجزومًا؟ نقول في جواب ذلك: إنّ المقصود بهؤلاء الذين لا ينصرون هم أهل الكتاب، وقد عُدِلَ بالتَّركيب عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداء كأنَّه قيل: ثم أخبركم أنَّهم لا يُنصَرون، والفرق بين الجزم والرَّفع في المعنى أنَّه في حال الجزم يكون النَّفي مقيَّدًا بمقاتلتهم – أي أهل الكتاب – كتولية الأدبار، وحين رُفِع الفعل كان النَّفي وعدًا مطلقًا كأنَّه قال: "ثمَّ شأنهم وقصّتهم التي أخبركم عنها وبَشَّرَكُم بها بعد تولية الأدبار أنّهم مخذولون، منتفٍ عنهم النَّصرُ والقوَّةُ لا ينهضون بعدها بجَنَاح، ولا يستقيم لهم أمر"،[1] فإنْ سَأَلَ سائل: إنَّ في التَّركيب حرفَ العطف (ثمَّ)، فكيف لا يكون الفعل معطوفًا على جواب الشَّرط؟ وجواب ذلك أنَّ العطف ما يزال قائمًا، إذ إنَّ "ثم" عطفت جملة "لا ينصرون" على جملة الشَّرط والجزاء، كأنَّه قيل: أخبركم أنَّهم إنْ يقاتلوكم ينهزموا ثم أخبركم أنهم لا ينصرون،[2] وعلى هذا تكون الدّلالة الزّمنية في هذه الجملة دلالة زمنيّة مستقبليّة مستمرّة من وقت توليتهم الأدبارَ حتى ينتهوا عمّا هم عليه، وهو كفرهم.

(1) الزمخشري: **الكشاف**، 455/1.

(2) المصدر السابق، 1/ 455 – 456.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرَّابع: النَّهي في سورة "آل عمران":

النَّهيُ أسلوبٌ يُطلب به الكفُّ عن الفعل على جهة الاستعلاء والإلزام، فيكون من جهة عُليا ناهيةٍ إلى جهة دُنيا منهيَّة، وله صيغة واحدة هي المضارع المقرون بـــ (لا) النَّاهية،[1] كقوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ"[2]، وقوله تعالى: "وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا"[3]، وقوله: "تِلْكَ حُدُودُ اللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا"[4]، فقد أفاد النَّهي في الآيات الكريمة طلبَ الكفّ عن قتل الأولاد، وعن الإفساد في الأرض، وعن اقتراب حدود الله، والصِّيغةُ في الآيات واحدة، هي المضارع المقرون بـــ (لا) النَّاهية.

والنَّهي والنَّفي يفترقان في أنَّ الأوَّل أسلوب إنشائيّ لا يحتمل الصّدق ولا الكذب، والأخير أسلوب خبريّ يحتمل الصّدق والكذب، ولكنْ ما دعانا إلى قرنهما معًا، وتخصيص جزء للنّهي في موضوع النّفي أنَّ الأداة التي يُؤدَّى بها النَّهي هي إحدى أدوات النَّفي، وهي "لا" مع اختلاف كونها عاملةً الجزمَ في الفعل المضارع في النَّهي، وغيرَ عاملة في النَّفي، كما أُطلِق على النَّهي أنّه شِبْه نفي، فإذا كان النَّفي هو الإخبار بالسَّلب، فإنَّ النَّهي هو الطَّلب بالسَّلب.[5]

كما أنَّ هناك أساليبَ نفي تفيد النَّهي ضمنًا، من ذلك قوله تعالى: "لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ"[6]. فما فائدة نفي الاستواء، ومعلومٌ أنَّ القاعد بغير عذر والمجاهد لا يستويان؟[7]. يجيب الزّمخشريّ بأنَّ الفائدة هي التّذكير بما بينهما من التّفاوت العظيم ليأنف القاعد ويترفّع بنفسه عن انحطاط منزلته، ففيها نهي عن

---

(1) ينظر: فيود، بســـيوني عبد الفتاح: **علم المعاني**، ط1، مؤســـسة المختار للطباعة والنشـــــر، القـــاهرة، ودار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الإحساء، 1998، 81/1.

(2) الإسراء:31.

(3) الأعراف: 85.

(4) البقرة: 187.

(5) ينظر: البقري: **أساليب النفي في القرآن**، ص64.

(6) النساء: 95.

(7) ينظر: القاسمي، محمد جمال الدين: **محاسن التأويل**، ط2، دار الفكر، بيروت، 1978، 394/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القعود[1]. ومن ذلك أيضا قوله: "الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ"،[2] فهو خبر أُريد به النَّهي، أي لا ترتابوا فيه.[3] والنَّهي إذا استُفيد من أسلوب خبريّ، فليتحقّقَ المرء بنفسه بالتّأمّل ودقّة النّظر.[4]

والنَّهي قد يخرج عن معناه الحقيقيّ، إلى معنى مجازيّ لا يكون فيه دالًّا على الطّلب على وجه الاستعلاء، يقول السّكاكيّ: "للنّهي حرف واحد وهو "لا" الجازمة في قولك: "لا تفعل"، والنّهي محذوٌ به حَذْوَ الأمر في أنَّ أصل استعمال "لا تفعل" أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشّرط المذكور، فإنْ صادف ذلك أفاد الوجوب، وإلَّا أفاد طلب التّرك فحسبُ، ثم إنِ استُعمِل على سبيل التّطوع كقول المبتهل إلى الله: "لا تكلني إلى نفسي" سُمِّي دعاء، وإنِ استُعمِل في حقّ المساوي الرّتبة، لا على سبيل الاستعلاء، سُمِّي التماسًا، وإنِ استُعمِل في حقِّ المستأذِن سُمِّي تهديدًا.[5] وسوف نشير إلى معاني النَّهي فيما يعرض لنا من آيات النَّهي في سورة "آل عمران"، ولا يفوتنا أنْ ننبّه إلى أنَّ الزَّمن في أسلوب النَّهي هو الزَّمن المستقبل، ذلك أنَّه أسلوب يُنهَى فيه عن عدم الفعل، فالاستجابة لذلك تكون بعد هذا النَّهي.

أما النَّهي في سورة "آل عمران" فقد ورد في ثلاثةَ عَشَرَ موطنًا، متَّخذًا الأنماط الآتية:

النّمط الأوَّل: الفعل + الفاعل:

جاء هذا النَّمط على صوره واحدة، هي:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا)، وقد جاءت هذه الصّورة في فرعين، هما:

أ. لا + الفعل + الفاعل، في قوله تعالى: "وَلَا تَفَرَّقُوا". (آية: 103)، وقوله تعالى: "وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا". (آية: 139).

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 555/1.
(2) البقرة: 1-2.
(3) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 39/1.
(4) ينظر: البقري: **أساليب النفي في القرآن**، ص 66.
(5) ينظر: السّكاكي: **مفتاح العلوم**، ص 320.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. لا + الفعل + الفاعل + إلَّا + جارّ ومجرور، في قوله تعالى: "وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ". (آية: 73)، وقوله تعالى: "وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُّسْلِمُونَ". (آية:102).

تحليل النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

جاء الفرع الأوّل من الصورة الوحيدة من النَّمط الأوّل مشتملًا على ثلاثة أساليبَ إنشائيَّةٍ، اقتصرت فيها الجملة مع النَّهي على ركني الإسناد، وقد جاء الفاعل فيها ضميرًا متَّصلًا، لأنَّ النَّهي متوجِّه إلى الجماعة.

وإذا نظرنا في هذه الجمل الثَّلاثة وجدنا النَّهي في جملة "ولا تفرَّقوا" جاء على حقيقته، أيْ أنَّه كان نهيًا حقيقيًا، توجَّهَ من الأعلى إلى من هو غير ذلك، فالنَّاهي هو الله، وإذا كان النَّاهي هو الله فكلٌّ من دونه، والمنهيّون هم جماعة المؤمنين، وَمَا جَعَلَنا نثبت هذه الدّلالة للنّهي، هنا، أنّ النّهي وَرَدَ بعد الأمر بتقوى الله وعدم الموت إلَّا على الإسلام والاعتصام بدين الله، وهذه أمور عقديّة، والأمرُ فيها حقيقيّ يقتضي التّنفيذ، فجاء النّهي بعد هذه الأمور بعدم التّفرقة، وذلك نهي لا يُفهَم منه إلّا تنفيذ أوامر النَّاهي، ومَنْ خالف فعليه وِزْرُ ذلك.

أما النّهي في قوله: "ولا تهنوا ولا تحزنوا" فالمراد منه تسليةُ الرسول والمؤمنين عمَّا أصابهم يوم أُحُد، وتقوية قلوبهم فلا يضعفوا عن الجهاد لما أصابهم، ولا يورثهم ذلك وَهْنًا وجُبْنًا، ولا يُبَالوا به، ولا يحزنوا على مَن قُتِلَ مِنْهم وجُرِحَ.[1]

والجمل الثَّلاثة في هذا الفرع لا محلَّ لها من الإعراب حيث جاءت الأولى منها معطوفة على جملةٍ وقعت في جواب نداء،[2] وجاءت الثَّانية مستأنفة، والثَّالثة معطوفة عليها.[3]

أمَّا الفرع الثَّاني من هذه الصّورة فقد اشتمل على أسلوبَيْ نهي هما: "ولا تؤمنوا إلَّا لمن تبع دينكم"، و"لا تموتنّ إلّا وأنتم مسلمون"، ونلحظ في هذين الأسلوبين أنّ النّهي متوجّه من

(1) ينظر: الزمخشري : **الكشاف**،465/1.
(2) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**،221/2.
(3) المرجع السابق، 262/2-263.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخالق إلى عباده بأمر يتعلّق بالعقيدة، فينهى عن عدم اتّباع غير المؤمنين، وعدم الموت على غير الإسلام، فالنّهي، هنا، حقيقيّ، وقد اشتمل الأسلوبان على "إلّا" ليقتصر الإيمان على من تبع دين المؤمنين في الأوّل، والموت على الإسلام في الثّاني، ولعلَّ في جملة "ولا تموتنّ" أمرًا يستوقفنا، هو نون التّوكيد، وهي نون تلحق الفعل لتأكيده،[1] ضمن شروط معيّنة،[2] وقد حُذِف الفاعل، وهو "الواو" لأنَّ في كلمة "تموتنّ" مقطعًا صوتيًّا مرفوضًا، هو (ص ح ح ص)، فتُقصَر الحركة الطّويلة للتّخلّص من هذا المقطع.[3]

وقد جاءت جملة "ولا تؤمنوا" في محلّ نصب على العطف،[4] إذ جاءت معطوفة على جملة "آمنوا" في قوله: "وَقَالَت طَّائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ". (آية:72)، وجملة "آمنوا" في محلّ نصب، جملة مقول القول، وجاءت جملة "لا تموتنّ" غير محتلّة مكانًا إعرابيًّا لأنَّها معطوفة على جواب النّداء "اتّقوا" في قوله: "يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ".[5] (آية :102).

النَّمط الثَّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

جاء هذا النَّمط على صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل(ضميرًا متّصلًا) + المفعول به.

وقد جاءت هذه الصّورة في فرعين هما:

أ. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + حال + صفة، في قوله تعالى: "فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُم مُّؤْمِنِينَ". (آية: 175).

---

(1) ينظر: الزركشي: **البرهان**، 2/ 419 – 420.

(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 239/2.

(3) ينظر: الخليل، عبد القادر مرعي: **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى**، م5، ع1، أبحاث اليرموك ،1997، ص186.

(4) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 148/2.

(5) المرجع السابق، 220/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + الحال + صفة، في قوله تعالى: "لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً". (آية:130).

الصّورة الثانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا مستترًا) + المفعول به، وقد جاءت هذه الصّورة في فرع واحد، هو لا + الفعل + الفاعل + المفعول به + ظرف، في قوله تعالى: "رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا" (آية: 8)، وقوله تعالى: "وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ". (آية: 194).

تحليل النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

جاء الفاعل في الصّورة الأولى ضميرًا متّصلًا لأنَّ النّهي توجَّه فيها إلى جماعة المؤمنين، وقد جاء المفعول به في الفرع الأوّل من الصّورة الأولى ضميرًا متّصلًا كذلك، وهو راجع إلى أحد أمرين: الأوّل أنْ يكون في جملة "يخوِّف أولياءه" محذوفٌ، والمعنى: يخوِّفكم أولياءه، فالمفعول به الأوّل محذوف في هذه الجملة، أي أنَّ الشيطان يخوِّف المؤمنين من أوليائه، وإنْ كنت أرى عدم جواز دخول "من" في الجملة، والضمير "هم" في "تخافون" راجِعٌ إلى هذا المحذوف، والثّاني ألّا يكون في جملة "يخوِّف أولياءه" حذفٌ، ويكون المعنى أنَّ الشَّيطان يخوِّف أولياءَه القاعدين عن الخروج مع رسول الله، والضَّمير في "فلا تخافوهم" راجع إلى النَّاس في قوله: "إنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ".[1] (آية: 173).

أمَّا ما يؤدِّيه النَّهي في هذه الآية، فأرى أنَّه النَّهي الحقيقيّ؛ إذ إنَّ الآية ختمت بقوله: "إن كنتم مؤمنين"، فالإيمان يقتضي أنْ يُؤثِر المؤمن خوف الله على خوف النَّاس،[2] والإيمان هو نفسه أمر، فما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب.

أما الآية الثّانية من الصّورة الأولى، فلم يقتصر تركيب الجملة فيها على ركني الإسناد والمفعول به، وإنَّما جاء الفعل مقيَّدًا بقيد، موصوفًا بوصف، والنَّهي في مثل هذه الحال لا يقتصر غرضه على النَّهي عن الفعل في هذه الحال، بل النَّهي عن الفعل مطلقًا، ويكون القيد أو

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 481/1.

(2) المصدر السابق، 481/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوصف عندئذ للمبالغة في التَّنفير والتَّحذير،[1] ففي قوله: "لا تأكلوا الرّبا أضعافا مضاعفة" نجد النَّهي قد قُيِّدَ بكون الرِّبا أضعافًا، والمُرادُ النَّهيُ عن أكله مضاعفًا وغيرَ مضاعَف، ولكنْ جيء بهذا القيد تبشيعًا للصّورة، وتنفيرًا للنّفوس، وقد دلّت المبالغة في هذه الجملة على التَّوبيخ.[2]

أما النَّهي في جملتَيِ الفرع الثَّاني "لا تزغ قلوبنا"، و"لا تخزنا يوم القيامة"، فقد كان النَّهي فيهما صادرًا من المؤمنين إلى ربِّهم، وعندما تكون صيغة النَّهي صادرةً من الأدنى إلى الأعلى، فالنَّهي فيها غالبًا ما يفيد الدّعاء والتّذلّل.[3]

النَّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

ورد هذا النَّمط في صورة واحدة، هي: الفعل + المفعول به (ضميرًا متّصلًا) + الفاعل، ووردت هذه الصّورة مقتصرة على ركنَيِ الإسناد والمفعول به مع حرف النّهي، وذلك في قوله تعالى: "وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ" (آية: 176)، وقوله تعالى: "لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ". (آيه:196).

تحليل النّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

نزلت الآية "ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر" في قوم ارتدّوا عن الإسلام، فنهى الله رسوله أنْ يحزن لنفاق مَـن نافق، وارتداد مَـن ارتدَّ،[4] وأراه نهيًا أُريدَ به تسـليةُ الرَّسـول، وتثبيتُ فؤاده.

أمَّا جملة النَّهي في قوله: "لا يغرنَّك تقلب الذين كفروا في البلاد"، فالنَّهي فيها جاء – كما أحسب– مجرَّدَ خطاب لرسول الله أو لكلِّ مسلم بألَّا ينظر إلى ما عليه الكفّار من سَعَة الرّزق وإصابة حظوظ الدّنيا، ولا يغترَّ بمظاهر ما يرى من تبسّطهم في الأرض، وتصرّفهم في البلاد يتكسَّبون ويجدّون، ولست أرى في هذا النّهي سوى نفي دوام الكفّار على نعيمهم.

---

(1) ينظر: فيود: **علم المعاني**، 86/1.

(2) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 529/4.

(3) ينظر: فيود: **علم المعاني**، 86/1.

(4) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 482/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الرّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

جاء هذا النّمط على صورتين، هما:

الصّورة الأولى: الفعل + الفاعل (اسمًا ظاهرًا) + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني، في قوله تعالى: "لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ". (آية: 28).

الصّورة الثّانية: الفعل + الفاعل (ضميرًا متّصلًا) + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني، وقد وردت في فرع واحد هو: لا + الفعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني (شبه جملة) + صفة (جملة فعليّة منفيّة)، في قوله تعالى: "لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا". (آية: 118).

تحليل النّمط الرَّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

جاءت الآية في الصّورة الأولى استئنافًا لآيات تضمّنت عداء المشركين للإسلام وأهله، وحسد اليهود لهم، وتولّيهم عنهم، من قوله: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ". (الآية:10)، إلى هذه الآية، فالمناسبة أنَّ هذه كالنَّتيجة لما تقدَّمها، فقد نهى الله المؤمنين بعْدَمَا بيَّن لهم بغيَ المخالفين وإعراضَهم أنْ يتّخذوا الكفّار أولياء من دون المؤمنين؛ لأنَّ اتّخاذهم أولياء بعد أنْ سفَّهَ الآخرون دينَهم يُعَدُّ ضَعْفًا في الدِّين، وتصويبًا للمعتدين، ولمَّا كان المعنى كذلك، وجب أنْ تكون دلالة النَّهي هي الدّلالةَ الحقيقيَّةَ التي يُطلَب بها التَّنفيذ والاتِّباع.

أما الجملة في الصّورة الثَّانية، فقد جاء المفعول به الثَّاني فيها على أحد الأقوال، جارًّا ومجرورًا، وقد نزلت الآية تحذيرًا للمسلمين من فريق من أهل الكتاب وتحذيرًا من الاغترار بهم، ونهيًا عن الإلقاء إليهم بالمودَّة، وهؤلاء هم المنافقون، والنَّهي في الجملة نهي حقيقيّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الجملة الفعليّة المثبتة في سورة "آل عمران "

المبحث الأوّل: الجملة الفعليّة التي لا محلّ لها من الإعراب في سورة "آل عمران".

المبحث الثّاني: الجملة الفعليّة التي لها محلّ من الإعراب في سورة "آل عمران".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأوَّل: الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب:

كان من تقسيمات الجملة التي مرّت بنا في الفصل الأوَّل من هذه الدِّراسة الجملةُ باعتبار موقعها الإعرابيِّ،[1] وقد انقسم هذا النوع إلى قسمين، هما: الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب، والجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب، وفي هذا المبحث من هذا الفصل سأدرس الجملة المثبتة التي لا محلَّ لها من الإعراب في سورة "آل عمران"، وقد آثرت البدءَ بها لأنَّها – كما قال ابن هشام – لمْ تحلَّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة،[2] فالمفرد هو الذي يتّخذ مواقع إعرابيَّة، فيكون فاعلًا، ومفعولًا به، واسمًا مجرورًا، ومبتدأً، وخبرًا، وغيرَ ذلك، وما جاء من الجمل في موقع هذا المفرد كان جملة لها محلٌّ من الإعراب، وما لم يقع موقعَ المفرد، كان جملة لا محلَّ لها من الإعراب،[3] وقد سبق ذكر أنواع الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في الفصل الأوَّل من هذا البحث.[4]

وفي سورة "آل عمران" ميدان البحث سأدرس كلَّ قسم من أقسام هذا النَّوع من الجمل على حدةٍ، مبيِّنًا المقصـــودَ به، ذاكرًا عدد مرَّات وروده، والأنماط التي أتى عليها، محلّلًا بعضًا مـــن جُمَلِه.

وقد جاءت الجمل المثبتة في سورة "آل عمران" في خمسمئة وثلاثةَ عشَرَ موطنًا، كان نصيبُ الجمل المثبتة التي لا محلَّ لها من الإعراب (289)، أي ما نسبته (56.335%) من مجموع الجمل المثبتة، مئة وإحدى وستُّون جملةً منها ماضيةٌ، أي بنسبة (55.709%)، ومئة وثمانٍ وعشرون جملةً مضارعةٌ، أي بنسبة (44.291%).

والجمل المثبتة التي لا محلّ لها من الإعراب التي وردت في سورة "آل عمران"، هي:

---

(1) ينظر في الصفحة الخامسة والأربعين من هذا البحث.

(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 382/2.

(3) المصدر السابق، 382/2.

(4) ينظر في الصفحة الخامسة والأربعين من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوّلًا: الجملة الابتدائيَّة:

سمّاها ابن هشام الجملةَ المستَأْنَفَةَ؛ لأنّ ذلك أوضحُ؛ إذ إنَّ الجملة الابتدائيَّة تُطلَق على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلٌّ،[1] وأراه مصيبًا فيما ذهب إليه، وسوف أدرس الجمل بناءً على ما رآه هو الأفضلَ والأوضحَ.

وردت الجملة المستأنفة في ميدان بحثنا في خمسين موطنًا، ثلاثة وثلاثون موطنًا كانت الجملة فيها ماضية، وسبعةَ عشرَ موطنًا كانت الجملة فيها مضارعة، وقد توزّعت هذه الجمل على خمسة أنماط، حَرَصْتُ على أنْ تشمل دراستي كلَّ نمط منها بجملةٍ أحلِّلها، ولن يقتصر أسلوبي هذا على الجملة المستأنفة وَحْدَها، وإنّما سيصدُق على جميع فروع الجملة المثبتة التي لا محلّ لها من الإعراب في هذا المبحث، وفروع الجملة المثبتة التي لها محلٌّ من الإعراب في المبحث الثَّاني من هذا الفصل إنْ شاء الله.

وأنماط الجمل المستأنفة في سورة "آل عمران" خمسة، هي:

النَّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

ورد هذا النَّمط في تسعة مواطنَ، سبعة منها كانت الجملة فيها ماضية، وموطنان كانت الجملة فيهما مضارعة، ويمثِّله جملة "خلت" في قوله تعالى: "قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ" (آية: 137).

قيل في معنى الآية التي ابتدأت الجملة المستأنفة تركيبَها: إنّ الله يخاطب عباده المؤمنين الذين أُصيبوا يومَ أحد، وقُتِلَ منهم سبعونَ، أنَّه قد جرى نحوُ هذا على الأمم الذين كانوا قبلكم من أتباع الأنبياء، ثمَّ كانت العاقبة لهم، والدَّائرة على الكافرين، وقيل: المخاطَبون هم الكفّار،[2] وقال الزَّجَّاج: "(قد خلت): قد مضت، ومعنى "سنن" أهلُ سنن، أي أهلُ طرائق، والسّنة الطريقة"،[1]

(1) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 382/2.
(2) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 11/2.
(1) الزّجاج: **معاني القرآن**، 470/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على تفسير السُّنَّة بالطَّريقة، فقد انقسم المفسِّرون إلى أكثر من فريق، فالأكثرون رأوْا أنّ المقصود سننُ الهلاك والاستئصال، بدليل قوله تعالى: "فانظروا كيف كان عاقبة المكذِّبين"، وذلك لأنَّهم خالفوا الأنبياء والرُّسل للحرص على الدّنيا وطلب لذَّاتها، ثمَّ انقرضوا ولم يبقَ من دنياهم أثر، وقيل: بل المرادُ سنن الكافرين والمؤمنين، فإنّ الدّنيا ما بقيت لمؤمن ولا لكافر،[1] ولكنْ إذا ما أخذنا بتفسير النّيسابوريِّ للسّنّة بأنّها الطّريقة المستقيمة دون غيرها،[2] كان المقصودُ سننَ المؤمنين ليسَ غيرُ، وهذا ما يراه الباحث مناسبًا في هذه الآية.

أمّا ما يخصُّ الجملة تركيبًا فأوّل ما يلفت فيها دخولُ "قَدْ" عليها، و"قد" حرفٌ لتوكيد الجملة الفعليَّة، ولا يليه إلّا الفعل مظهَرًا،[3] ولا يُفصل بينه وبين الفعل بغيره،[4] ولا يدخل إلّا على الفعل المتصرِّف الخبريِّ المثبَت.[5]

لكنْ، هل شعرت العرب بأنّها بحاجة إلى هذا الحرف لإدخاله على الجملة الفعليَّة، وعلى الفعل الماضي بشكل خاصّ؟ يقول سيبويه: "وأمّا "قد" فجوابٌ لقوله لمّا يفعل، فتقول: قَدْ فَعَلَ. وزَعم الخليل أنّ هذا الكلامَ لقوم ينتظرون الخبر".[6]

ويقول عودة أبو عودة في "قد" وغيرها من أدوات التّوكيد: "ويشعُرُ المتكلِّمُ أحيانًا أنَّ المستمِع إليه بحاجة إلى أنْ يوجِّه إليه الكلام مؤكَّدًا، معزّزًا بوسائل الإقناع، مُوثَقًا بالبراهين، لينقل المستمِع من الحالة التي هو فيها إلى الحالة التي يكون عليها المتكلِّمُ من الإيمان واليقين بالفكرة التي يتحدّثُ عنها، والتَّوكيد في اللّغة إحدى الوسائل التي يعمد إليها المتكلِّمُ لتعزيز فكرته

---

(1) ينظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **التفسير الكبير**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، 12/9.

(2) ينظر: النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد: **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تـح: زكريـا عمـران، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996، 263/2.

(3) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، 98/1.

(4) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 171/1.

(5) ينظر: ديب، إلياس: **أساليب التأكيد في اللغة العربية**، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1984، ص261.

(6) سيبويه: **الكتاب**، 223/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نَفْسِ السّامع، وأساليبُ التوكيد متعدّدة، كالتَّكرار والقَسَم، وإضافة أدوات التَّوكيد مِن "إنّ، وأنّ، ولكنّ، ولام الابتداء" في الأسماء، و "قد، واللَّام، ونون التوكيد" في الأفعال".[1]

ولم يقف الدَّارسون عند هذا، بل عُدّت "قد" بالنسبة للفعل كالجزء منه لا تنفصل عنه إلّا بالقَسَم، لأنّها تدلُّ على معنًى في الفعل، فلمّا كانت تدلّ على معنى من معاني الفعل أصبحت كالجزء منه، وهذا المعنى الذي تدلّ عليه هو معنًى خاصٌّ بثبوت هذا الفعل وتحقيقه، كما أنّها تدلُّ أحيانًا على أحد أزمان الفعل، وهو الزّمن الحاليُّ الذي عبّر عنه ابن هشام بالتَّقريب، أي تقريب الماضي من الحال،[2] مثل قوله تعالى: "وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ"[3]، وهذا هو السّبب في لزوم "قد" للفعل الماضي إذا وقع حالًا، حتى إنَّ النّحاة يقدِّرون "قد" إذا وقع الماضي حالًا.[4]

وقد ذكر النّحاة أنّ "قد" مَعَ الماضي حرفُ تحقيق،[5] أو على الأغلب للتَّحقيق والتَّقريب لِمَا فيه من معنى تأكيد الحصول، وتقريب الماضي من الحال.[6]

والّذي أراه مناسبًا أنْ نفصل بين قضيَّتَيِ التَّحقيق والتَّقريب، فليس دخول "قد" على الفعل الماضي يدلُّ دائمًا على تقريب الماضي من الحال، وإنّما من بعض وظائف "قد" تقريبُها الماضيَ من الحال، وما دعاني إلى ذلك أنَّني عندما نظرت في الجملة التي بين يديَّ، وهي "قد خلت من قبلكم سنن" لم أجد وجهًا تدلُّ فيه على تقريب الماضي، فالآية إنْ نزلت في المؤمنين، فَــ "قد"

تكون جاءت لتأكيد الخبر، وقد نُزِّلوا منزلة من يَشُكُّ في الخبر لما ظهر عليهم من انكسار الخواطر من جرّاء الهزيمة الحاصلة لهم من المشركين،[7] وإنْ كان الخطاب للمشركين كان دخول "قد" طبيعيًّا لقومٍ يَشُكُّون في مَضاء الأمم أو ينكرونه، فوظيفة "قد" محصورةٌ في تأكيد

---

(1) أبو عودة، عودة: **بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين**، دار التيسير، عمّان، 1990، ص 331 – 332.

(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 172/1.

(3) الأنعام: 119.

(4) ينظر: أبو الفتوح، محمد حسين: **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1995، ص136.

(5) ينظر: المالقي: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص392.

(6) ينظر: الشريف، محمد حسن: **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيــروت، 1996، 2/ 785 – 786.

(7) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 96/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبر، ولا سيّما أنّ صيغة "فعل" تدلُّ على الزّمن الماضي غير المحدود،[1] فإذا أردنا تأكيد هذا الزمن غير المحدود أكّدناه بـــ "قد".

ومن القضايا التي تسترعي الانتباه في هذه الجملة تقديمُ شبه الجملة "من قبلكم" على الفاعل "سنن"، وأرى تقديمَه عائدًا إلى سببين: أحدُهما التّأكيد، إذ إنَّ من بعض مدلولات تقدّم الجار والمجرور على الفاعل التَّأكيدَ،[2] وثانيهما دفعُ التّوهم، إذ لو أُخِّر المجرور لتُوهِّم أنّه من صلة الفاعل، وهو صلةٌ لفعله.[3]

وأختم دراستي لهذه الجملة بالحديث عن الفاعل "سنن"، إذ جاء جمعَ تكسير، وأراه كذلك لإفادة التّكثير، تثبيتًا للمؤمنين وتسليةً عمّا يصيبهم إنْ كان الخطاب لهم، ووعيدًا للكافرين لعلّهم يرجعون إلى رشدهم في حال كانَ الخطاب متوجِّهًا إليهم.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

ورد هذا النّمط في ثلاثين جملة، تسعَ عشْرَةَ جملةً منها ماضيةٌ، وإحدى عشْرَةَ جملةً منها مضارعةٌ، ويمثِّله جملة "يعلمُ ما في السماوات وما في الأرض" في قوله تعالى: "قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صدوركم أَوْ تُبْدُوه يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (آية: 29).

صُدِّرت الجملة المستأنفة بفعل مضارع، وجاء الفاعل ضميرًا مستترًا، والمفعول به اسمًا موصولًا صلته جارٌّ ومجرور ومعطوف.

نزلت الآية المنتظمةُ جملتُنا في داخلها بعد آيةٍ نهى الله المؤمنين فيها عن اتّخاذ الكافرين أولياءَ ظاهرًا وباطنًا، واستثنى التّقية في الظاهر، بعد ذلك أتبع الله ما سبق بالوعيد على أنْ يصير الباطن موافقًا للظّاهر في وقت التّقية، وذلك لأنّ مَن أقدمَ عند التّقية على إظهار الموالاة،

---

(1) ينظر: إبراهيم السامرائي: **الفعل زمانه وأبنيته**، ص28.

(2) ينظر: نزّال، فوز: **لغة الحوار في القرآن الكريم**، دار الجوهرة، عمّان، ص261.

(3) ينظر: العدوس: **البلاغة العربية**، ص105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد يصير إقدامه على ذلك الفعل بحسب الظاهر سببًا لحصول تلك الموالاة في الباطن، فبيّن أنه عالِم بالبواطن كعلمه بالظّواهر، فيعلم العبد أنّه لا بدَّ أنْ يجازيَه على كلِّ ما عزم عليه في قلبه،[1] وقد جاءت جملة "ويعلمُ ما في السماوات وما في الأرض" كلامًا مستأنفًا من باب إيراد العامّ، الذي هو علم الله بكلِّ شيء، بعد الخاصِّ الذي هو علم ما يبديه الإنسان أو يخفيه، تأكيدًا لهذا الخاصّ وتقريرًا،[2] وقد جيء بهذه الجملة مستأنفَة لا معطوفة على جواب الشّرط؛ لأنّ علم الله تعالى غير متوقِّفٍ على شرط،[3] فلو كان معطوفًا لكان علم الله موقوفًا على إبداء المؤمنين ما في أنفسهم أو إخفائه، ومِن هنا فلست أرى المضارع، هنا، يدلُّ على زمن محدود، وإنّما هو من قبيل الحقائق الثابتة،[4] التي تعبّر عمّا يثبت اتصاف المسند إليه بالمسند.

وأخيرًا، فقد رأى أهل النّحو أنّ من أنواع التَّقديم، التَّقديمَ للسَّبق،[5] أي لأنّ المقدَّمَ أسبقُ في الوجود، وأراه السَّببَ في تقديم السماوات على الأرض في جملتنا، إذ السَّماوات سابقة على الأرض، ولو نظرنا في كتاب الله لوجدنا جلَّ آياته تتقدَّم فيها السماوات على الأرض.

النَّمط الثَّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

ورد هذا النَّمط في جملتين ماضيتين، ويمثِّله جملة "فتقبَّلها" في الآية: "فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ" (آية: 37).

تصدّر الجملةَ فعلٌ ماضٍ، أتى بعده المفعول به متقدِّمًا وجوبًا على الفاعل لأنّه ضمير متَّصل، وجاء متصلًا لأنه عائد على اسم ظاهر سابقٍ ذكرُه، هو مريم، ثمَّ فاعلٌ مضاف إلى ضمير، وخُتِم تركيب الجملة باسْمٍ مجرور ونعته.

نزلت هذه الآية بعد آيات نذرت فيها أمّ مريمَ أنْ يكون ما في بطنها محرّرًا، أي خالصًا مُفْرَغًا للعبادة، ولخدمة بيت المقدس، ولمْ تكن تعلم ما في بطنها، فوضعت أنثى، فقالت "رَبِّ إِنِّي

(1) ينظر: الرازي: **التفسير الكبير**، 14/8

(2) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 354/1.

(3) ينظر: الدّرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 423/3.

(4) ينظر: إبراهيم السامرائي: **الفعل زمانه وأبنيته**، ص33.

(5) ينظر: فريد، فتحي: **فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب**، ط2، مكتبة النهضة العصرية، القاهرة، 1984، ص55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وَضَعَتُها أُنْثَى" تحسّرًا وفَزَعًا إلى الله لأنَّها كانت تريد مولودًا ذكرًا؛ إذ إنَّ نَذْرَ البنات لم يكن جائزًا في عُرْف أهل ذلك الزّمان، أمّا نذر الذّكور للمَعبد فقد كان مقبولًا، كما أنّ الأنثى تختلف عن الذّكَرِ في التَّحمل والجَلَد،[1] ولكنْ كانت امرأة عمرانَ صادقةً مع الله فصدقها الله وقبلَ منها نذرَها، ورضيَ مريمَ لخدمة المسجد.[2]

أمّا ما يُلتفتُ إليه في تركيب هذه الجملة "فتقبَّلها ربها بقبول حسن"، فهو المصدر (قَبُول)، وزيادة حرف الباء عليه، فقيل: إنّ أصل الكلام: فتقبَّلها قبولًا حسنًا، فأُدخِلت الباء على المفعول المطلَق ليصير كالآلة للتقبُّل، وهذا إظهار للعناية بها في هذا القبول.[3]

والأصل في العربيّة أن يُقال: بتقبُّل حَسَنٍ لأنَّ المصدر من صيغة "تَفَعَّل" هو "تَفعُّل"، ومثل هذا يسمَّى اسْمَ مصْدر، وعُبِّر عنه بأنَّه المصدر على غير المصدر،[4] ولحلول "قبولٍ" محلَّ "تقبُّل" أقوالٌ أشهرها أنّه مصدر على تقدير حذف المضاف، بمعنى "فتقبَّلها بذي قبول حسنٍ" أي بأمر ذي قبول حسنٍ، وقيل إنّ "تقبّلها"، هنا، بمعنى "استقبلها"، كقولنا: تعجّله بمعنى استعجله.[5]

أمّا زمن هذه الجملة فهو – ولا شكَّ – الماضي البعيد، ذلك أنّ القرينة التّاريخية تضطلع بدور كبير في توجيه الدّلالة الزّمنية للجملة.

النّمط الرّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

ورد هذا النّمط في أربع جمل، تقاسمتها الجملتان الماضية والمضارعة مناصفةً، ويمثِّله الجملة المتصدِّرة قولَه تعالى: "فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" (آية: 148).

---

(1) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 28/2.

(2) ينظر: الثعالبي: **الجواهر الحسان**، 245/1.

(3) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 235/3.

(4) ينظر: النيسابوري، أبو إسحاق أحمد بن محمد: **الكشف والبيان**، تح: أبو محمد بن عاشور، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2002، 56/3.

(5) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 427/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صُدِّرت الجملة بفعل ماضٍ متعدٍّ إلى مفعولين، وتَقَدَّمَ المفعول الأوَّل على الفاعل وجوبًا كونه ضميرًا متّصلًا لعَوْده على اسم ظاهر سابق، وجاء المفعول الثّاني مضافًا وانتهى التَّركيب بِاسْم معطوف مضافٍ.

جاء الفعل في الجملة المستأنفة فعلًا ماضيًا، وعمل في "ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة"، فلو اقتصر عمله على ثواب الدُّنيا لَقُلْنَا: إنّ اللهَ آتاهم في اللَّحظة التي وقع فيها الكلام، ولو كان ما آتاهم إيّاه بَعْضًا ممَّا استمرّوا بعد لحظة الكلام في أخذه جزاءَ صدقهم مَعَ الله، أو إنّ المقصود بثواب الدنيا النَّصرُ والغنيمة وقهر العدو، وهذا يكون فعلًا قد تحقَّق وأصبح ماضيًا، ولكنّ الفعل تعدّى عمله إلى "حسنِ ثواب الآخرة"، ولا شكَّ في أنّ دِلالته هي دِلالة مستقبليّة، أي "سوف يؤتيهم حسنَ ثواب الآخرة"، ومردّ ذلك أنّ القرآن عبّر عن المستقبل بصيغة الماضي بقصد الإشـــارة إلى تيقّن حدوثـــه، وتأكيد وقوعـــه،[1] فكأنها لتحقّق وقوعها قد حدثت وانقطعت في الزّمن الماضي.[2]

وقيل إنَّ الآيةَ مختصّةٌ بالشهداء دون غيرهم، وقد أخبر الله تعالى عن بعضهم أنّهم أحياءٌ عند ربِّهم يُرزَقون، فتكون حالهم أيضًا كذلك، فإنّه تعالى في حال إنزال هذه الآية كان قد آتاهم حُسْنَ ثواب الآخرة في جِنان السَّماء.[3]

وقد خصَّ الله ثوابَ الآخرة بالحُسنِ دِلالةً على فضله وتقدّمه وأنّه هو المعتدُّ به عنده،[4] لكنْ تأَخّرَ ذِكره في الآية عن ثواب الدّنيا مَعَ أشرفيَّته لتأخّره عنه في الوجود.[1]

---

(1) ينظر: بركة، عبد الغني: **أسلوب الدعوة القرآنية**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1983، ص321.

(2) ينظر: النحاس: "**فعل**" و"**يفعل**" **بين التصريف والنحو**، ص56.

(3) ينظر: الرازي: **التفسير الكبير**، 29/9.

(4) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 469/1.

(1) ينظر: المســـيري، منير: **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، تقديـــم: عبد العظيم المطعني وعلي جمعة، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 2005، ص279.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الخامس: الفعل + نائب الفاعل:

ورد هذا النَّمط في خمس جمل، ثلاثٌ منها فعلها ماضٍ، واثنتان فعلهما مضارع، ويمثِّله الآية: "زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ" (آية: 14).

ابتدأت الجملة بفعل ماضٍ مبنيّ للمجهول، وجارٍّ ومجرور متعلّقين به، ونائبِ فاعل مضاف، ومعطوفات عليه.

جاء الفعل في هذه الجملة مبنيًّا للمجهول، أي أنّ الجملة استغنت عن ذكر الفاعل، وقد قلنا إنَّ حذف الفاعل له دواعٍ، وأراه حُذِفَ، هنا، لأنَّ الله، عزَّ وجلَّ، لا يسند العيب لنفسه وإنَّما ينسب لنفسه الخير، وإنْ كان كلٌّ من عند الله، فالباحث يرى أنَّ المزيِّن هو الله، لكنْ مِن المفسّرين مَن قال: هو الله، ومنهم من قال: الشّيطان مَن زيَّن لهم ذلك،[1] وأكتفي عند هذه المسألة بالقول: إنّه لو كان المزيِّن هو الشّيطانَ لكانت تلك الشّهوات محرّمةً، فالشّيطان لا يزيِّن إلّا غيرَ المشروع، ويكون مَن قال: إنّ المزيِّن هوالشَّيطان قد ظنَّ أنَّ التَّزيين بمعنى التَّسويل والتَّرغيب وبالوسوسة للشّهوات الذميمة والفساد، وقَصَرَه على هذا، وهو بعيد لأنّ تزيين هذه الشّهوات في ذاته قد يوافق وجه الإباحة والطَّاعة، فليس يلازمها تسويلُ الشَّيطان إلّا إذا جعلها وسائلَ للحرام، وفي الحديث: "قَالُوا: يَا رسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ"،[2] وكما قال صاحب "التّحرير والتّنوير": "فإنَّ سياق الآية تفضيل معالي الأمور وصالح الأعمال على المشتهيات المخلوطة أنواعُها بحلال منها وحرام، والمعرّضة للزّوال".[3]

وقد قدِّم في تركيب هذه الجملة شهوات النّساء لأنّ التعلّق بهنّ أشدُّ وأخطر، ثم ثنَّى الله بالبنين وقدَّمهم على الأموال لأنّ حبَّ الإنسان ولدَه أكثرُ من حبِّه لماله،[4] أمّا تقديم المال على

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 416/1، وابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 180/3.

(2) النووي: **صحيح مسلم**، 92/7.

(3) ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 180/3.

(4) ينظر: المسيري: **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، ص256.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولد في غير آية، فلا شكَّ أنّ له ما يوجبه، فمثلًا تقدّم المال على البنين في قوله تعالى: "الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا"[1]، للسببيّة، فمن غير المال لا يكون زواجٌ ولا أبناءٌ.

أما الدّلالة الزّمنية للفعل "زُيِّن" فلست أراها تدلّ على حدوث الزّمن في الماضي، وإنّما تدلّ على الاستمرار التجدّدي في الأزمنة الثلاثة،[2] أي أنّ الأمر كان مستمرًّا في الزّمن الماضي، باقٍ في الحاضر، غيرُ منقطع في المستقبل.

ثانياً: الجملة التّفسيرية:

هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليها،[3] وتهدف إلى التّشويق بعد أنْ يردَ المعنى مبهَمًا، كما أنّها تنبِّه إلى أهميّة الأمر المفسَّر للأخذ به، ولا شكَّ في أنّ في ذلك تقريرًا له.[4]

كان نصيب الجملة التّفسيرية في سورة "آل عمران" قليلًا؛ إذ وردت في أربعة مواطنَ: موطنان كانت الجملة فيهما مضارعة، وموطنان كانت الجملة فيهما ماضية، وقد توزّعت هذه الجمل الأربعة على أربعة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

يمثِّل هذا النّمط جملة "كذّبوا"في الآية: "كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ" (آية: 11).

جاءت الجملة التّفسيريّةُ جملة ماضيةً، وجاء الفاعل فيها ضميرًا متَّصلًا لعَوْده على اسم ظاهر هو "آل فرعون" في الآية نفسِها، وخُتِمَ تركيب الجملة بجارٍّ ومجرور ومضاف إليه.

نزلت هذه الآية التي انتظمت الجملة التّفسيريّة في داخلها تبيِّن حال أولئك الذين كفروا برسول الله، التي استوجبت أنْ يكونوا وقودًا للنَّار كما أخبرت بذلك الآية السابقة لهذه الآية التي

---

(1) الكهف: 46.

(2) ينظر: البدري، كمال إبراهيم: **الزمن في النحو العربي**، ط1، الرياض، 1404، ص117.

(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 399/2.

(4) ينظر: العظامات: **أسلوب الجملة التفسيرية في القرآن الكريم**، ص246.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين أيدينا، فهم كان دَأبُهم كدأب آل فرعون والذين من قبلهم، فشبه الجملة "كدأب آل فرعون والذين من قبلهم" خبر لمبتدأ محذوف تقديره "دَأْبهم"،[1] والدَّأب بالتّسكين، العادة والملازمة،[2] وقيل: معناها، هنا، الشّأن والصّنيع، وليس في ذلك عادة متكرّرة،[3] ولكنّ التركيب إلى قوله: "من قبلهم" لم يفصح عن سبب استحقاقهم للنار، وما هو الصَّنيع الذي صنعوه، فيقف القارئ، هنا، متشوّقًا مستفسرًا عن الصَّنيع، فيجيب التّركيب بأنّهم "كذّبوا بآياتنا"، ففسَّر دأبَهم وصنيعَهم، والآيات التي كذّبوا بها قد تكون آياتِ كتاب الله، وقد تكون العلاماتِ الدّالةَ على توحيد كتاب الله وصدق أنبيائه،[4] وسواءٌ أكانت الأُولى أم الأخيرة، فتكذيبهم بها يستوجب ما قدَّر الله لهم.

وإذا رجعنا إلى مقاصد الجملة التَّفسيرية وجدنا صدقَها في جملتنا هذه، فهي أثارت التّشويق في نفس القارئ، كما دلّت على أهميّة المعنى، إذ لو لم تكن كذلك لما استحقَّ الكفّار عقاب الله، كما أنّها قرَّرت المعنى بوروده مرّتين، مرّةً عامًّا مجملًا، ومرَّة خاصًّا مفصّلًا.

أمَّا دِلالةُ الجملة الزمنيَّةُ، فإنَّ الفعل الماضي فيها كان خاليًا من المحدِّدات، لكنّ القرينة التَّاريخية جعلته ماضيًا بعيدًا.

وأمرٌ آخر يتعلَّق بتركيب الجملة، هو إضافة الجارّ إلى الضّمير "نا" الذي يعود على الخالق – عزّ وجلَّ – فلا شكَّ في أنّه اكتسب دِلالةً خاصةً من هذه الإضافة، وإذا ما عَرَفْنَا أنّ من دِلالات الإضافة التّعظيمَ، أوجبنا أنْ تكون دِلالة الإضافة هنا تعظيم هذه الآيات، فلولا عَظَمتُها لما كان تكذيبها ذلك الأمرَ الذي يستحقُّ عليه المرءُ العذابَ الأليمَ.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

يمثِّل هذا النّمط جملة "خلقه" في الآية: "إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (آية: 59).

---

(1) ينظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل**، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 1993، 14/2.

(2) ابن منظور: **لسان العرب**، (دَأَبَ).

(3) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 174/3.

(4) ينظر: أبو حيّان: **البحر المحيط**، 406/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت الجملة التّفسيريّة جملة ماضيةً، وجاء الفاعل فيها ضميرًا مستترًا يعود على الله – عزّ وجلّ – والمفعول به ضميرًا متّصلًا يعود على آدمَ، عليه السّلام، وخُتِمَت الجملة بجارّ ومجرور.

نزلت هذه الآية عندما قَدِمَ وفد نصارى نجرانَ، وجادلوا رسول الله في أمر عيسى، فقالوا للرّسول: مالك تشتمُ صاحبنا؟ قال: وما أقول؟ قالوا: تقول إنّه عبد، قال: أَجَلْ، إنّه عبد اللّه ورسولُه وكلمتُه ألقاها إلى العذراء البتول، فغضبوا وقالوا: هل رأيت إنساناً من غير أبٍ؟ فإنْ كنت صادقًا فأَرِنَا مثلَه، فأنزل الله "إنّ مَثَلَ عيسى عند الله كمثل آدم".[1]

جاء في قوله تعالى: "إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم" حكمٌ عامٌّ، يسأل القارئ متشوِّقًا عن وجه الشّبه، فتأتي الجملة التّفسيرية تزيل الغموض، وتجعل الحكم العامَّ مخصَّصًا، فوجه الشَّبه بينهما خلقُهما – أي آدم وعيسى – من تراب، ولم يكن ثمَّ أب ولا أمٌّ، فإنْ قيل: كيف شُبِّه به وقد وُجِدَ هو من غير أب، ووُجِدَ آدمُ من غير أب ولا أمٍّ؟ قيل: هو مثلُه في أحد الطّرفين، فلا يمنع اختصاصُه دونه بالطَّرف الآخر من تشبيهه به؛ لأنّ المماثلة مشاركةٌ في بعض الأوصاف، ولأنّه شبيهٌ به في أنّه وُجِدَ وُجُودًا خارجًا على العادة المستمرّة،[2] وتشير هذه الجملة المفسِّرة إلى أنَّه لو كان عيسى إلهًا لوجوده من غير أب، لكان آدم أولى منه لوجوده من غير أب ولا أم.

أمّا ما يتعلق بتركيب الجملة، فنشير إلى أنّ الفعل فيها كان ماضيًا غير مقترن بأداة تُحدِّد زمنه، فهو على ذلك يكون ماضيًا مجهول الزّمن، لكنَّ في الجملة قرينةً أقوى من القرائن اللفظيَّة، هي القرينة التَّاريخية التي تنقلنا إلى الماضي البعيد، زمنِ رسالة النبيِّ عيسى – عليه السلام – .

---

(1) ينظر: الصابوني: **صفوة التفاسير**، 25/2.

(2) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 433/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النَّمط الثَّالث: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

يمثِّل هذا النّمطَ جملة "تأمرون" في قولِه تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ" (آية: 110).

جاءت الجملة التّفسيريّة جملة مضارعةً، وجاء الفاعل ضميرًا متّصلًا كونَ الأسلوب أسلوبَ خطابٍ، والمخاطَب يكون أمام من يخاطبه، وفي هذه الآية فإنّ الله هو المخاطِبُ، ولا شكَّ في أنّ الله قريبٌ من عباده وهم قريبون منه، وجاء المفعول به محذوفًا حذفًا يكسو التَّركيب جمالًا، وخُتِمَت الجملة بجارٍّ ومجرور.

سُبِقَت الجملة التَّفسيريّة بقوله تعالى: "كُنْتُمْ خير أمَّة أُخْرِجَتْ للناس"، وهنا قد يسْأل سائل: أيُّ أمّة هذه التي يعنيها القرآن، وما زال الرّسول بينهم، وهم خيرُ أمّة؟ فأقول – والله أعلم – في جواب ذلك: إنّ هذه الآية عامَّة في جميع الأمَّة، كلُّ قرن بحسبه، وخير القرون الذين بُعِث فيهم الرّسول، ثم الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم، فَقَرْنُ بعثِ الرسول هو خيرُ أمّة بالنّسبة لجميع القرون بعده.[1]

جاءت الجملة المفسِّرة تبيِّن سبب كونهم خير أمّة، فقال تعالى: "تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله"، فأوضح ما كان مُبْهَمًا، في أسلوب يجعل القارئ يتشوّق إلى معرفة هذا المبهَم حتّى لا يحيد عن كينونته التي أوجده الله عليها.

ويُلحظ أنّ الجملة صُدِّرت بالفعل "تَأْمُرُ"، وهذا الفعل فعلٌ متعدٍّ يحتاج إلى مفعول يتمُّ به معنى الجملة، والآيات التي تدلّ على تعديته كثيرة، فمن ذلك قوله تعالى: "أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ"[2]، وقوله تعالى: "يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ"[1]، وقوله تعالى: "قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ

---

(1) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 80/2.

(2) البقرة: 44.

(1) الأعراف: 157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ"[1]، كما أن التَّركيب الذي يرد فيه هذا الفعل يدلّ على تعديته، إذ لو لم يُذكَر المفعول به لبقيَ التّركيب مبتورًا، وإذا بحثنا عن المفعول في جملتنا لَمَا وجدناه في ظاهر التَّركيب، لكنْ سنجده غيرَ محذوف معنًى، لكنْ ما علَّةُ حذفه؟ إذا عَرَفنا أنَّ المفعول يُحذف لإرادة العموم،[2] عرفنا علّةَ حذفِه، فهذه الأمّة التي كانت خير أمّة، كانت تأمر الناسَ كلَّهم بالمعروف، فلم تَكُنْ تُفرِّق بين أحد، ولو لم تكن كذلك لَمَا كانت خيرَ أمّة – حاشا لله ألّا تكون أمَّةُ الرّسول خيرَ أمّة – كما أنَّ المفعول معلوم من قوله: "أخرجت للناس"، فهم يأمرون هؤلاء النَّاسَ الذين أُخرِجوا لهم، والمقصود جميع النَّاس.

أمّا عن دِلالة الفعل المضارع "تأمرون"، فقد يُظنُّ أنّ المقصود "كنتم تأمرون" بدليل قوله: "كنتم خير أمّةٍ"، والفعل المضارعُ إذا تقدَّمه الفعل "كان" بصيغته الماضية دلّ على تجدّد الحدث واستمراره في الزّمن الماضي، ثمّ انقطاعه وعدم وصوله إلى الزّمن الحاضر، وقد يكون انقطاعه هذا قريبًا من الحال أو بعيدًا عنه،[3] إذن، فالأمر بالمعروف كان مستمرًّا في الماضي ولم يقتصر على مرَّة واحدة.

لكنّ الحقيقةَ غيرُ ذلك، فهذه الأمّة ستبقى خير أمّة، ذلك أنّه فيما استقرأت من كتاب الله وجدت أنّ الفعل (كان) إذا استعمل مع الصّفات، لم يكن دالًّا في معظمه على الزَّمن، إذ كثيرًا ما نجد في القرآن: "وكان الله غفورًا رحيمًا"، وإنَّما المقصود في الآية التي بين أيدينا أنَّ هذا هو وجودكم وكينونتكم، أي هكذا أوجدكم ربّكم، ولا تشير الجملة إلى الماضي ولا من شِعب قريب، وإنما تشير إلى الاستمرار.

النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل:

يمثّل هذا النّمط جملة "سيطوّقون" في قوله تعالى: "وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (آية: 180).

---

(1) الزمر: 64.

(2) ينظر: العدوس: **البلاغة العربية**، ص99.

(3) ينظر: إبراهيم السامرائي: **الفعل زمانه وأبنيته**، ص33، والمنصوري: **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، ص49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت هذه الجملة عند محيي الدّين الدّرويش جملة تفسيريّةً،[1] وقد رأيت الأخذ بذلك، لأنّ الجملة التّفسيريّة توضّح مبهَمًا، وهذه الجملة قد أوضحت ما هو الشّرُّ، والجملة التّفسيريّة تُخصِّص المعنى، وهذه الجملة خصّصت المعنى المُراد تفسيرُه بعدما كان عامًّا، فالشرُّ شيْء عامّ، والتَّطويق نوع خاصٌّ من هذا الشرِّ العام، والجملة التَّفسيرية تثير عنصر التشويق كما ذكرتُ، ولا أظنُّ أحدًا لا يتشوق لمعرفة الشرِّ ونوعه وكيف يكون، لهذا كلِّه أخذت بما جاء به محيي الدّين الدرويش في إعرابه.

تكوّنت الجملة التّفسيريّة من حرف الاستقبال "السين"، والفعل المضارع المبنيّ للمجهول "يُطوّق"، ونائب الفاعل الضمير المتّصل "الواو"، واسم موصول منصوب بنزع الخافض،[2] وظرف زمان.

نزلت آية "ولا يحسبنَّ الذين يبخلون" في شأن المنافقين، فإنهم كانوا يبخلون ويأمرون النّاس بالبخل، قال تعالى: "الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ"[3]، وقال بعض المفسّرين: إنَّ الآية نزلت في الذين منعوا الزّكاة، ولا يمنع الزّكاةَ إلّا منافقٌ، وقيل: نزلت هذه الآية في الذين منعوا النّفقة في سبيل الله في غزوة أُحُد، ومعنى حسبانه خيرًا أنّهم حسبوا أنْ قد استبقوا مالهم وتنصّلوا عن دفعه بمعاذيرَ قُبِلت منهم،[4] فبيَّن الله أنّ حسبانهم لم يكن في محلِّه، وسيكون عملهم شرًّا عليهم بأنْ يطوّقوا بالمال الذي بخلوا به في الدّنيا، وقيل: يُجعَل ما بخلوا به حيَّةً يطوَّقُونها في أعناقهم يوم القيامة تنهشهم من قرونِهم إلى أقدامهم، وتَنْقُرُ رؤوسهم، وتقول للواحد منهم: أنا مَالُكَ، وقيل: يطوّقون بِطَوْقٍ من نار.[5]

أمّا الجملة من حيث تركيبها، فقد جاء الفعل مبنيًّا للمجهول، وأظنُّ أنّ بناءه كان لاختصار العبارة من جهة، ولعلم الفاعل من جهة أخرى، فالله هو الذي يطوِّقهم يوم القيامة،

---

(1) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 584/4.

(2) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 584/4.

(3) النساء: 37.

(4) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 182/4.

(5) الزمخشري: **الكشاف**، 484/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهل من أحَد غير الله يكون يومَها قادرًا على فعل شيء؟ كيف لا يكون الجواب بالسَّلب، والله تعالى يقول يومَها: "لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْواحِدِ الْقَهَّارِ"[1]، كما أنَّ الفعل غير متعلق بالفاعل.

وكذلك، فقد استندت قرينتان لفظيّتان صَرَفَتَا زمن الفعل إلى المستقبل دون غيره، هما: "السين" و"يوم القيامة"، فالسّين مَعَ الفعل المضارع حرف موضوع للدّلالة على المستقبل القريب،[2] و"يوم القيامة" ظرف يدلّ على المستقبل لأنّه آخرُ يوم في الحياة الدّنيا، فهو قرينة لفظية ومعنويّة في الوقت ذاته، ولكن إذا كانت "السين" تدلُّ على المستقبل القريب، فلمَ جاءت هنا و"يوم القيامة" مستقبل لا يمكن تحديده، أي أنّه مستقبل بعيد؟ قد يكون الجواب عن ذلك – والله أعلم – أنّ المتكلِّم هو الله، و"يوم القيامة" عنده مستقبل معروف زمنُه، وهو عنده – تعالى – مستقبل قريب، فليس هناك مدّةٌ بعيدة عنده تعالى، كما أنّ المقام مقام تهديد، فأراد الله أنْ يشعرهم بقرب يوم القيامة منهم لعلَّهم يرجعون إلى صوابهم.

ثالثًا: الجملة المجاب بها القسم:

جاءت جملة جواب القسم في سورة "آل عمران" خبريَّةً في موطنين يجمعهما نمط واحد، هو: **الفعل + نائب الفاعل:**

وذلك في قوله تعالى: "وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ"، (آية: 158)، وقوله تعالى: "لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ". (آية: 186).

جاءت الجملة في الآية الأولى مكوّنةً من جارّ ومجرور متقدّمين على العامل، وفعل مضارع مسند لغير المعلوم، وعلَّة ذلك بيان الفاعل، وقد وقعت الجملة جوابًا للقسم بناءً على القاعدة المشهورة، أنّه إذا اجتمع قَسَمٌ وشرط، فالجواب للمتقدِّم منهما.[3]

---

(1) غافر: 16.

(2) حسّان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص245.

(3) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 557/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدَّم الجار والمجرور على العامل في جملة جواب القسم لإفادة الحصر والتّخصيص، فالخلائق تُحشَر في الآخرة إلى الله وحده لا لِأحد سواه.

وقد قُدِّم الموت على القتل في هذه الآية بعد أن أُخِّر عنه في الآية السّابقة لها لغرض اقتضاه المقام؛ ذلك أنّ الآية السّابقة كانت في سياق غزوة أحد، التي قد استُشهِد فيها من المسلمين من استشهد، وبما أنّ الموت في سبيل الله هو أعظمُ موت وأشرفُه، فقد قدّم القتل على الموت, وهذا غير مُراد الآية التي بين أيدينا, التي تتحدّث عن سُنَّة الله في جميع النّاس في الموت، وبما أنّ الموت على الفراش هو الأعمّ الأغلب فقد قُدِّم الموت على القتل، والدّليل على أنّ المقصود في آيتنا بيان سنّة الله في جميع النّاس كافّةً، عدمُ اقتران القتل بعبارة (في سبيل الله) التي اقترن بها في الآية الأولى، وشتّان بين قتل الشّهيد وقتل الإنسان العاديّ.

أمّا دِلالة الجملة الزّمنيَّة، فأراها الدّلالة المستقبليّة، فقوله "تحشرون" يدلُّ على المستقبل، لأنّ الحشر يكون في الآخرة، والآخرة مستقبل إذا ما قيست بالدّنيا.

أمّا الجملة في الآية الثّانية "لتبلون في أموالكم وأنفسكم"، فقد وقعت في جواب قسم مقدّر، وكان تركيبها من فعل مضارع مسند لغير معلوم، وعلّة ذلك معرفة المبتلِي، فليس لأحد قدرةٌ على الابتلاء غير الله، وجاء هذا الفعل مؤكَّدًا بنون توكيد ثقيلة، وخُتِم التركيب بجارّ ومجرور يبيّنان موطنَ الابتلاء.

الابتلاء في اللّغة هو الاختبار،[1] ويقصدُ به هنا المصيبة؛ لأنّ في المصائب اختبارًا لمقدار الثّبات،[2] وقد نزلت هذه الآية في المؤمنين عند مَقدَمهم إلى المدينة قبل وقعة بدرٍ،[3] والابتلاء في الأموال هو نفقات الجهاد، وتلاشي الأموال التي تركوها في مكّة، والابتلاء في الأنفس هو القتل والجراح.[4]

---

(1) ينظر: ابن منظور: **لسان العرب**، (بَلَوَ).
(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 190/4.
(3) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 158/2.
(4) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 190/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد الجملة جاءت في مرتبة عالية من التَّأكيد فقد أُكِّدَت بلام القسم ونون التّوكيد الشّديدة – التي هي أقوى دلالةً على التَّوكيد من الخفيفة – لإفادة تحقيق الابتلاء، فهو واقع لا محالة، وفي هذا تنبيه لأهل الحقِّ وأنصار الرّسل على أنّهم إنْ كانوا ممن تُوهِنهم الهزيمة فليسوا أحْرياءَ بنصر الحقِّ.[1]

أمّا الدّلالة الزّمنية للجملة، فلا شكَّ في أنّها المستقبليّة، فالمقام يستدعيها؛ إذ قلنا إنّ في الآية تنبيهًا للمؤمنين، والتَّنبيهُ يكون على أمر سيقع، لا على أمر قد وقع، كما أنّ الآية نزلت قبل وقعة بدر، ولم يكن قد وقع قتْل وإنفاق للأموال، هذا كلُّه يتساند مَعَ دِلالة نون التّوكيد على الاستقبال لدلالة هذه الجملة على المستقبل.

رابعًا: الجملة الواقعة لشرط غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية:

الأوّل جواب إذا، ولو، ولولا، ولمّا، وكيف، والثّاني نحو "إنْ تقمْ أقمْ، وإن قمتَ قمتُ"، أمّا الأوّل فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأمّا الثّاني فلأنَّ المحكومَ لموضعه بالجزم الفعلُ، لا الجملة بأَسْرِها.[2]

والجملة الشرطيَّة إذا كان الجواب فيها خبرًا فهي جملة خبريّة، وإنْ كان إنشاءً فهي إنشائية،[3] وقد جاء في حاشية الخضري: "إنّ من الجمل الخبريَّة الجملةَ الشرطيَّةَ إذا كان جوابها خبرًا"،[4] فمن الجمل الشَّرطيّة الخبريَّة قولُه تعالى: "إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا"[5]، ومن الجمل الشّرطيّة الإنشائيّة قولُه تعالى: "فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ"[6]، وعليه فدراستي ستتناول من الجمل الشرطيَّة ما كان خبرًا فقط.

---

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 189/4.

(2) ابن هشام: **مغني اللبيب**، 409/2.

(3) ينظر: فاضل السّامرائي: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص178.

(4) الخضري، الشيخ محمّد: **حاشية الخضري على ابن عقيل**، دار إحياء الكتب العربية، 77/1.

(5) الأنفال: 29.

(6) المائدة: 42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وردت جملة جواب الشّـرط خبريّةً غيرَ محتلّةٍ موقعًا مـن الإعراب في اثنين وعشـرين موطنًا، كانـت الجملة في نصفها ماضيةً، ومضارعةً في نصفها الآخر، وقد توزّعت على ثلاثة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

ورد هذا النّمط في ستِّ جملٍ، أربعٌ منها ماضية، واثنتان مضارعتان، ويمثِّله جملة الجواب في قوله تعالى: "وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا" (آية: 120).

جاءت جملة الجواب مركّبةً من فعل مجزوم، وفاعلٍ ضميرٍ متّصل، وجارٍّ ومجرور، وقد كانت أداة الشّرط هي "إن" الجازمة، وهي أمّ أدوات الشَّرط لمزايا منها: أنّها حرف خفيف لا يفارق الجزاء، وتدخل في كلِّ ضرب من ضروب الجزاء، فهي تباشر الاسم، وتباشر الفعل.[1]

وردت هذه الآية في معرِض نهي الله المؤمنين عن اتّخاذ المنافقين بِطانةً يطلعونهم على أسرارهم وما يضمرونه لأعدائهم لصفات فيهم،[2] منها: أنهم إذا أصاب المؤمنين حسنةٌ أساءهم ذلك، وإنْ أصابهم سيِّئةٌ فرحوا، والمقصود بالسّيئة والحسنة، الحالة أو الحادثة التي تحسُن عند صاحبها أو تسوء،[3] وليس المقصود منهما مصطلحَهُما الشّرعيَّ.

لعلَّ ما يمكن أنْ يقفَ عنده الباحث في هذه الجملة، أنَّها وردت في أسلوب شرط، وما هو معروفٌ دِلالةُ أسلوب الشَّرط على المستقبل، والآية عامّة في جميع المسلمين في كلِّ زمان ومكان، لهذا أرى تجريدَها من الزّمن المحدّد، وصلاحيتَها لجميع الأزمنة.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

ورد هذا النّمط في خمسَ عشْرةَ جملةً، سبعٌ منها ماضيةٌ، وثمانٍ مضارعةٌ، ويمثِّله جملة الجواب في قوله تعالى: "إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (آية: 47).

---

(1) ينظر: القضاة، سلمان: **ظاهرة الأمّات في النحو العربي**، مجلّة دراسات، م 22/أ، ع6، 1995، ص2973.

(2) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 92/2.

(3) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 68/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت جملة الجواب مكوّنة من فعل مضارع، وفاعل ضميرٍ مستَتر، ومفعول به جملة مقول القول "كن فيكون".

نلحظ في هذه الجملة أنّها لم تأت مبتدِئةً بالفعل، وإنّما سبقها أمران: الأوّل الفاء الواقعة في جواب الشّرط، تلك التي أوجبها النّحاة في مواطن معيَّنة، هذا أحدُها.

ولعلَّ لسائل أنْ يسأل: ما دور هذه الفاء من حيث الدّلالة؟ أو هل لها دور في توجيه الدّلالة؟ لعلَّ ما قاله سمير استيتية في شأن هذه الفاء يكون هو الصَّوابَ، فقد رأى – وأرى معه – "أنّ هذه الفاء ليست أكثر من رابط إيقاعيٍّ، أي أنّه لا أثرَ لها في إحداث تغيير في الدّلالة، شأنها في ذلك شأن سائر الرّوابط الإيقاعيّة، وهي بذلك تختلف عن الرّوابط الدّلاليّة كحروف العطف مثلًا، كما تختلف عن الرّوابط الإيقاعيّة الدّلاليّة التي تُحدِث تغييرًا في الدّلالة أيضًا، كواو الحال مثلًا، وإذا كان شأنها كذلك فليس من الصّحيح أنَّ لها من الهيمنة والسيطرة ما تستطيع أنْ تجعل الجملة الواحدة شرطيَّةً مرّةً، وغيرَ شرطيَّةٍ مرَّةً أخرى، وبيان ذلك – مثلًا – أنّ جملة "لا يستأخرون" في كلٍّ من الآيتين الكريمتين: "فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ"[1]، و"إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ"[2]، واحدة، ولكنّ بعضَ النُّحاة – بل جمهورهم – لا يَعدُّون هذه الجملة جوابًا في الآية الأولى، ويعدّونها جوابًا في الأخيرة، والذي نراه أنّ الآية الأولى غاب عنها الرّابط الإيقاعيّ، وأنَّ الثّانية وُجِدَ فيها هذا الرّابط، وعلى هذا نستطيع أنْ نفسِّرَ الشّواهدَ كلَّها التي غاب عنها الرّابطُ الإيقاعيُّ، دون حاجة إلى تأويلات متعسّفة تُخْرِجُ النّصَّ عن هدفه من أجْل تحقيق انسجام بينه وبين القاعدة النَّحوية".[3]

ولا يريد استيتيَّة من كلامه الانتقاصَ من أهميَّة الفاء أو التّهاون بها، فهو مؤمِنٌ بالرّوابط الإيقاعيّة من حيثُ دورُها الوظيفيُّ، ولكنّه يرى أنّه إذا كان أكثر أمرها – أي الفاء – أنْ تكون موجودة، وأقلّ شأنها أن تُحذَفَ، كان علينا أنْ نعيد النّظر في القطْع بضرورة وجودها في استعمالاتنا اللُّغوية المعاصرة، فيقول: "قد نذهب إلى القول بأفضليَّة وجودها قياسًا على

---

(1) الأعراف: 34.

(2) يونس: 49.

(3) استيتية، سمير: **الشّرط والاستفهام في الأساليب العربية**، 2000، ص 23 – 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثريَّة وجودها، وعملًا بشيوع ورودها وتردّد سيرورتها، لكنْ لا يدفعنا إلى حدِّ التّقعيد لها متجاوزين بذلك ما ورد به فصيحُ القول من خلال ما نميل إليه، وإنْ كان قليلًا وغيرَ ذي سيرورة وشيوع".[1]

وثاني الأمور التي سبقت جملة الجواب تركيب "إنّما"، وهو تركيب يفيد القصر، الذي بدوره يُكسب الكلام تأكيدًا، وقيل: إنّ سبب إفادتها القصر هو تضمّنها معنى" ما وإلّا".[2]

وعوْدًا إلى جملة الجواب، فإنَّ ظروف نزولها هي ما حصل لمريمَ – عليها السَّلَام – حين ولَدَت عيسى – عليه السَّلَام – خَلْقًا خارجًا على العادة، فكان طبيعيًّا أنْ تتعجّب من ذلك وتنكره، فقالت: "أنّى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر"، فأجابها الله جوابين يمْحُوَان عجبها وإنكارها، أحدُهما "كذلك الله يخلق ما يشاء"، لرفع إنكارها، والثّاني "إذا قضى أمرًا فإنّما يقول له كن فيكون"، لرفع تعجّبها.[3]

ولعلَّ الحالَ النفسيَّة التي كانت عليها مريم، هي ما جعلت جملة الجواب مؤكّدة، ذلك أنّ من المسلّم بـــه عندنا – نحن المؤمنين – قدرةَ الله على كلِّ شيء، فأصلُ الكلام أنْ يأتي خاليًا من التَّوكيد.

ولمّا كان الأســلوبُ أســلوبَ شــرط كانت دِلالةُ الفعل الماضي الاستقبالَ، ولمَّا كان الأمر يتعلَّق بقضاء الله، دلَّ الفعل الماضي على الاســتقبال المستمرّ غير المنقطع، فقضاء اللّه مستمرٌّ دائمٌ.

النّمط الثّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

ورد هذا النّمط في جملة واحدة مضارعة في قوله تعالى: "قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ" (آية: 29).

---

(1) استيتية: **الشرط والاستفهام في أساليب العربية**، ص29.

(2) ينظر: المفتي، الحسن بن عثمان: **خلاصة المعاني**، تح: عبد القادر حسين، دار الاعتصام، ص223.

(3) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 248/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وردت جملة الجواب مكوّنةً من فعل مضارع مجزوم، ومفعول به مقدّم وجوبًا كونَه ضميرًا متّصلًا، وفاعل مؤخّر.

من المعروف أنّ أداة الشرط "إنْ" تفيد حصول ما في جملة الجواب، إذا تمَّ ما في جملة فعل الشَّرط، فإذا قلت: إن تدرسْ تَنجحْ، اشترطت الدّراسة سببًا للنجاح، أمّا جملتنا فلا نلمَح فيها معنى الشَّرط، إذ إنّ علم الله لا يستوقفه شرطٌ، خصوصًا أنَّ جملة فعل الشرط جَمَعَتْ نقيضين، هما: تخفوا، وتبدوا، فلم يعُدْ هناك شرط، والحالةُ هذه، وأرى – واللهُ أعلم – أنّ المقصود بهذا التّركيب إشعارُ المحذَّر – إذ إنّ الموقفَ موقفُ تحذير – باطّلاع اللّه على ما يخفيه من الأمر، وزاد "تبدوه" لإفادة تعميم العلم تعليمًا له بسَعَة علم الله تعالى، لعلّه يكون في هذا التّحذير رادعٌ يردعه عن موالاة غير المؤمنين.

خامسًا: الجملة الواقعة صلةً لاسْم أو حرف:

مثال صلة الاسم قولنا: جاء الذي قام أبوه، فالذي في موضع رفع، والصِّلة لا محلَّ لها، يقول ابن هشام: "بلغني عن بعضهم أنّه كان يلقِّن أصحابه أنْ يقولوا: إنّ الموصول أو صلته في موضع كذا، محتجًّا بأنهما ككلمة واحدة، والحقُّ ما قدّمت لك – أي أنّ صلة الموصول لا محلَّ لها – بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: "ليقمْ أيُّهم في الدَّار، ولألزمنَّ أيَّهم عندك، وامرر بأيِّهم أفضل"، وفي التّنزيل "رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا"[1]، وقُرِئَ "أَيَّهُمْ أَشَدُّ"[2]، بالنّصب"[3]. ومثال صلة الحرف قولنا: أعجبني أنْ قمت، ونحو: "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ"[4].

وفي سورة "آل عمران" جاءت الجملة الفعليّة صلةً للموصول في مئةٍ وأربعةٍ وستين موطنًا، مئة وواحد وعشرون موطنًا منها كانت الجملة فيها صلة لموصول اسميٍّ، وثلاثة وأربعون منها كانت الجملة فيها صلة لموصول حرفيٍّ، وكان نصيب الجملة الفعليَّة الماضية

---

(1) فصّلت: 29.

(2) مريم: 69.

(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 409/2.

(4) البقرة: 184.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منها في سبع وثمانين جملة، ونصيب الجملة الفعلية المضارعة في سبع وسبعين جملة، وقد توزَّعت هذه الجمل على ستَّة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

انتظمت في داخل هذا النّمط ثلاثٌ وأربعون جملةً: اثنتان وثلاثون منها ماضية البِنية الصّرفيّة، وإحدى عشرة جملةً مضارعة البنية الصرفيّة، ويمثل هذا النَّمط جملة "باءَ" في قوله تعالى: "أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَن بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ". (آية: 162).

تكوّنت جملة صلة الموصول الاسميِّ "مَن" مِنْ فعل ماضٍ، وجارّ ومجرور، ثمَّ جارّ ومجرور آخرينِ، وجملة أخرى معطوفة عليها.

معنى قوله "باء" رجع،[1] وقد جاءت جملة الصِّلة لتبيِّن دِلالة "مَنْ" وتوضِّحها، وقد نزلت هذه الآية كما جاءت بذلك بعضُ التفاسير، في غزوة أُحُد، تبيِّن فرق الموقف بين من اتَّبع رضوان الله باتّباع الرّسول، ومن باء بسخط الله بتخلّفه عن الحرب، وهم جماعة المنافقين، والمقصود بسخط الله الفرار؛ وعلى هذا التّفسير تكون دِلالة الفعل الماضي "بَاءَ" دِلالة على ماضٍ بعيد تمَّ وانقطع في فترة محدّدة من الوقت، هي فترة وقعة أحد.

أمّا إذا كانت الآية تصدُق على جميع النّاس، وتقرِن بين موقف من آمن بالله، وموقف من أسخطه، فإنَّ الفعل "باء" يكون ماضيَ الصيغة، مستقبليَّ الدِّلالة، أي كمن سيرجع إلى الله في الآخرة وهو عاصٍ له، والفعل الماضي يدلُّ أحيانًا على المستقبل إذا سمح بذلك السِّياق، فمثلُ الآية السّابقة قولُه تعالى: "وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا"[1]، فلا شكَّ في أنّ النَّاس في الآخرة ينقسمون إلى فريق في الجنّة، وفريق في النّار، وفريق على الأعراف، فالدِّلالة مستقبليَّة.

---

(1) ابن منظور: **لسان العرب**، (بَاءَ).

(1) الأعراف: 44.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

ضمّ هذا النّمط ثلاثًا وأربعين جملةً: ثمانيَ عشرةَ جملةً منها ماضيةٌ، وخمس وعشرون مضارعة، ويمثّلُ هذا النّمطَ جملة "يذكرون" في قوله تعالى: "الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ" (آية: 191).

جاء الاسم الموصول (الذين) في هذه الآية صفةً لقوله: "أولي الألباب" في الآية السّابقة لهذه الآية، وجاءت جملة الصّلة مركّبةً من فعل مضارع متعدٍّ، وفاعل جاء ضميرًا متّصلًا، ومفعول به، وحالٍ يبيِّن كيفيَّة الفعل.

قال الزّمخشريُّ في قوله: "يذكرون الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبهم": "يذكرونه ذِكرًا دائبًا على أيِّ حالٍ من قيام وقعود واضطجاع لا يخلون بالذِّكر في أغلب أحوالهم"[1]، وتفسير الزمخشريِّ هذا يكشف عن الدّلالة الزمنية للفعل المضارع (يذكر)، فمن دِلالات صيغة "يفعل" الحال الاستمراريُّ دون أداة أخرى تقترن بالفعل،[2] أو الحال الاستمراريّ الناتج عن إضافة "يظلّ" إلى صيغة "يفعل"،[3] ودِلالة الفعل "يذكر"، هنا، هي الحاليّة الاستمراريَّة – كما أرى – سواءٌ أقدّرنا الفعلَ "يظل" أم لم نقدّره، فتفسير الزّمخشريّ يستوجب هذه الدّلالة الزمنيّة، كما أنّ التَّقسيم في الآية يدلُّ على ذكر هؤلاء لربِّهم ذكرًا مستمرًّا، فهم لا يذكرونه مرَّة واحدةً، أو في حال واحدة، وإلّا لَمَا كانوا أهلًا لأن يصفهم ربُّهم بأنَّهم أولو الألباب، والتَّقسيم فنٌّ من فنون البديع المعنويّ يطلق على تقسيم الكلام قسمةً مستويةً تحتوي على جميع أنواعه، ولا يخرج منها جنس من أجناسه،[1] وقد جاء التَّقسيم في الآية تعظيمًا لشأن هؤلاء أولي الألباب، إذ لمْ يَدَعُوا طريقة أو حالًا يذكرون الله فيها إلّا فعلوها.

---

(1) الزمخشري: **الكشاف**، 488/1.

(2) ينظر: حسّان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص247.

(3) ينظر: المنصوري: **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، ص72.

(1) ينظر: عتيق، عبد العزيز: **علم البديع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص134.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النَّمط الثالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

ضمَّ هذا النمطُ أربع جمل كلُّها صلةٌ لموصول حرفيٍّ: ثلاثٌ منها ماضيةٌ، وجملة واحدةٌ مضارعةٌ، ويمثل هذا النَّمط جملة "استجابوا" في قوله تعالى: "الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ" (آية: 172).

جاءت جملة الصِّلة الحرفيَّة مكوّنةً من فعل ماضٍ، ومفعول به مقدّمٍ وجوبًا كونه ضميرًا متَّصلًا عائدًا على اسم ظاهر سابق، هو "الذين استجابوا" في الآية السّابقة، وفاعل مؤخَّر، وجملة الصِّلة معَ موصولها الحرفيِّ في محل جرٍّ بالإضافة.

نزلت هذه الآية في واقعة متَّصلة بأحُد، هي حمراءُ الأسد، ذلك أنّ أبا سفيانَ وأصحابه لمَّا انصرفوا من أُحُدٍ فبلغوا الرّوحاء[1]، ندموا وهمّوا بالرّجوع، فبلغ ذلك رسولَ الله، فأراد أنْ يرهبهم ويريهم من نفسه وأصحابه قوّةً، فندبَ أصحابه للخروج في طلب أبي سفيان، وقال: لا يخرجنَّ معنا أحدٌ إلّا مَنْ حَضَرَ يَوْمَنَا بالأمس – يعني يومَ أحد – فخرج رسول الله مَعَ جماعة حتى بلغوا حمراء الأسد، وهي من المدينة على ثمانية أميال، وكان بأصحابه القَرْح ، وهو آثار الجراح، أو الجراح نفسُها،[2] فتحاملوا على أنفسهم حتى لا يفوتهم الأجر، وألقى اللهُ الرّعبَ في قلوب المشركين فذهبوا،[3] إذن، هؤلاء هم الذين أصابهم القرح، ولمّا كانت الآية تدلُّ على تاريخ معيَّن في الماضي، فإنّ دِلالة الفعل الماضي "أصاب" هي دلالة الماضي البعيد الذي يعود إلى ذلك التاريخ.

النّمط الرّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

حوى هذا النّمط سبعًا وأربعين جملةً: أربعَ عشرةَ جملةً منها فعليةٌ ماضية، وثلاثٌ وثلاثون جملةً منها مضارعة الفعل، ويمثّل هذا النَّمطَ جملةُ "ينفقون" في قوله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ" (آية: 134).

---

(1) الرّوحاء: موضع بين مكّة والمدينة: **لسان العرب**، "رَوَحَ" و"سَدَدَ".

(2) ابن منظور: **لسان العرب**، (قَرَحَ).

(3) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 480/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت جملة صلة الموصول الاسميِّ مكوّنة من فعل مضارع مسند إلى واو الجماعة ضميرًا متَّصلًا فاعلًا كونه يرجع إلى ظاهر سابق هو "المتَّقين" في الآية السابقة، ومفعول به محذوف لِدلالةٍ ما، وخُتِم التركيب بجارٍّ ومجرور يُعرَب حالًا.

سُبِقَت هذه الآية بقوله: "وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ" (آية: 133)، فقد حثّ الله المؤمنين على المسابقة إلى جنَّة يتأمّلها كلُّ مؤمن، لكنْ لهذه الجنة التي وسع عرضُها السماواتِ والأرضَ ثمنٌ، هو التّقوى، وجاءت جملتنا الموصولة تبيِّن معنى التَّقوى، وَمَنْ هم الأتقياء، فهم الذينَ ينفقون في السرّاء والضرّاء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس.

السرّاء هي حال الفرح والرخاء، والضرّاء هي حال الضُّرِّ والعُسْر، فهؤلاء الذين يستحقّون هذه الجنة ينفقون في كلتا حالتيهم، وقد جُمِعَ بينهما زيادةً في شأن هؤلاء المؤمنين وإكبارًا لهم، فالسرّاء فيها ملهاة عن التفكير في شأن غيرِهم، والضرّاء فيها ملهاة وقلّة مَوْجدة، فملازمة الإنفاق في هاتين الحالين تدلُّ على أنّ محبّة نفع الآخرين بالمال، الذي هو عزيز على النَّفس، قد صارت لهم خُلُقًا لا يحجبهم عنه حاجبٌ، ولا ينشأ ذلك إلّا عن نفس طاهرة،[1] وقد بُدِئ بالإنفاق لأنّه أشقُّ على النفس وأدلّ على الإخلاص.[2]

ومن الأمور الجديرة بالوقوف عندها في تركيب جملة الصِّلة، حذف المفعول به، فالفعل "أنفق" وما يشتق منه فعل متعدٍّ، فلم حُذِف المفعول هنا؟ لو نظرنا في أغراض حذف المفعول لوجدنا أنسَبَها في هذه الجملة هو إرادةَ العموم، فهم ينفقون كلَّ شيء، صغيرَ الأشياء وعظيمَها، ولكن أرى أنَّ الحذف، هنا، كانت دِلالته أكبرَ من مجرّد العموم، إذ أرى المقصودَ من وراء هذا الحذف أن يقف المؤمن أو قارئ الآية متأمِّلًا فيما يمكن أنْ ينفقه شخص في حال الضرّاء، وهو أَوْلى بالإنفاق عليه من غيره، لا أظنُّ أحدًا يتصوّر ما الذي يمكن أنْ ينفقه، وهذا بدوره يقود إلى التّفكير فيما يمكن أنْ ينفقه في حال اليسر والرّخاء، فإذا كان ينفق في حال الضُّرِّ، فلا غرابة في

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 91/4.

(2) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 464/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ينفق كلَّ ما لديه في حال السرّاء، ولعلَّ في هذا التأمّل حافزًا على أنْ يكون كلٌّ منّا مطبِّقًا لهذه الآية.

أمّا الدّلالة الزمنيَّة للفعل فأظنّها الحالَ الاستمراريَّة التّجدديَّة، إذ إنَّ الإنفاق كان في حالٍ مستمرَّة عند هؤلاء، هذا الاستمرار المتجدّد الذي قد يُخرِج دِلالة الفعل الزمنيّة إلى الإعراب عن حدث من قبيل الحقائق الثّابتة، كما نقول: "تشرق الشمس كلَّ صباح"، فكما أنّ عادة الشّمس الإشراقُ، فإنّ عادة هؤلاء الإنفاقُ.

النّمط الخامس: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

ورد هذا النّمط في سبع جمل كلُّها صلة لموصول حرفيّ: ثلاثٌ منها ماضية، وأربعٌ مضارعة، ويمثله جملة "يؤتيه" في قوله تعالى: "مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكتاب الْحُكْمَ والنُّبُوَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ" (آية: 79).

جاءت جملة الصِّلة مكوّنة من فعل مضارع متعدٍّ لمفعولين، وقد تأخَّر الفاعل عن المفعول الأول وجوبًا كونه ضميرًا متّصلًا يعود على "بشر"، ثم عطف على جملة الصّلة بجملة أخرى هي المقصودُ الأخذُ بها.

نزلت هذه الآية في نصارى نجرانَ ويهودِها حينما دعاهم الرّسول إلى الإسلام فأبوْا زاعمين أنّه يريد منهم عبادته كما عبدت النّصارى المسيحَ عيسى بنَ مريمَ.[1]

نلحظ في تركيب الجملة أنها سبقت بـِ "كان" ولام الجحود، ووجود هذا الأسلوب يفيد المبالغة في النّفي، ومعنى الآية: "ما كان لبشر آتاه الله الحكم والنبوة أن يقول..."، فالمنفيُّ في ظاهر هذه الآية إيتاءُ الحكم والنبوءة، ولكنّ المنفيَّ الحقيقيَّ هو القول للنَّاس بأن يكونوا عبادًا له من دون الله،[2] كما أنّ دخول "كان"، وتخصيص الكلام بحادثة وقعت مَعَ الرسول، قد قَلَبَا الفعل، الذي يكون في أصله مع "أنْ" دالًّا على المستقبل، إلى الزّمن الماضي.

---

(1) ينظر: ابن كثير: **تفسير القرآن العظيم**، 2/ 56 – 57.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 294/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط السّادس: الفعل + نائب الفاعل:

ضمَّ هذا النَّمط عشرين جملة: سبعَ عشْرةَ جملةً منها فعلُها ماضٍ، وجميعها صلة لموصول اسميٍّ، وثلاثٌ مضارعٌ فعلُها، كلُّها صلة لموصول حرفيٍّ، ويمثِّله جملة "قتلوا" في قوله تعالى: "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ" (آية: 169).

جاءت جملة الصِّلة مكوّنة من فعل ماضٍ مسند للمجهول، وفاعل ضميرٍ متَّصل يعود على "الذين" وجارّ ومجرور، وجاءت جملة الصِّلة في داخل أسلوب خطابٍ يُراد فيه النَّهيُ.

قد يكون الخطاب للنبيِّ – صلى الله عليه وسلَّم – تعليمًا له، وليعلِّم المسلمين، وقد يكون الخطاب للنَّاس عامّة،[1] جريًا على طريقة العرب في عدم إرادة مخاطَب معيّن.[2]

وقد قرأ كلُّ القُرّاء "قُتِلوا" بتخفيف التّاء، إلّا ابنَ عامر فإنّه قرأ "قُتِّلوا"،[3] بتشديد التّاء، للدِّلالة على الكثرة والمبالغة في القتل.

ويميل الباحث إلى أنّ هذه الآية قد نزلت في حقِّ كلِّ من يُقْتَلُ في سبيل الله، فيكون الفعل الماضي بذلك لا يدلّ على زمن محدود، وإنما يستوعب الأزمان جميعَها: ماضيَها، وحاليَّها، ومستقبلَها.

سادسًا: الجملة التّابعة لما لَا محلَّ له من الإعراب:

هي الجملة التي تأخذ حكم جملة سابقة لها في الكلام، مثل قولنا: سافر خالدٌ وقدم أخوه، فجملة "سافر خالد" جملة استئنافيَّة لا محلّ لها، وجملة "قَدِمَ أخوه" جملة معطوفةٌ عليها فتأخذ حكمها في عدم احتلال موقع من الإعراب.

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 479/1.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 165/4.

(3) ينظر: ابن مجاهد: **السبعة في القراءات**، تح: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص219

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سورة "آل عمران" وردت الجملةُ الفعليَّةُ تابعةً لجملة لا محلّ لها في سبعة وأربعين موطنًا، ثمانية وعشرون موطنًا منها كانت الجملة فيها فعليَّة ماضية، وتسعةَ عشَرَ موطنًا كانت الجملة فيها فعليَّة مضارعة، وقد توزَّعت الجملة التّابعة على سبعة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

ورد هذا النّمط في اثنتيْ عشْرةَ جملةً: سبعٌ منها ماضيةٌ، وخمسٌ مضارعةٌ، ويمثِّله جملة "ماتوا" في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ" (آية: 91).

جاءت الجملة موطنُ الدِّراسة "ماتوا وهم كفار" تابعةً لجملة صلةِ الموصول "كفروا"، وقد جاءت جملة ماضية، وجاء الفاعل فيها ضميرًا متّصلًا يعود على "الّذين"، وخُتِم تركيبها بجملة اسميَّة جاءت حالًا، أرى أنها أفادت التّخصيص.

سبق القول في هذا البحث عن أنّ الآية نزلت فيمن كفر ثم مات على الكفر ولم يَتُبْ، وهو عامٌّ في جميع الكفار،[1] وما يهمُّنا فيها، هنا، أمران: الأول زيادة الحال في تركيب الجملة التابعة "وهم كفار" الذي جاء ليبيِّن حال هؤلاء الذين ماتوا، أو جاء مخصِّصًا لهم، ليكون الكلام خاصًّا بمن مات على الكفر فقط دون غيره، إذ قد يكفر إنسان ثم يتوب قبل موته، والأمر الثَّاني دِلالة الزّمن، فقد جاء الفعل ماضيًا من حيث الصّيغة، لكنّه من حيث المعنى تجرَّد من الزّمن المحدّد، فالحكم هذا يشمل الماضيَ والحاضرَ والمستقبلَ دون تخصيص.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

ورد هذا النّمط في عشرين موطنًا: تسعة منها كانت الجملة فيها ماضية، وأحَدَ عَشَرَ موطنًا جاءت الجملة فيها مضارعةً، ويمثِّله جملة "ازدادوا" في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِم ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ" (آية: 90).

(1) ينظر في الصفحة الرابعة بعد المئة من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت جملة "ازدادوا كفرًا" تابعةً لجملة صلة الموصول "كفروا"، كشأن الجملة في النَّمط السّابق، وقد جاءت ماضيةً كذلك، وجاء الفاعل فيها ضميرًا متَّصلًا، وقد كان الفعل متعدِّيًا فنصب مفعولًا به هو "كفرًا".

وقد قلنا قبلًا: إنّ هذه الآيةَ اختلفت عن الجملة في النّمط الأول أنّها نزلت في اليهود، إذ كفروا بعيسى بعد إيمانهم بموسى، ثم ازدادوا كفرًا، بأنْ كَفَروا بمحمَّد والقرآن،[1] وقد ساغ العطف بالفاء لتباعد ما بين موسى ومحمد، عليهما السلام، وتكون، بناء على ذلك، دِلالة الفعل الماضي تنصرف إلى الماضي البعيد؛ إذ إنّ القرائن التاريخية محدِّدٌ من محدِّدات الزّمن.

النّمط الثّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

جاء هذا النّمط في آيتين فقط، وجاءت الجملة فيهما ماضية، ومن هاتين الآيتين قولُه تعالى: "فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى..." (آية: 39).

جاءت جملة "فنادته" معطوفة على جملة استئنافيّة في الآية السابقة هي: "هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ" (آية: 38)، وقد جاءت هذه الجملة معطوفة بالفاء، مكوّنةً من فعل ماض متعدٍّ، ومفعول به مقدّم وجوبًا ضميرًا متّصلًا، وفاعلٍ مؤخّر، وحال جملةٍ اسمية.

نلحظ في تركيب هذه الجملة التّابعة أنها عُطِفت بالفاء، والعطف بالفاء، كما نعلم، يراد به التَّعقيب، أي حدوث الأحداث تباعًا دون فواصل زمنيَّة، وهنا دلَّت الفاء على أنّ استجابة دعاء زكريَّا تمّ بعد دعائه مباشرة، ويزيد هذا المعنى تأكيدًا جملةُ الحال من المفعول به "وهو قائمٌ يصلِّي"؛ إذ المقصودُ منها بيان سرعة إجابته، لأنَّ دعاءَه كان في صلاته.[2]

ولمّا وردت هذه الجملة التّابعة في سرد أحداث حوار جرى في تاريخ معيَّن، كانت دِلالة الصّيغة الماضية هي الدّلالةَ على الماضي البعيد الذي يعود إلى تلك الفترة من الزّمن.

---

(1) ينظر في الصفحة الرابعة بعد المئة من هذا البحث.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 239/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الرّابع: المفعول به + الفعل + الفاعل:

ورد هذا النّمط في جملة واحدة فعلها مضارع، هي جملة "يظلمون" في قوله تعالى: "وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ" (آية: 117).

جاءت جملة "أنفسهم يظلمون" معطوفة على الجملة الاستئنافيَّة "وما ظلمهم الله"، فأخذت حكمها الإعرابيَّ، وقد تقدّم فيها المفعول على الفاعل، وجاء الفاعل ضميرًا متَّصلًا.

نزلت هذه الآية في معرض بيان مصير الكفار في كلِّ زمان ومكان، وليست تخصُّ كفارًا بعينهم، وإنّما هو حكم عامٌّ، فشبّه الله عملهم المتمثّل في إنفاقهم المعجب ظاهره، المخيِّب آخرُه، لمّا أحبطه الكفر، بهيئة زرع أصابته ريح باردة فأهلكته،[1] والضّمير في الجملة عائد على "الذين كفروا".

ما يلفت في الجملة التّابعة تقدّمُ المفعول على الفعل والفاعل فيها، ولعلّ القارئ يظنُّ أنّه تقدَّم للتَّخصيص، فأفادت ظلمهم هم لأنفسهم، ولكنّ الحقيقةَ غيرُ ذلك، إذ الكلام في الفعل باعتبار تعلّقه بالفاعل، وليس بالمفعول، أي ما ظلمهم الله، ولكن ظلموا أنفسهم، ولم يكن غرضُ التقديم إلا مراعاةَ الفواصل، وصيغة المضارع، هنا، للدِّلالة على التّجدد والاستمرار.[2]

النّمط الخامس: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

جاء هذا النّمط في جملتين كلتاهما ماضية، وإحدى هاتين الجملتين جملة "كفّلها" في قوله تعالى: "فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا" (آية: 37).

جاءت جملة "كفَّلها زكريّا" تابعة لجملة مستأنفة هي "تَقبَّلَهَا"، وقد جاءت من فعل ماضٍ، وفاعل ضمير مستتر، ومفعول به ضميرٍ متّصل، ومفعول به ثانٍ، وقد سبق الحديث عن مناسبة نزول هذه الآية.[3]

---

(1) المصدر السابق، 61/4.

(2) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 22/2.

(3) ينظر في الصفحة الخامسة والثلاثين بعد المئة من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرئت "كفَّلها" بتخفيف الفاء وتشديدها، وقرئت "أكفلها"،[1] والقراءتان بالتّشديد، وبزيادة الألف تدلّ على أنّ الفعل لله تعالى، بمعنى: ضمَّها إليه وجعله كافلًا لها وضامنًا لمصالحها،[2] وقد عُدَّت كفالة زكريَّا لمريمَ زيادةَ فضل لها، لأنّ المربِّيَ يُكسِب خُلُقَه وصلاحَه مُرَبَّاهُ.[3]

أمّا زمن الجملـــة فهو الماضي البعيد؛ ذلك أنّ القرينة التّاريخية قد وجَّهت السّياق إلى تلك الدّلالة.

النّمط السّادس: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

جاء هذا النّمط كسابقه، في جملتين كلتاهما ماضية، وإحداهما جملة "اتّقوا" في قوله تعالى: "لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ" (آية: 172).

جاءت جملة "اتّقوا" معطوفة على جملة "أحسنوا"، وهي جملة صلة، وتكوّنت من فعل ماضٍ، وفاعـــل ضـــمير متَّصل، ومفعـــول به محذوف في الظاهر، وقد مرَّ بنا مناسبة نزول هذه الآية.

يقول الزّمخشريّ عن حرف الجرِّ "مِنْ" في جملة "أحسنوا منهم": "للتَّبيين، لأنَّ الذين استجابوا لله والرّسول قد أحسنوا واتّقوا كلُّهم لا بعضُهم".[4]

أما الجملة التّابعة، فما جاء فيها على غير أصل العربيَّة هو حذف مفعول "اتّقى" وهو فعل متعدٍّ، ولعلَّ مرجع ذلك هو إرادة العموم الذي يفيد اتّقاء هؤلاء لربِّهم في كلِّ ما أمر ونَهَى، ليستحقّوا ما أعدّ لهم أيَّما استحقاق.

ولمّا كانت الآية تشير إلى حدث تمَّ وانقطع في الماضي البعيد، فإنّ دِلالة الفعل الزمنيّة هي الماضي البعيد الذي أوجبته القرينة التاريخية.

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 427/1.

(2) المصدر السابق، 427/1.

(3) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 235/3.

(4) الزمخشري: **الكشاف**، 480/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط السّابع: الفعل + نائب الفاعل:

جاء هذا النّمط في ثمانِي جملٍ: ستٌّ منها ماضية الفعل، واثنتان مضارعتا الفعل، ويمثّله جملة "ترجع الأمور" في قوله تعالى: "وَلِلَّهِ مَا فِي السَّـمَاوَاتِ وَمَا فِـي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَـعُ الْأُمُورُ" (آية: 109).

تكوّنت الجملة التابعة "تُرجَع" من جارٍّ ومجرور تقدّمَا على العامل، وفعل مضارعٍ مسند لغير المعلوم ونائب فاعل.

جاء الفعل مسندًا لغير المعلوم في جملتنا لمعرفة الفاعل، وهو اللّه – عزّ وجلّ – وقد تقدَّم الجارّ والمجرور للدّلالة على الاختصاص والتّوكيد، فإلى الله لا إلى غيره تعود الأمور، هذا الاختصاص الذي يؤدِّي بدوره إلى استقلاليَّة الله تعالى في الخلْق والأمر، وقد جاءت معطوفة على الجملة "ولله ما في السماوات وما في الأرض"، فقرّرت مضمونَها، فإنّ كون العالَمين عبيدَه ومخلوقَه ومرزوقَه يستدعي إرادة الخير بهم،[1] وهذا المعنى يجرِّد السِّياق من أيِّ زمن، فالزَّمن مطلق غير محدود بماضٍ أو حالٍ أو مستقبلٍ.

(1) ينظر: أبو السّعود: **تفسير أبي السعود**، 16/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثّاني: الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب:

هي الجمل التي تحلُّ محلَّ المفرد فتُعرَب بإعرابه، فتكون في موضع الخبر أو موضع المفعول به أو موضع المضاف إليه وما إلى ذلك، فيكون لها محلٌّ من الإعراب، وذلك بحسب الموقع الذي وقعت فيه.

وقد حُصِرت أقسام هذا النّوع من الجمل في سبعة، غير أنَّ ابن هشام رآها تسعةَ أقسام، وأضاف إليها الجملةَ المُستثناةَ والجملةَ المسندَ إليها، فمثال الأولى قوله تعالى: "لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ"،[1] فـ "مَنْ" مبتدأ و "يعذِّبه الله" خبر، والجملة في محلِّ نصب على الاستثناء المنقطع، ومثال الثّانية قوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"،[2] إذا أُعرِب "سواء" خبرًا، و"أنذرتهم" مبتدأً،[3] وهذان النّوعان لم يَرِدا في سورة "آل عمران".

وردت الجملة المثبتة لها محلٌّ من الإعراب في سورة "آل عمران" في مئتين وأربعة وعشرين موطنًا، أيْ ما نسبته (43.664%) من مجموع الجمل المثبتة، خمسة وتسعون موطنًا منها كانت الجملة فيها ماضيةً، أي ما نسبته (42.411%) من مجموع الجمل المثبتة التي لها محلٌّ من الإعراب، ومئة وتسعة وعشرون موطنًا منها كانت الجملة فيها مضارعة، أي ما نسبته (57.589%).

والجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، التي وردت في سورة "آل عمران"، هي:

أوَّلًا : الجملة الواقعة خبرًا:

موضعها رفع في بابي المبتدأ و"إنَّ"، ونصب في بابي "كان" ، و"كاد".

---

(1) الغاشية: 22-24.

(2) البقرة: 6.

(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 427/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وردت الجملة الخبريَّة في سورة "آل عمران" في اثنين وتسعين موقعًا: سبعة وعشرون موقعًا كانت الجملة فيها ماضية، وخمسة وستّون موقعًا كانت الجملة فيها مضارعة، وقد توزَّعت هذه الجمل على ستّة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

انتظم في داخل هذا النّمط خمس وعشرون جملةً، ثمانٍ منها ماضيةٌ، وسبعَ عشرةَ جملةً أخرى مضارعة، ويمثّله جملة "عهد إلينا" في قوله تعالى: "الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ". (الآية: 183).

جاءت جملة "عهد" خبرًا لـــ "إنَّ"، وقد جاءت فعليّة ماضية، وجاء الفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على "الله"، وزاد على المسند والمسند إليه شبهُ جملة جارٌّ ومجرور، ثم شبه جملة آخر جارٌّ ومجرور، وحرف الجرّ محذوف تقديره الباء، وهو موقع يُحذَف فيه حرف الجرِّ قياسًا، أيْ في حال كان المجرور مصْدرًا مؤوّلًا.

نزلت هذه الآية في جماعة من اليهود منهم كعبُ بن الأشرف، وحُيَيُّ بن أخطب، فقد زعموا أنَّ الله أوصاهم ألَّا يؤمنوا لرسول حتّى يذبح قربانًا فتأكله نار تنزل من السماء، فتلك علامة القبول، وقد كان هذا في زمن موسى حين ذُبِحَ أوّلُ قربان على النَّحو الذي شرَعه الله لبني إسرائيل، فخرجت نار من عند الربِّ فأحرقته، إلَّا أنَّ ذلك معجزة لموسى لا لسائر الأنبياء كما زعم اليهود، لأنَّ معجزات الرّسل تجيء على ما يناسب تصديق الأمّة، فأوحى الله إلى رسوله محمّد أنْ يخبرهم أنّكم كذَّبتم الرّسل الذين جاؤوكم بما تطلبون وتدَّعون، فلم قتلتموهم؟ لا شكّ في أنَّ ما جاؤوا به معاذيرُ باطلةٌ، لا لشيء سِوى عدم رغبتهم في الإيمان[1].

وممّا يُنظَر إليه في تركيب هذه الجملة الخبريّة أنَّها جاءت خبرًا لـــ "إنّ"، و"إنّ" تفيد التّوكيد، وهي يُؤتى بها لتأكيد مضمون الخبر، فكأنّ القائل قد أعاد الخبر مرّتين، ومناسبتُها في الكلام أنْ يكون المخاطَب متردّدًا في الحكم شاكًّا فيه، أو أنْ يكون منكِرًا لحكم الخبر، وهؤلاء

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 4/185-186.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنّهم يعلمون إنكار الرسول لما يدَّعون، فقد جاؤوا بها وقدَّموا شبه الجملة "إلينا"، وحقُّه التّأخّر عن شبه الجملة الآخر، ليحاولوا إقناع الرّسول بكذبهم، ولكنْ هيهات لما يريدون.

أمّا دلالة الزّمن المستخلصةُ من صيغة "فَعِلَ"، أي صيغة الماضي، فهي الدّلالة الزّمنيّة على الماضي البعيد، ذلك أنّ القرينة التّاريخيّة تحيلنا إلى ذلك الزّمان، حتّى لو لم تكن الصّيغة مشيرةً إليه.

النّمط الثّاني : الفعل + الفاعل + المفعول به :

ورد هذا النّمط في ثلاث وأربعين جملة: ثلاثَ عشرةَ جملةً منها ماضيةٌ، وثلاثون مضارعةٌ، ويمثّله جملة "يخلق" في قوله تعالى: "قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ"(الآية: 47) .

جاءت جملة "يخلق" خبرًا للمبتدأ (الله)، وجاءت فعلية مضارعة، وجاء الفاعل ضميرًا مستترًا، وكان الفعل متعدّيًا فنصب مفعولًا به.

سبق الحديث عن مناسبة هذه الآية حين تحليل جملة من جمل جواب الشَّرط غير المحتلَّة مكانًا من الإعراب، وما نحن دارسوه هنا جانب آخر يتعلق بجملة الخبر، فما يلفت فيها قوله "يخلق" بعد أن قال في قصة زكريَّا: "قَالَ كَذَلِكَ اللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ"، (آية:40) فلم يقل: يفعل، فما علّة ذلك؟ الرَّاجح عندي أنَّ الأمر كان في قصَّة زكريَّا أيسرَ منه في قصَّة عيسى، وكلٌّ على الله يسير، فنحن نقول: نفعل ما نشاء، ولا نقول: نخلق ما نشاء، فالفعل الأوَّل أيسر من الأخير، ولا شكَّ في أنَّ الإيجاد من أبوين أسهل من الإيجاد من أمٍّ بلا أبٍ، فجعل تعالى الفعل الأيسر في نظرنا مع الأمر الأيسر، وجعل الفعل الأصعب مع الأمر الأصعب.

أمَّا الدّلالة الزَّمنية في الجملة الخبريَّة، فسواء أُنظِرَ إلى قضيّة عيسى منفصلة عن غيرها، أمْ نُظِرَ إلى عمليَّة الخلق منفصلةً عن أيِّ حادثة، فصيغة الفعل هنا تدلُّ على الاستمرار في الأزمنة الثلاثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الثّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

كان حظُّ هذا النّمط قليلًا في سورة "آل عمران"؛ إذ ورد مرّتين فقط، وكانت الجملة في كلتيهما ماضيةً، وإحدى هاتين الجملتين جملة "قد أهمَّتهم أنفسهم" في قوله تعالى: "وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ". (الآية: 154) .

جاءت الجملة خبرًا عن المبتدأ "طائفة"، وقد ساغ الابتداء به لوصفه بمحذوف دلَّ عليه السّياق، أي: من غيركم بدليل: "يغشى طائفة منكم"[1]، وقد جاءت هذه الجملة مصدّرة بـــ"قد" التي لها دلالتها، وجاءت الجملة ماضية، والفاعل متأخّرًا عن المفعول وجوبًا، كونَ الأخير ضميرًا متّصلًا.

سبق الكلام في هذا البحث على ظروف هذه الآية وأجوائها، فقد نزلت في أحداث غزوة أحد، وجملتنا تتحدّث عن موقف المنافقين، وقلنا: إنّ معنى "أهمَّتْهُم" قد يكون من الهمِّ، وقد يكون من الأهمية.[2]

لعلّ أوّلَ ما يجب الإشارة إليه عند الكلام على تركيب هذه الجملة هو أنّ الآية تجعل القارئ كأنّه في حدث المعركة، أي كأنّ الزّمن هو الزّمن الحاليّ، وعلى هذا ينبغي دراستها، فدخول "قد" على الجملة الماضية أفاد تقريب الحدث من الحال، فالحال في هذه الآية هو نزول النّعاس أمنةً يغشى طائفة المؤمنين، والحدث القريب من الحال هو وقوع الهَمّ أو الأهمية في نفوس المنافقين، كما أفادت "قد"، هنا، التحقيق فجعلت الجملةَ مؤكَّدةً.

النّمط الرّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

ورد هذا النّمط في أربعة عشر موقعًا، موقعان منهما كانت الجملة فيهما ماضية، واثنا عشَرَ موقعًا جاءت الجملة فيها مضارعة، ومن جمل هذا النّمط جملة "يحيي" في قوله تعالى: "وَاللهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ" .(الآية: 156).

---

(1) ينظر: الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 549/4.

(2) ينظر في الصفحة الخمسين بعد المئة من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت جملة "يحيي" خبرًا عن المبتدأ لفظ الجلالة "الله"، وقد جاءت جملة فعلية مضارعة، وجاء الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ، والمفعول به محذوفٌ لغرض بلاغيّ.

جاءت جملة الخبر موضعُ الدّراسة الواردة في جملة استئنافيّة، في سياق آيةٍ نَهى الله فيها المؤمنين أنْ يكونوا كالمنافقين، حين نصحوا فريقًا من المؤمنين بعدم الخروج إلى القتال، فخرجوا، فقُتِلوا، فلما علم المنافقون بمقالتهم قالوا: "لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا"[1]، فاعتقد هؤلاء المنافقون لبعدهم عن ربّهم أنّ الظّروف والأحوال هي التي تميت الإنسان أو تبقيه حيًّا، وتناسوْا أنّ كلَّ شيء إنّما هو بقضاء الله.

حين ذاك جاءت مناسبة هذه الجملة "والله يحيي ويميت" ردًّا لقولهم، أيْ دحضًا له، فالله هو المؤثِّر في الحياة والممات، لا الإقامةُ والسّفر، فإنّه تعالى قد يحيي المسافرَ والغازيَ، ويميت المقيمَ والقاعدَ[2].

لقد ناسب السّياقَ تقدّمُ الاسم، وهو لفظ الجلالة "الله" على الفعل يحيي، ذلك أنّ المنافقين ينكرون قدرة الله على إحياء الموتى، فقدرته غير مظنونة عندهم، فتقدّمَ الاسمُ للدّلالة على أنّ الله هو القادر والمسبّب وحده.

أمّا حذف المفعول، فأرى الغرضَ البلاغيَّ منه، هو عدمَ تعلّق الفعل بذكره، ذلك أنّ المتكلّم إنّما يريد إثبات الفعل للفاعل، أو نفيَه عنه على الإطلاق، دون ملاحظة تخصيصه بمن وقع عليه، وفي هذه الحال يُنَزَّلُ الفعل المتعدّي منزلة اللّازم، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ"،[3] إذ المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أنْ يُقصَد النّصُّ على معلوم[4]، وجملتنا قد ناسبها هذا الكلام – كما أحسب – فالموقف موقف تفرّد الله – سبحانه وتعالى – بالإحياء والإماتة دون النّظر إلى من يحيي اللهُ ومن يميتُ.

---

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 141/4.

(2) ينظر: البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 94/4.

(3) الزمر: 9.

(4) ينظر: الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص154.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمَّا كانت الجملة تدلّ على حقيقة مسلَّم بها، هي قدرة الله، لم يكن لصيغة "يفعل" أدنى وجهة زمنيّة، فالله يحيي ويميت ما دام يشاء، وكيف يشاء.

النّمط الخامس: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

شمَل هذا النّمط ثلاث جمل: اثنتان منهما مضارعتان، والأخرى ماضيةٌ، وإحدى هذه الجمل جملة "يوفِّيهم" في قوله تعالى: "وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ". (الآية: 57).

جاءت الجملة الخبريّة خبرًا للمبتدأ "الَّذين آمنوا"، وجاء الفعل مضارعًا متعدّيًا إلى مفعولين، وجاء الفاعل ضميرًا مستترًا، والمفعول الأوّل ضميرًا متّصلًا، والمفعول الثّاني اسمًا ظاهرًا مضافًا، وقد جاءت الجملة بعد الفاء الرّابطة التي عدَّها النّحاة واقعةً في جواب شرط "أمّا" التي كانت بمعنى "مهما يكن من شيء" عندهم، إلّا أنّ سمير استيتيّة أخرجها من الشّرط، ولم يجعلها منه، ولا من شِعب قريب، وأورد برهانه على ذلك[1]، وقد نزلت هذه الآية في معرض المقارنة بين فريقين: فريق آمن بعيسى، وفريق كفر به.

أما دلالة صيغة "يفعل" الزّمنيّة في هذه الجملة، فهي، ولا شكّ، الدّلالةُ المستقبليّة، ذلك أنّ الجزاء والحساب يكونان في الآخرة، والآخرة زمن سيأتي.

ولعلّ قارئ هذه الآية يستوقفه إسناد جملة الخبر إلى الغائب بعد أنْ كانت مسندة إلى المتكلّم في الموقف المقابل لهذا الموقف في قوله تعالى: "فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ"، (آية: 56)، فلمَ لمْ تكن كسابقتها؟ لعلَّ الجواب عن ذلك أنَّ المؤمنين لا يزالون يعملون ما داموا أحياء، والأجر يوفّى بعد العمل لا قبله، وأجر هؤلاء الحقيقيّ سيوفَّى في الآخرة، فناسب غيابَ توفية الأجور إسنادُ الفعل إلى الغائب، أما الذين كفروا فقد كان في سياق الحديث عنهم قوله "في الدنيا"، الأمر الذي يدلّ على استحقاقهم العذابَ في الدّنيا، فليس جزاؤهم

(1) ينظر: استيتية: **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية**، ص9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غائبًا، ولذلك أنهى التّعبيرُ الإلهي الحديث عن الكفّار، ثم ابتدأ كلاما آخر عن المؤمنين، فلم يقل: والذين آمنوا، وإنّما قال: وأمّا الذين آمنوا، ليبعد الكلام الأوّل عن الثّاني.

النّمط السّادس: الفعل + نائب الفاعل:

ورد هذا النّمط في أربعة مواقع كانت الجملة فيها كلّها مضارعةً، ومنها جملة "يُنظَرون" في قوله تعالى: "وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ". (الآية: 88).

جاءت جملة "ينظرون" خبرًا للمبتدأ "هم"، وقد جاءت مكوّنة من فعل مضارع مسند إلى غير المعلوم، للعلم بالفاعل، وجاء نائب الفاعل ضميرًا متّصلًا.

قيل: إنَّ هذه الآية نزلت في الحارث بن سويد الأنصاريّ، من بني عمرو بن عوف الذي ارتدَّ والتحق بقريش، وقيل بنصارى الشّام، ثم كتب الى أهله يسألهم هل من توبة، فسألوا الرّسول فنزلت الآيات: "وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (الآيات: 85 – 89)، فأسلم ورجع إلى المدينة[1].

وأرى أنَّ الآياتِ، وإنْ نزلت في الحارث بن سويد تحديدًا، إلَّا أنّها تصلح لأي مؤمن نهج نَهْجَه.

ومن حيث الدّلالة الزّمنيّة فقد ذهب ابن عاشور إلى أنَّ اللعنة لا يظهر أثرها إلَّا بعد الموت[2]، الأمرُ الذي يجعل دلالة الجملة الزمنيّة دلالة مستقبليّة، والضّمير في قوله "خالدين فيها" عائد على جهنَّمَ لأنها معروفة من المقام، كقوله: "حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ"[1]، وقوله: "كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 304/3.
(2) المصدر السابق، 73/2.
(1) ص: 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التَّرَاقِيَ"[1]، والمقصود بقوله "ينظرون" –كما أرى– أنه لا يُنظَر إليهم نظرًا بالعين، فـ"نظر" فعل يتعدّى بنفسه، كما يتعدّى بـ"إلى"، وهو كناية عن تحقير شأن هؤلاء.

ثانيًا: الجملة الواقعة حالًا:

الأصلُ في الحال والخبر والصّفة الإفرادُ، وقد تقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصّفة، ولا بدَّ فيها من رابط، وهو إمّا ضمير، نحو: جاء زيدٌ يدُه على رأسه، أو واوٌ علامتُها صحّةُ وقوع "إذ" موقعها، نحو: جاء زيد وعمرٌو قائمٌ، إذِ التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضّميرُ والواوُ معًا، نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رحلةً[2].

وفي سورة "آل عمرانَ" جاءت جملة الحال خمسَ عشْرةَ مرّةً، كانت الجملة ثلاثَ عشْرةَ مرّةً مضارعةً، ومرّتين ماضية، ولعلَّ من الطبيعي أنْ تكون الكثرة لجملة الفعل المضارع، ذلك أنَّ الجملة الحاليّة تكون مصاحبة للكلام أو قريبة منه، وقد توزّعت هذه الجمل على خمسة أنماط، هي:

النّمط الأوّل : الفعل + الفاعل:

ورد هذا النّمط ثلاثَ مرّات كانت الجملة في موقع واحد ماضية، والموقعان الآخران كانت الجملة الحاليَّة فيهما مضارعة، ويمثّله جملة "يصلِّي" في قوله تعالى: "فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ". **(الآية: 39)**.

جاءت جملة الحال "يصلّي" جملة مضارعة، وجاء الفاعل ضميرًا منفصلًا، وزاد في الجملة جارٌّ ومجرور متعلّقان بـ"يصلِّي"، وصاحب الحال زكريَّا – عليه السلام – في قيامه في صلاته.

---

(1) القيامة: 26.

(2) ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 278/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعلَّ النّداء الذي كان من زكريّا لربّه، ونداء الملائكة له، كلُّ ذلك في هيئة الحوار ينقلنا إلى اللّحظة التي كان فيها هذا الحوار، وكأنَّ كلَّ شيء يحدث الآن، وجملة الحال "يصلّي" تحدّد زمن قيامه بالوقت الحاضر، كلُّ ذلك يدلّ على سرعة استجابة دعاء سيدنا زكريّا – عليه السّلام – لأنَّ دعاءه كان في صلاته، وقد جاء الجارُّ والمجرور يدلّان على تخصيص مكان صلاة زكريّا في المحراب.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

ورد هذا النّمط في سبع جمل، كلُّها مضارع، ومنها جملة "نوحيه" في قوله تعالى: "ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ". (الآية: 44).

جاءت جملة الحال مكونة من فعل مضارع متعدٍّ، وفاعل ضمير مستتر، ومفعول به ضمير متَّصل، وجار ومجرور يشيران إلى الموحَى إليه.

وقد اختلف النّحاة والمفسّرون في الفعل "أوحى"، أهو متعدٍّ بنفسه أم بحرف جرّ؟ وإنْ كان متعدّيًا بحرف، أهو اللّام أم "إلى"؟ ولعلَّ في ما ذهبت إليه بنت الشاطئ إجابةً عن هذه التّساؤلات، وخلاصةً لِمَا قد يَحَارُ فيه المرء من أمر هذا الفعل، تقول بنت الشاطئ: "فيما استقرأْنَا من مواضع استعماله – أي القرآن – للفعل "أَوْحَى"، نرى أنَّ الموحَى به يتعدّى إليه الفعل بنفسه، كما في قوله تعالى: "ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ"، وهي موضع دراستنا، أمّا الموحَى إليه فيتعدّى الفعل إليه بحرف الجرّ "إلى" إذا كان من الأحياء، كقوله تعالى "وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ"[1]، وأمّا الجماد فلا يتعدّى الوحي إليه بالحرف (إلى) بل بالحرف (في)، كما في قوله تعالى: "وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا"[1]، أيْ بثَّ فيها ما فيه نظامُها، فعدَّى الفعل بـــ "في" الظّرفيّة التي تدلُّ على التمكين، أو بـــاللّام، كما في قوله تعالى: "بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا"[2]، لأنَّ الضّمير في "لها" يعود على

(1) النحل: 68.

(1) فصلت: 12.

(2) الزلزلة: 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرض"[1]، وأرى أنَّ ما ذهبت إليه هو الصّواب، ذلك أنَّ استعمال "أوحى" في القرآن كان على النّحو الذي ذكرته، ولست أرى الصّواب حليفًا لمن ذهب غيرَ مذهبها، ولو كان متقدّمًا عليها، فلست أوافق الأخفش، مثلًا، حين ذهب إلى أنَّ اللّام في قوله: "أوحى لها" بمعنى "إلى"، أيْ أوحى إليها[2].

سُبِقَت جملة الحال بجملة "ذلك من أنباء الغيب"، وهي جملة تشير إلى ما تقدَّم من قصص امرأة عمران وابنتها مريم وزكريّا ويحيى، والمعنى: أنَّ هذه القصص وصلت إليك من جهة الوحي، إذ لست ممَّن درس الكتب، ولا صحب من يعرف ذلك. [3]

ولعل سائلًا يسأل: كيف جاء الفعل في صيغة المضارع، والإيحاء قد تمَّ وانتهى؟ قيل: إنَّ صيغة الاستقبال للدّلالة على أنَّ الوحي ما زال يوحِي، ولم ينقطع. [4]

وأودّ أنْ أشير في نهاية حديثي عن هذه الجملة أنّها جاءت تؤكِّد مضمون جملة، وهذا النّوع من الأحْوال يُسمَّى حالًا مؤكِّدة لمضمون الجملة. [5]

النّمط الثّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

ورد هذا النّمط مرّة واحدة، في جملة ماضية مقترنة بـــ " قد"، هي جملة "بلغني الكبر" في قوله تعالى: "قَالَ ربِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ". (الآية: 40).

جاءت جملة الحال مقترنة بـــ "قد"، وقد تكوّنت من فعل ماضٍ ومفعول به ضمير متّصل تقدَّم على الفاعل وجوبًا، وفاعل مؤخّر.

---

(1) بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن: **التفسير البياني للقرآن الكريم**، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1974، 91/1.

(2) ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، تح: عبد الأمير محمد أمين الورد، ط1، عـالم الكتـب، بيـروت، 1985، 741/2.

(3) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 457/2.

(4) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 368/1.

(5) ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 276/2-277.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نزلت هذه الآية في مقام دعاء زكريّا ربَّه أنْ يرزقه ولدًا، فلمَّا تمَّ له ذلك سأل متعجِّبًا، غير شاكٍّ في صدق الوعد، يريد تعرُّفَ إمكان الولد،[1] أيولَد من صُلبه أم من بَنِيه؟ لأنَّه كان كبير السّنّ، أيولد من امرأته العاقر أم من غيرها؟ وقيل: إنَّ هذا السّؤال جاء على سبيل استعظام قدرة الله تعالى.[2]

أمّا ما يتعلّق بجملة الحال من حيث تركيبُها، فنراها اقترنت بـــ "قد"، وأظنّ اقترانها لأمرين: تأكيدِ الكلام، فزكريَّا يؤكّد بلوغه سنًّا كبيرة، وتقريبِ الماضي من الحال، إذ إنَّ جملة الحال تدل على الهيئة حينَ الكلام، فحالُ زكريّا حين استفسر عن كيفيّة الولد، أنَّه كان شيخًا كبيرًا، فطابقت دلالةُ جملة الحال الزّمنيّة الدّلالةَ الزمنيّة للكلام، فدخول "قد" قرَّب الماضيَ من الحال.

النّمط الرّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

ورد هذا النّمط في ثلاثة مواقع، كانت الجملة فيها مضارعة، ومنها جملة "تبوِّئ" في قوله تعالى: "وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ".(الآية: 121).

جاءت جملة الخبر مكوَّنة من فعل مضارع متعدٍّ لمفعولين، وفاعلٍ ضمير مستتر يعود على الضّمير المتّصل في "غدوت"، ومفعولين، وجارٍّ ومجرور.

نزلت هذه الآية عَقِبَ معركة أحد، والخطابُ للنبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – وانتصبت "إذ" على المفعوليّة، والتّقدير: واذكر إذ غدوت، والغدوُّ هو الخروج وقت الغداة، و"من أهلك" أي من بيت أهلك، والأهل الزّوج، وهي عائشة – رضي الله عنها – و"تبوّئ" تجعل مباءً، أي مكان بوء، أي تسوّي للمؤمنين مقاعد للقتال.[1]

---

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 3/241-242.

(2) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 2/450.

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 4/71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمَّا كانت جملة "تبوّئ" جملة حاليّة، كانت دلالتها الزّمنية حاليّة، فإنْ قيل: كيف، والكلام قد انتهى في الماضي؟ قيل: إنَّ الجملة الحاليّة تدلّ على الحال من حيث إنَّها تطابق زمن الحدث، فالرّسول– وهو صاحب الحال، إذ إنَّ الضمير في "غدوت" يعود عليه – كانت حالُه أنَّه يبوئ للمؤمنين مقاعد للقتال في الآنِ الذي غدا فيه.

النّمط الخامس: الفعل + نائب الفعل:

تَمَثَّلَ هذا النّمط في جملة واحدة مضارعة، هي جملة "يُدعَون" في قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ". (الآية: 23).

جاءت جملة الحال مكوَّنة من فعل مضارع مسند إلى غير المعلوم، وفاعل ضمير متَّصل، وشبه جملة جارّ ومجرور، وجاءت حالًا من "الَّذين أوتوا نصيبا".

سبق الحديث في هذا البحث عن سبب نزول هذه الآية وظروفها[1]، ومحورُ الحديث، هو جملة "يدعون"، وقد جاءت حالًا في معرض أسلوب استفهاميّ يُراد منه التّقرير والتّعجب، وقد أعربت جملة "يدعون" حالًا باعتبار ضميمة ما عطف عليها، وهو قوله :"ثم يتولّى فريق منهم"، لأنَّ ذلك هو العجيبُ، لا أصل دعوتهم إلى كتاب الله.[2]

وأرى بناءَ الفعل لغير المعلوم في هذه الجملة لعدم تعلّق الفعل بذكر الفاعل، فالمتكلّم، وهو الله، عزّ وجلّ، يريد إثبات دعوتهم وعدم إجابة معظمهم إلى الدّعاء، ثم إنَّ هناك أمرًا آخرَ، هو العلم بالفاعل من جهتين: أنَّ الله هو القائل، والله بكلّ شيء عليم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنَّ المقام يدلُّ على أنَّ الدّاعيَ هو النّبي محمّد – صلّى الله عليه وسلّم – فهو من كان يدعو إلى الإسلام.

(1) ينظر في الصفحة المئة من هذا البحث.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 209/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجملة الثّالثة: الجملة الواقعة مفعولًا:

محلُّها النّصب إنْ لم تنب عن فاعل في باب القول، وأنواعها: جملة مقول القول، وهو النّوع الوحيد الوارد في سورة "آل عمران"، وجملة المفعول الثّاني والثّالث لـــ "ظنّ" وأخواتها، و"أعلم" وأخواتها، نحو: ظننته عاد من سفره، وأعلمت خالدًا محمّدًا سيعود، والجملة المعلقة سواءٌ أكان الفعل المعلّق من باب "ظنّ" أم غيره ممّا يصح تعليقه، نحو: سأل، شكَّ، فكَّر، تردَّد، تبيَّن، امتحن، وغيرها.[1]

وقد كان ورود جملة المفعول به خبريّة في سورة "آل عمران" قليلًا، إذ وردت في سبعة مواطن فقط، كانت الجملة في ستّة منها ماضيةً، وانفرد موقع واحد بجملة مضارعة، وقد توزَّعت هذه الجمل على أربعة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على أربع جمل، كلُّها ماضٍ، منها جملة "صدق الله" في قوله تعالى: "قُلْ صَدَقَ اللهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ".(الآية: 95).

جاءت جملة المفعول مكوَّنة من فعل ماض لازم، وفاعل ظاهر، وقد جاءت مفعولًا لفعل بصيغة الأمر.

اختُلِفَ في مقصوده تعالى في قوله "صدق الله"، فقيل: إنَّ المقصود صدقُ اللهِ فيما أخبر به من شأن تحليل الطّعام وتحريمه، وقيل: في سائر ما تقدَّم هذه الآيةَ، وقيل: في أنَّ محمّدًا على مِلَّةِ إبراهيمَ، وإبراهيمُ كان مسلمًا، وقيل: في أنَّ إبراهيم ما كان يهوديًّا ولا نصرانيًّا، واستحسن صاحب البحر المحيط – وأذهب معه فيما استحسن – أنْ يكون المقصودُ صِدقَ اللهِ في جميع ما أخبر به في كتبه المنزلة[2]، وقد يعترض معترض فيقول: إنَّ المقصود في هذا المقام أنَّ الله صدق في كون إبراهيمَ حنيفًا مسلمًا وحسب، ذلك أنَّ الآية تنتهي بقوله: "فاتّبعوا ملّة إبراهيم

(1) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 412/2.

(2) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 3/4-5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حنيفًا"، أي أنّه صدق في هذا فاتّبعوه، وأرى – وإنْ كان في المقام وجه للاعتراض – أنَّ هذا لا يقوم دليلًا على حصرِ مراد الآية بصدق الله في حنيفيَّة إبراهيم – عليه السّلام – لا لشيء سوى أنّي لمْ أرَ وجهًا مقبولًا في القول: إنَّ الله صادق في كذا وكذا، فهو – سبحانه وتعالى – أصدقُ الصّادقين في كلِّ ما ورد في كتبه المنزلة.

ولمَّا كنت قد انتهيت إلى ما سبق من معنى في الآية، فإنّي أرى تجرد صيغة "فعل" من الدّلالة على زمن محدّد، فصدقُ اللهِ أمرٌ دائمٌ مستمرٌّ في الماضي والحاضر والمستقبل.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

مَثَّلَت هذا النّمطَ جملةٌ واحدةٌ ماضيةٌ، هي جملة "أَسْلَمْتُ وجهي" في قوله تعالى:"فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ". (الآية: 20).

جاء تركيب جملة المفعول به من فعل ماض، وفاعل ضمير متَّصل، ومفعول به مضاف إلى ضمير، وجارّ ومجرور متعلقينِ بـــ "أسلمت".

بدأت الجملة بأسلوب شرط فعلُه "حاجَّ"، وأكثر استعمال هذا الفعل في معنى المخاصمة بالباطل، ومثل جملتنا قولُه تعالى: "وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ"[1]، وقولُه: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ"[2].

اختلف المفسّرون في موطن المحاجة، ومَن الذي حاجَّ الرّسول، فذكر أبو السّعود أنَّ الآية شاملةٌ لليهود والنّصارى كافّةً، وموطنُ المحاجة كونُ الدِّين عند الله الإسلامَ[3]، وهو ما ورد في آية قبل هذه الآية، وذهب صاحب التّحرير والتّنوير إلى أنَّ ضمير الجمع في "حاجّوك" عائدٌ إلى غير مذكور في الكلام، بل معلوم من المقام، وهو مقام نزول السّورة، أي قضيّة وفد

---

(1) الأنعام: 80.

(2) البقرة: 258.

(3) أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 349/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نجران، فَهُمُ الذين اهتمّوا بالمحاجَّة حينئذ، أمَّا المشركون فقد تباعد ما بينهم وبين الرّسول بعدَ الهجرة، وأمّا اليهود فقد تظاهروا بمسالمة المسلمين في المدينة[1].

ولعلَّ في جملتنا أمرًا بلاغيًّا يتمثّل في قوله: "أسلمت وجهي"، والمقصود النّفسُ كلُّها، وقد عُبِّرَ بالوجه لأنّه أشرف الأعضاء الظّاهرة، ومظهر القّوة والمشاعر، ومجمع معظم ما تقع به العبادة من السّجود والقراءة، وبه يحصل التّوجّه إلى كلِّ شيء، وهذا لون من ألوان المجاز المرسَل، علاقتُه علاقة جزئيَّة، لأنه أطلق الجزء وأراد المجموع[2].

ولمَّا كان الشّرط يقتضي المستقبل، فإنَّ المراد بالفعل "حاجّوك" الاستمرارُ على المحاجَّة، أي فإن استمرَّ وفد نجرانَ، أو غير المسلمين كافَّةً، فقل لهم قولًا فصلًا جامعًا للفرق بين دِينك الذي أُرسلت به، وما هم متديّنون به، فمعنى "أسلمت وجهي لله" أخلصت عبوديّتي له لا أُوجِّه وجهي إلى غيره، فالمُراد أنَّ هذا هو كُنْهُ الإسلام، وتبيَّن أنَّه الدِّين الخالص، وأنَّهم لا يلقون تديّنهم على هذا الوصف[3]، وقد كان دور الجارِّ والمجرور دورًا رئيسًا في توجيه دلالة هذه الجملة، معَ أنّه من وجهة نظر النّحاة، وقولُهم حقٌّ، فضلةٌ، فقد خصَّص إخلاص العبوديّة والإسلام لله دون غيره، فلو بقي الفعل "أسلمت" دون جارٍّ ومجرور يتعلَّقان به، لخِيضَ في دلالة هذه الجملة.

أمَّا عن الدّلالة الزّمنيّة، فزمن الفعل "حاجُّوك" ما دام متعلّقًا بشرط، فإنه يفيد المستقبل الاستمراريّ، أما دلالة الفعل "أسلمت" فلست أراها تتعلّق بزمن معيّن، وإنّما أرى تجرّدها من الزّمن، لأنَّ الفعل (أسلم) يجب أن يشمل كلَّ نقطة زمنيّة.

---

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 200/3.

(2) ينظر: عتيق، عبد العزيز: **علم البيان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1974، ص 159–160.

(3) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 202/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الثّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

ورد هذا النمط مرَّة واحدة في جملة ماضية، هي جملة "قد جاءكم" في قوله تعالى: "قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ" .(الآية: 183).

جاءت جملة المفعول به ماضيةَ الفعل، والمفعولُ متقدّمًا على الفاعل وجوبًا، كونَه ضميرًا متّصلًا، والفاعل جاء متأخّرًا ومنكَّرًا، وفضُلَ في التّركيب زيادةً على المفعول الجارُّ والمجرور "من قبلي"، والجارُّ والمجرور "بالبيّنات"، وكلاهما متعلّق بالفعل "جاء"، كما تقدَّم الجملةَ حرفُ التّوكيد "قد".

سبق الحديث عن ظروف هذه الآية والآيات التي سبقتها، من أنّ اليهود زعموا وِصاية الله لهم، بعدم الإيمان برسول حتّى يأتيهم بالقربان[1].

نرى أنَّ الجملة ابتدأتها (قد)، وهي حرف من بعض فوائده التّوكيدُ، وأراها هنا أكَّدت جملة "جاءكم رسل"، ولهذا التّوكيد نفسِه دلالةٌ، هي الكشفُ عن كذب هؤلاء القوم الذين لا يريدون اتِّباع الحقّ، فهم يختلقون الأكاذيب من أجل ذلك، كما أنَّها دلّت على التّقريب كذلك، تقريبِ الماضي من الحاضر، ووجه ذلك التّقريب، عندي، أنَّ هؤلاء لمَّا كذَّبوا الرّسل الذين جاؤوا قبل النبيّ محمّد، واستمرّوا على كفرهم حتّى مجيئه صهروا الزّمن بصنيعهم هذا، فما أشبهَ ما فعلوه مع النبيّ بما فعلوه معَ مَن قبلَه، وكأنَّه لم يكن زمن بيْن هؤلاء الرّسل، والرّسول محمّد، والله تعالى أعلم.

النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على جملة واحدة مضارعة، هي جملة "ستُغْلَبُونَ" في قوله تعالى: "قُلْ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ". (الآية: 12).

(1) ينظر في الصفحة الرابعة والستين بعد المئة من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت جملة المفعول به مكوَّنة من فعل مضارع مسند إلى غير المعلوم، ونائبِ فاعلٍ ضميرٍ متَّصلٍ، هو واو الجماعة، وتقدَّمَ ذلك كلَّه حرفُ السّين.

ذكر الزّمخشريُّ أنَّ هذه الآية نزلت في مشركي مكّة، وأنها نزلت قبل وقعة بدر[1]، فوقعة بدر زمن لم يكن آتيًا موعدُه عند نزول هذه الآية، فهي زمن مستقبل، أيْ أنَّ الدّلالة الزّمنيّة للفعل المضارع هي الدّلالة المستقبليّة، وقد زاد هذه الدّلالة وضوحًا دخولُ حرف السّين، وهو حرف موضوع لتخليص الفعل المضارع للاستقبال، كما أنَّه يخصّص مستقبلًا هو المستقبل القريب، وهو يفيد إضافةً إلى دلالته المستقبليّة القريبة، التّوكيدَ، فعندما اقترن بالفعل "تغلبون" كانت الغلبة أكيدةً، وقد تحقّقت هذه الغلبة في معركة بدر، ولو نظرنا إلى دلالة الفعل "تغلبون" بعين الزّمن الذي نعيشه، لكانت دلالته تنصرف إلى الماضي البعيد، لكنْ لا ينبغي النّظر إليها بعين الحاضر.

الجملة الرّابعة: جملة المضاف إليه:

محلُّها الجرُّ، وقد وردت في سورة "آل عمران" في ثمانية وعشرين موقعًا، واحد وعشرون موقعًا كانت الجملة فيها ماضيةَ الصّيغة، وسبعةُ مواقعَ كانت الجملة فيها مضارعةَ الصّيغة، وقد توزَّعت هذه الجمل على ثلاثة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على عشْر جمل: سبعٌ منها ماضيةٌ، وثلاثٌ مضارعةٌ، ويمثِّله جملة "يختصمون" في قوله تعالى: "وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ". (الآية: 44).

تألَّفت جملة المضاف إليه من فعل مضارع، وفاعل ضمير متّصل، وقد أضيفت إلى ظرف الزّمان "إذ"، و"إذ" ظرف زمان يُضاف إلى الجملة وجوبًا، ويضاف إلى الجملتين الفعليّة والاسميّة على السّواء، وتنصرف دلالة الفعل معه إلى الزّمن الماضي[2]، وقد يكون ظاهرُ دلالة

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 414/1.

(2) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 419/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجملة مستقبلًا، كما في قوله تعالى: "فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ"[1]، ولكنِّي أذهب في ذلك معَ مَن أنكر هذا القول، وأجاب عن مثل هذه الآية بأنَّ الأمور المستقبليَّة لمَّا كانت في أخبار الله تعالى مُتيقَّنةً مقطوعًا بها عُبِّرَ عنها بلفظ الماضي، وبهذا يبقى "إذ" دالًّا على الماضي. [2]

ولا شكَّ في أنَّ "إذ" في جملتنا صرفت دلالة الفعل "يختصمون" إلى الماضي، وهو التَّخاصم في شأن مريم، إذ إنَّ هناك شبه جملة مقدَّرًا، أي يختصمون في شأنها – شأن مريم – ولعلَّ لسائل أنْ يسأل: لمَّا كانت دلالة الفعل ماضيةً، فلمَ جاء مضارعَ المبنى؟ ويميل الباحث في الإجابة عن هذا السؤال إلى أنَّ الفعل المضارع يحافظ على وحدة فواصل الآيات، ومن جهة أخرى، فإنَّ تنازع القوم في كفالة مريم قد استمرَّ فترة طويلة، فناسب ذلك الاستمرارَ الفعلُ المضارعُ، إذ إنَّهم كانوا شديدي الرغبة في التكفُّل بشأنها، والقيام بإصلاح مهمّاتها، وهذا الأمر أراه يحتاج إلى استمرار ومصابرة ومثابرة منهم.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

اشتمل هذا النّمط على سبعَ عشرةَ جملةً: أربع عشرة جملة منها ماضية، وثلاثٌ مضارعة، ويمثِّله جملة "جمعناهم" في قوله تعالى: "فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ". (الآية: 25).

جاءت جملة المضاف إليه مكوّنة من فعل ماضٍ في الصّيغة، وفاعل ضمير متّصل، ومفعول به ضمير متّصل كذلك، وقد أضيفت الجملة إلى ظرف الزّمان (إذا)، و(إذا) ظرف زمان يضاف إلى الجملة وجوبًا، مثله في ذلك مثل سابقه في بحثنا (إذ)، ولا يضاف إلَّا إلى

---

(1) غافر: 70–71.

(2) ينظر: شراب، محمد محمد حسن: **معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية**، ط1، دار المأمون للتـراث، 1990، ص 90، و بابتي، عزيزة فوال: **المعجم المفصل في النحو العربي**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجملة الفعليّة[1]، فإنْ وَلِيَهُ اسمٌ مرفوعٌ وجب أنْ يُرفَع بفعل مقدَّر موافق لفعل ظاهر بعده[2]، كقوله تعالى: "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ"[3]، فـ "الشمس" مرفوع بـ "كوّرت" مضمَرًا.

وتنصرف دلالة الزّمن معَ "إذا" إلى الاستقبال، ولا سيَّما أنَّ أكثر ورودها يكون في أسلوب شرطيٍّ، وقد يُراد منها المضيّ بقرينة، فتقع موقع "إذ"[4]، كقوله تعالى: "مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"[5] ، وتختلف دلالتها عن "إنْ" في أنَّ ما يليها متيقَّنُ الحدوث، أو في حكم المتيقّن[6].

وردت مناسبة نزول هذه الآية "فكيف إذا جمعناهم" وما قبلها في بحثنا غيرَ مرَّة، وما نحن بصدده، هنا، أنْ نثبت دلالة (إذا) على المستقبل، فهؤلاء الذين وردت فيهم الآيات سيُجْمَعُونَ إلى يومٍ لا ريب فيه، وهذا اليوم في الآخرة، أيْ في المستقبل – كما أنها دلَّت على متيقَّنٍ حدوثُه، هو يومُ الجمع، وهو يومٌ لا جدالَ في قدومه.

النّمط الثّالث: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

ورد هذا النمط مرَّةً واحدةً، كانت الجملة فيها مضارعةً، وهي جملة "تجد" في قوله تعالى:"يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا". (الآية: 30).

جاءت هذه الجملة مضارعة، وتعدَّت إلى مفعولين، وقد جاء الفاعل اسمًا ظاهرًا مضافًا، والمفعول الأوّل اسمًا موصولًا، والمفعول الثّاني اسمًا ظاهرًا، وقد جاءت مضافةً إلى نائبٍ عن الظّرف "يوم"، وهو من أسماء الزّمان المبهَمَة، التي لا تدلُّ على وقت مخصوص، لكنَّه يمكن أنْ يكون مختصًّا إذا أضيف، وفي جملتنا "يوم تجد" قد أضيف إلى جملة فعليّة مضارعة فأصبح مختصًّا، كما أنَّ السّياق يدلُّ على هذا اليوم، فهو يومُ الحساب في الآخرة.

---

(1) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 419/2.
(2) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 141/2.
(3) التكوير: 1.
(4) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 140/2.
(5) التوبة: 91–92.
(6) ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، 139/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان أصل نظم الكلام في هذه الآية: تودُّ كلُّ نفس لو أنَّ بينها وبين ما عملت من سوء أمدًا بعيدًا يومَ تجد ما عملت من خير محضرًا، فقُدِّم الظّرف على عامله، وهو "تود" على طريقة عربيّة مشهورة الاستعمال في أسماء الزّمان إذا كانت هي المقصودةَ من الكلام[1].

ويجوز أنْ ينتصب "يوم" بمضمر نحو "اذكر"، ويقع على "ما عملت من خير محضرًا" وحدَه، ويرتفع "ما عملت من سوء" على الابتداء. [2]

ودلالة صيغة "يفعِل"، إذ إنَّ أصل "تجد" هو "توجِد"، هي الدلالة المستقبليّة بلا خلاف، ذلك أنَّ الكلام يدور عن الآخرة، هذا من ناحية السّياق، ومن ناحية التّركيب، فإنَّ الجملة الفعليّة المضافة إلى اسم الزّمان "يوم" إنْ كانت مضارعة فإنَّ دلالتها تخلُص للاستقبال.

الجملة الخامسة: الجملة الواقعة بعد الفاء أو "إذا" جوابًا لشرط جازم:

علَّلَ ابن هشام احتلالَها موقعًا من الإعراب بعدم تصدُّرها بمفرد يقبل الجزم لفظًا، كما في قولنا: "إنْ تقم أقم"، أومحلًّا كما في قولنا: "إنْ جئتني أكرمتك"[3].

وفي سورة "آل عمران" ورد هذا النّوع من الجمل في ستّة مواطن فقط، جاءت الجملة فيها كلِّها ماضيةً مقترنة بـــ "قد"، وقد توزَّعت هذه الجمل على الأنماط الأربعة الآتية:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

ورد هذا النّمط مرّتين، إحداهما في قوله تعالى: "فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ". (الآية: 185).

جاءت جملة "فاز" جملةً ماضيةً، والفاعل ضميرًا مستترًا، وقد اقترنت بـــ "قد"، الأمر الذي جعلها تقترن بالفاء.

---

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 223/3.

(2) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 423/1.

(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 422/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنى هذه الآية أنَّ الفوز المطلق يتحقّق بالزّحزحة عن النَّار، ودخول الجنة[1]، والزّحزحةُ الجذبُ بسرعة، وقد عُلِّق الفوز بالجمع بين الزّحزحة عن النّار، ودخول الجنّة، معَ أنَّ في الثّاني غِنْيَةً عن الأوّل، للدّلالة على أنَّ دخول الجنّة، يشتمل على نعمتين عظيمتين: النّجاةِ من النّار، ونعيمِ الجنّة[2]، كما عُلِّق، كذلك – للدّلالة على أنَّ مَن لم ينجُ من النّار بل أدخلها، وإنْ كان سيدخل الجنّة، لم يفز كمَن يدخلها من أهل الكبائر، ومَن نُحِّيَ عنها ولمْ يدخل الجنّة كأصحاب الأعراف لمْ يفز أيضًا[3].

أمّا تركيب الجملة فإنَّ فيه أمرين جَعَلَا لصيغة الفعل فيها دلالةً خاصَّةً، أوّلهما: اقترانُ الفعل بـــ "قد"، وأراه قد حقَّق للفعل "فاز" فائدتين: التوقّعَ، فإنَّ مَن يقرأ: "فمن زحزح عن النّار وأدخل الجنّة" يتوقّع الفوز، والتَّأكيدَ، فقد جعلت "قد" الفوز أكيدًا لا مِريَةَ فيه، علاوة على أنّه كلام ربّ العالمين، الذي هو بحد ذاته مؤكَّد، ولو خلا من كلِّ المؤكّدات، ولعلَّ الفعل قد جاء مؤكَّدا لتحفيز النّاس من المسلمين وغيرهم على المسارعة في الحصول على هذه المرتبة، وثاني الأمرين هو انتظام الجملة في داخل أسلوب شَرطيٍّ، الأمرُ الذي يجعل دلالة الزّمن دلالة مستقبليّة.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

اشتمل هذا النمط على جملة واحدة، هي جملة "أخزيته" في قوله تعالى: "رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ". (الآية: 192).

جاءت جملة "أخزيته" جملة ماضية، والفاعل والمفعول به ضميرين متَّصلين، وقد اقترنت الجملة بالرّابط "قد".

وردت هذه الآية من بين آيات تتحدّث عن أولي الألباب، الذين يذكرون الله ويستغفرونه في جميع أحوالهم، ويناجون ربَّهم في صلاتهم أو في استغفارهم، فكأنَّهم يتحدّثون معه، ومن بين

(1) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 134/3.
(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 189/4.
(3) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 134/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يدعون به ربَّهم أنْ يُبعد النار عنهم، لأنها تجلب الخزي والإهانة والهلاك والفضيحة والإبعاد عن الرّحمة[1]، وظاهر قولهم "ربّنا إنَّك مَن تدخل النّار فقد أخزيته" استجارةٌ واستعاذةٌ، أيْ: فلا تفعل بنا ذلك، ولا تجعلنا ممّن يعمل بعَمَل النّار فيدخلها[2].

ونلحظ أنَّ الكلام كلَّه كان مصدَّرًا بالنّداء، وذلك للمبالغة في التّضرّع، وقد أُكِّدَت جملة "أخزيته" بحرف التّوكيد "قد"، والجملة من قول الدّاعين، لإظهار كمال اليقين بمضمونها، والإيذان بشدَّة الخوف[3].

أما دلالة الجملة الزّمنيّة، فقد جعلها دخولُها في أسلوب شرطيٍّ من جهة، وتخصيصُ دخول النَّار بالحياة الآخرة، تنصرف إلى المستقبل.

النّمط الثّالث: الفعل + المفعول به + الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على جملة واحدة، هي جملة "مسَّ القومَ قرحٌ مثله" في قوله تعالى: "إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ". (الآية: 140).

جاءت جملة "مسَّ" جملةً ماضيةً، وجاء المفعول به متقدّمًا على الفاعل جوازًا لمعنى بلاغيٍّ، وتأخَّر الفاعل، إذ يلزم التّقديمَ تأخيرٌ، وقد وُصِفَ الفاعل بوصف له غرضه.

نزلت هذه الآية تسليةً للمسلمين عمَّا أصابهم يوم أحد من الهزيمة، فذلك أمرٌ غيرُ عجيب في الحرب، إذ لا يخلو جيش من أنْ يُغلَب في بعض مواقع الحرب، وقد سَبَقَ أنّ العدوَّ غُلِبَ[4]، كما أنَّ الآية تحمل في باطنها حضًّا للمسلمين، بل أمرهم، على الصّبر وعدم الضّعف، فقد نال المسلمون من المشركين يوم بدر كما نِيل منهم اليوم – يوم أحد – ولم يُضعِف ذلك قلوبَهم، ولم

(1) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 85/2.
(2) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 140/3.
(3) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 85/2.
(4) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 99/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يثبطهم عن معاودة قتال المسلمين، فالمسلمون أَوْلى بعدم الضّعف[1]، وقد قُرِئَ قوله "قرح" بفتح القاف وضمّها[2]، والمعنى بالفتح الجراحُ، وبالضمّ ألمُها[3].

أمَّا ما يتعلَّق بتركيب جملة "فقد مسَّ"، فالذي أراه أنَّها، وإنْ كان ظاهرُها باقترانها بفاء الشّرط يوحِي بأنَّها جواب الشّرط، إلَّا أنَّها ليست كذلك، ذلك أنَّ جواب الشّرط موقوف على فعل الشّرط، فإذا قلنا: "إنْ تدرس تنجح" توقَّف النّجاح على الدّراسة، فلا نجاح بلا دراسة، أمّا جملتنا فليس فيها ذلك، إذ إنَّ مَساسَ المشركين بقَرْح ليس موقوفًا على مساس المسلمين، كيف لا، وقَرح المسلمين أمر حاضر، وقَرح المشركين أمر حصل في الماضي وانتهى؟ وهو ما أصابهم يوم بدر، وقد قال بذلك غير واحد، فهذا صاحب تفسير البحر المحيط يقول: "وجواب الشّرط محذوف تقديره: فتأسَّوْا فقد مسَّ القومَ قرحٌ مثله، لأنَّ الماضيَ يمتنع أن يكون جوابًا للشّرط، ومن زعم أنَّ جواب الشّرط هو "فقد مس" فهو ذاهل"[4]، ولا شكَّ في أنَّه يقصد بالماضي الماضيَ معنًى، وليس الماضيَ لفظًا، فهذا محيي الدّين الدّرويش يقول: "ومَن أعرب "فقد مسَّ القومَ" هو الجوابَ، فقد أخطأ، لأنَّ الماضيَ معنًى لا يكون جوابًا، والتّعليق لا يكون إلَّا في المستقبل"[5]، ويقول صاحب كتاب التّحرير والتّنوير: "فقد مسَّ القومَ قرحٌ" ليس هو جوابَ الشّرط في المعنى، ولكنَّه دليل عليه أغنى عنه على طريقة الإيجاز، والمعنى: إنْ يمسسكم قرح فلا تحزنوا ولا تهنوا وهْنًا بالشَّكِّ في وعد الله بنصر دينه، إذ قد مسَّ القومَ قرحٌ مثله"[6].

وقد أنكر صاحب كتاب (الجدول في إعراب القرآن وبيانه) ما ذهب إليه صاحب البحر المحيط، ورأى أنَّ الجملة قد اقترنت بالفاء، وسُبِق الفعل بـــ "قد" التي تقرّبه من الحال القريب من الاستقبال[7]، وأرى أنَّ اعتراضه لم يكن في محلِّه، فكيف تقرّب "قد" الماضيَ إلى الحال

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 465/1.
(2) ينظر: ابن مجاهد: **السبعة في القراءات**، ص 216.
(3) ابن منظور: **لسان العرب**، (قَرَحَ).
(4) أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 62/3.
(5) الدرويش: **إعراب القرآن وبيانه**، 535/4.
(6) ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 99/4.
(7) ينظر: صافي: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 264/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القريب من الاستقبال، فلست أرى لرأيه وجهًا، ثم أين القربُ، وبين معركتي بدر وأُحد من الزّمن ما بينهما؟

ومن الأمور المتعلّقة بتركيب الجملة، التّعبيرُ عمَّا أصاب المسلمين بصيغة المضارع في "يمسسكم"، وعمَّا أصاب المشركين بصيغة الماضي في "مسَّ"، وعلَّةُ ذلك، قربه من زمن الحال في المقام الأوّل، وبعده في المقام الثّاني لأنّه حصل يوم بدر[1].

ومن الأمور كذلك تقدّم المفعول على الفاعل، وحقُّه التأخُّر، وأرى سببَ ذلك يعود إلى أهميّة المفعول به، وأنَّه هو مرتكَز الكلام، فالله يطلب من المسلمين الصّبر والجَلَدَ، فقدَّم المفعول وهو القوم، لتكون استجابتهم سريعة لأمر الله؛ إذ عندما يعلمون بصبر القوم، فإنَّهم سيسارعون إلى أنْ يكونوا أفضلَ منهم، لأنَّهم أفضلُ منهم دِينًا، ولعلَّ للوصف "مثله" ما لتقدّم المفعول من الدّلالة.

النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على جملتين، إحداهما جملة "هُدِيَ" في قوله تعالى: "وَمَن يَعْتَصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ". (الآية: 101).

جاءت جملة جواب الشّرط، هنا، مكوّنة من فعل ماضٍ مسند إلى غير المعلوم، وفاعل ضمير مستتر وجارّ ومجرور موصوف.

معنى الآية أنَّه مَن يتمسّك بدين الله، فلا يُخْشَ عليه الضَّلالُ، فالاعتصام هنا استعارة للتّمسك[2]، ويجوز أنْ يكون المقصود من الآية حضَّ المؤمنين على الالتجاء لدين الله في دفع شرور الكفّار[3].

---

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 99/4.

(2) المصدر السابق، 29/4.

(3) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 450/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلحظ في تركيب جملة الشّرط اقترانها بـــ "قد"، وقد أفادت، هنا، معنى التّحقيق، فكأنَّ الهديَ قد حصل، فهو يخبر عنه حاصلًا[1]، ومعنى التّوقّع فيه ظاهرٌ، فإنَّ المعتصم بالله تعالى متوقّع للهدي، كما أنَّ قاصد الكريم متوقّع للفلاح عنده[2].

وقد وُصِفَ الصّراط بالاستقامة للتّصريح بالردِّ على الذين يبغون له عِوَجًا[3]، ولا شكَّ في دلالة صيغة الفعل على المستقبل، فقد دلّ على ذلك انتظامُ الجملة في أسلوب الشّرط، والصّراطُ المستقيمُ أرى المقصودَ به يومَ الجزاء في الآخرة، فيكون المقام، كذلك، دالًّا على المستقبل.

الجملة السّادسة: الجملة التّابعة لمفرد:

تأتي هذه الجملة على ثلاثة أنواع، أحدُها: المنعوت بها، وهي في موضع رفع في نحو: "مِنْ قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ"[4]، ونصب في نحو: "وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ"[5]، وجرٍّ في نحو: "رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ"[6]، وثانيها: المعطوفة بحرف جرٍّ، نحو: "زيد منطلق وأبوه ذاهب"، إذا كانت الواو عاطفة على الخبر، وثالثها: المبدلة، كقوله تعالى: "مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ"[7]، فـــ "إنَّ" وما عملت فيه بدل من "ما" وصلتها[8].

وفي سورة "آل عمران" لم يرد من هذه الأنواع إلَّا النّوعُ الأوّل الذي تكون فيه الجملة منعوتًا بها، وقد وردت في ستّة وعشرين موقعًا، كانت الجملة في اثني عشَرَ موقعًا ماضيةَ الصّيغة، وفي أربعةَ عشَرَ موقعًا مضارعةَ الصّيغة، وقد انتظمت في داخل أربعة أنماط، هي :

---

(1) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 11/3.
(2) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 450/1.
(3) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 11/3.
(4) البقرة: 254.
(5) البقرة: 281.
(6) آل عمران: 9.
(7) فصلت: 43.
(8) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 425/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على عشَرَة مواقعَ، كان نصيب الجملة الماضية منها نصفَها، ونصفُها الآخر كان نصيبَ الجملة المضارعة، ويمثّل هذا النّمط جملة "قد خلت" في قوله تعالى: "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ". (الآية: 144).

جاءت جملة "قد خلت" صفةً لاسْم مرفوع هو "رسول"، وقد جاءت جملة فعليّة ماضية مقترنة بـــ "قد"، وسُبِقَ الفاعل بجارّ ومجرور، لتقدّمه أثرٌ في توجيه دلالة الجملة.

نزلت هذه الآية في معركة أُحد عندما صَرَخَ صارخٌ بأنَّ محمّدًا قد قُتِلَ فتزلزلت أقدام المؤمنين، وفَزِعَت قلوبهم، وأمْعَنوا في الفرار، وكانوا على ثلاث فِرَقٍ: فرقةٌ قالت: ما نصنع بالحياة بعد رسول الله؟ قاتِلوا على ما قاتَل عليه، فقاتلوا حتّى قُتِلوا، منهم أنسُ بن النّضر، وفرقةٌ قالت: نُلقِي إليهم بأيدينا، فإنّهم قومنا وبنو عمِّنا، وفرقةٌ أظهرت النّفاق وقالوا: ارجعوا إلى دينكم الأوّل، فلو كان محمّد نبيًّا ما قُتِلَ[1]، وهذا مفهوم من قوله: "انقلبتم على أعقابكم"، ويؤيّده قوله: "لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ"[2].

أمَّا عن العلاقة بين تركيب جملة الصّفة ومدلولها فأقول: إنَّه لمَّا جرى بالمسلمين ما جرى، وكان منهم من ارتدَّ، ناسب دخول حرف "قد" على الجملة للتّأكيد على أنَّه – صلّى الله عليه وسلّم – رسول كبقيّة الرّسل، يخلو كما خَلَوْا، ويجب التّمسّك بدينه بعده، كما تمسّك أتْباعُ الرّسل السّابقين بدينهم بعدهم[3]، فالغرض من إرسال الرّسل التّبليغُ، وإلزامُ الحُجَّة، لا وجودُهم بين أُممهم أبدًا[4].

(1) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 68/3.

(2) البقرة: 143.

(3) ينظر: أبو السعود: **تفسير أبي السعود**، 41/3.

(4) ينظر: النيسابوري: **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، 270/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا ما أدّته صيغة الفعل "خلت"، فلا شكَّ في أنَّه الدّلالة على الماضي للقرينة التّاريخيّة التي تَمَثَّلت بوجود الرّسل كلِّهم جميعًا قبلَ النبيِّ محمد، والقرينة اللّفظيّة التي تمثّلت بقوله "مِنْ قبله"، فهي قرينة تشير إلى الماضي، و قد تقدَّم شبهُ الجملة على الفاعل لأهميّته في الكلام.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

اشتمل هذا النّمط على عشر جمل كسابقه، غير أنّه يختلف عنه في توزيع الجمل بين الماضي والمضارع، فقد كان نصيب الجمل الفعليّة الماضية أربعَ جمل، وستُّ الجمل الباقية كانت نصيب الجملة الفعليّة المضارعة، ويمثّله جملة "يَتْلُون" في قوله تعالى: "لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ". (الآية: 113).

جاءت جملة الصِّفة جملة فعليّة مضارعة، والفاعل ضميرًا متّصلًا، والمفعول به اسمًا ظاهرًا مضافًا.

نزلت هذه الآية إنصافًا لطائفة من أهل الكتاب بصيغة تعمُّهم، تأكيدًا لما أفاده قوله: "مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ"، (الآية: 110) فالضّمير في قوله "ليسوا" لأهل الكتاب المتحدَّث عنهم في الآية التي تسبق هذه الآية، وهم اليهود الذين من أفعالهم أنَّهم يكفرون بآيات الله، ويقتلون الأنبياء بغير حقّ، وهذه الطّائفة التي استُثْنِيت من عموم الحكم هي طائفة المؤمنين، وإطلاق "أهل الكتاب" عليهم مجازٌ باعتبار ما كان، كقوله تعالى: "وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُم"[1]، لأنّهم صاروا من المسلمين، فلم يعودوا من أهل الكتاب، وعُدِلَ عن أنْ يقال: "منهم أمّة قائمة" ليكون ذا الثّناءُ شاملًا لصالحي اليهود، وصالحي النّصارى، فلا يختصُّ بصالحي اليهود، فإنَّ صالحي المسيحيّين قبل بعثة عيسى كانوا متمسّكين بدينهم، وكذلك صالحو النّصارى قبل بعثة محمّد كانوا مستقيمين على شريعة عيسى، وكثيرٌ منهم أهل تهجُّد في الأَدْيِرَة والصّوامع، وقد صاروا مسلمين بعد البعثة المحمّديّة[2].

---

(1) النساء: 2.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 4/57-58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعنى "قائمة" مستقيمة عادلة من "أقمت العود فقام" أي "استقام"، وعُبِّرَ عن التّهجد بتلاوة القرآن في ساعات اللّيل مع السّجود، لأنه أبْيَنُ لِمَا يفعله هؤلاء المؤمنون، وأدلُّ على حسن صورة أمرهم، وقيل: عُنِيَ بساعات اللّيل صلاةُ العشاء، لأنَّ أهل الكتاب لم يكونوا يصلّونها[1].

ولعلَّ لظاهر قوله: "آناء اللّيل" الذي يَعني جميع ساعات اللّيل تحديدًا للدّلالة الزّمنيّة للجملة الوصفيّة، إذ يوحي ذلك بأنَّ التّهجد لم يكن يخرج من كلِّ الأشخاص معًا، وإنَّما يكون ذلك بقيام بعضهم أوَّلَ اللّيل، وقيام آخرين آخرَه، ومنهم من يقوم بعد هجعة ثم يعود إلى نومه، فيأتي من مجموع ذلك استيعابُ ساعات اللّيل بالقيام، أيْ تلاوة القرآن والسجود[2]، وأرى أنَّ هذا المعنى يجعل لصيغة المضارع صبغة معيّنة، إذ يشير إلى أنَّ الحدث يقع كثيرًا فهو لا يحدث في زمن محدود، بل يحدث في كلِّ زمان، أي أنّه يدلُّ على زمن استمراريٍّ تجدديٍّ، فهؤلاء القوم هذه حالهم المستمرّة، كما أرى أنّه يدحض الرّأي الذي يرى أنَّ المقصود بآناء اللّيل صلاةُ العشاء.

أمّا ما أفادته إضافة المفعول به "آيات" إلى لفظ الجلالة "الله"، فلعلَّه التّعظيم لشأن هذه الآيات باقترانها بالله، عزَّ وجلَّ، وهو تعظيم يقود إلى رفع شأن هؤلاء الذين يتلون هذه الآيات الرفيعة.

النّمط الثّالث: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

اشتمل هذا النّمط على ثلاث جمل، كلُّها مضارع، وإحدى هذه الجمل جملة "تقاتل" في قوله تعالى: "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ". (الآية: 13).

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 456/1.

(2) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 34/3-35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت جملة "تقاتل" صفة لقوله "فئة"، ومحلُّها الجرُّ أو الرّفعُ؛ إذ قرئت "فئة" بالرّفع والجرّ، الرّفعُ على الخبريّة، والجرُّ على البدليَّة، وكان فعل هذه الجملة فعلًا مضارعًا، والفاعل ضميرًا مستترًا عائدًا على الخبر، والمفعول به محذوفًا، وزاد في تركيب الجملة جارٌّ ومجرور.

الخطاب في هذه الآية لمشركي قريش، وهو ظاهرٌ من قوله "ستغلبون" بالتّاء، وعلى هذا يكون الأمر تخويفًا لهم، وإعلامًا بأنَّ الله سينصر دينه[1]، ومضمون الآية أنَّ الكفار رأوا المسلمين يوم بدر عند اللّقاء والتّلاحم مثلَيْ عددهم، فوقع الرّعب في قلوبهم فانهزموا، فهذه الرّؤية جُعِلَت آية لمن رآها، وتحقَّقوا بعد الهزيمة أنَّهم كانوا واهِمين فيما رأوه، ليكون ذلك أشدَّ حسرةً لهم[2].

وإذا أعدنا الفعل المضارع الى أصله الماضي "قاتل" وجدناه جاء على صيغة "فاعل" وهي صيغة تدلُّ على المشاركة، فلا بدَّ من مفعول به محذوف، ولعلَّ سبب حذفه أنّه معلوم من المقام، فهؤلاء الذين يقاتلون في سبيل الله لا بدَّ أنَّهم يقاتلون كلَّ من حاد عن سبيل الله، وهم الكفَّارُ، ولعلَّ السبب يعود إلى أنَّ الغرض الأهمَّ في هذه الآية هو مدح المسلمين بقتالهم في سبيل الله، أيًّا كان المقاتَلون، فالفعل ليس متعلِّقًا بذكر المفعول.

أما الدّلالة الزّمنيّة للفعل "تقاتل" فهي الدّلالة على الماضي، لأنَّ الأمر قد وقع يوم بدر، أيْ في الماضي، فإنْ قيل: لمَ لمْ يقل: "قاتلت"؟ قيل: إنَّ من الشّائع التّعبيرَ عن حكاية حال ماضية بالمضارع، وذلك كما قال الزّمخشريّ في قوله: "فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ"[3]: "من أجل أنْ تُراد الحال الماضية، لأنَّ الأمر فظيع فأُريدَ استحضارُه في النّفوس، وتصويره في القلوب"[4]، وأرى الأمر فظيعًا بالنّسبة للمشركين، وقد يكون التّعبير بالمضارع لأنَّ المؤمنين لم يقتلوا من قتلوهم في بدر فحسب، وإنَّما هناك آخرون سيُقْتَلون بعدُ، لأنَّهم – أي المؤمنين – لن يزالوا مدافعين عن دين الإسلام ما أحياهم الله .

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 414/1-415.

(2) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 177/3.

(3) البقرة: 87.

(4) الزمخشري: **الكشاف**، 295/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّمط الرّابع: الفعل + نائب الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على ثلاث جمل، كلُّها ماضٍ، وإحداها جملة "وُضِعَ" في قوله تعالى: "إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ". (الآية: 96).

تألّفت جملة الصِّفة من فعل ماض مسند إلى غير المعلوم، وفاعل ضمير مستتر يعود على الموصوف المجرور "بيتٍ"، وشبه جملة جارٍّ ومجرور.

البيت المقصود في هذه الآية هو البيت الحرام، وواضعه هو الله، عزَّ وجلَّ، يدلُّ على ذلك قراءة مَن قرأ "وَضَعَ للناس" بتسمية الفاعل، وهو الله، ومعنى: وضع الله بيتا للناس، أنَّه جعله متعبَّدًا لهم، فكأنَّه قال: إنَّ أوَّل متعبَّد للنّاس هو الكعبة[1].

ودلالة الفعل الزّمنيّة هي الدّلالة الماضية البعيدة، يفرض ذلك القرينةُ التّاريخيّةُ المتمثلةُ بحقيقة وجود الكعبة منذ زمن بعيد.

الجملة السّابعة: الجملة التّابعة لجملة لها محلٌّ:

تقع هذه الجملة في بابَيِ النَّسق والبدل خاصَّةً، فالأوَّل نحو: "زيد قام أبوه، وقعد أخوه"، إذا لم تكن الواو للحال، ولم يكن العطفُ على الجملة الكبرى، والثّاني شرطُه كون الثّانية أوفى من الأُولى في تأدية المعنى المُراد، نحو قوله تعالى: "وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ"[2]، فإنَّ دلالة الثّانية على نعم الله مفصّلة بخلاف الأُولى[3].

وفي سورة "آل عمران" كان نصيب هذا النوع من الجمل إحدى وخمسين جملةً، كلُّها كان عطفًا سوى جملةٍ واحدة كانت بدلًا، هي جملة: "يقولون" في قوله تعالى: "وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ" (الآية: 154)،

---

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 446/1.

(2) الشعراء: 132–134.

(3) ينظر: ابن هشام: **مغني اللبيب**، 426/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت الجمل الفعليّة الماضية اثنتين وعشرين، والجمل الفعليّة المضارعة تسعًا وعشرين، توزَّعت على خمسة أنماط، هي:

النّمط الأوّل: الفعل + الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على تسع جمل، خمس منها فعلها ماضٍ، وأربع فعلها مضارع، ويمثّله جملة "آمنا" في قوله تعالى: "رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا". (الآية: 193).

جاءت جملة "آمنا" معطوفة على جملة "سمعنا" الواقعة خبرًا لـــ "إنَّ" فمحلُّها الرَّفعُ، وقد كان فعلها ماضيًا، والفاعل فيها ضميرًا متَّصلًا، وقد زاد في الجملة جارّ ومجرور محذوفان يعبِّر عنهما الجارّ والمجرور "بربكم"، أي التّقدير: فآمنا بربّنا.

نزلت هذه الآية في معرض تَعداد صفات استحقّت بها جماعة أنْ يكونوا من أولي الألباب، ومِن بَيْنِ هذه الصّفات أنَّهم استجابوا للرَّسول، حَالَمَا دعاهم إلى الإيمان بربّهم، فالمقصود بهذه الآية بالمنادي هو الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – ومن اللَّافت، هنا، الجمعُ بين المنادي و"ينادي"، وفائدةُ ذلك أنَّه لمَّا ذكر النّداء مطلقًا، ثم مقيَّدًا بالإيمان، كان ذلك تفخيمًا لشأن المنادي، لأنَّه لا مناديَ أعظمُ من منادي الإيمان، ونحوُه قولنا: مررت بهادٍ يهدي للإسلام، ذلك أنَّ المناديَ إذا أُطلِق ذهب الوَهْم إلى مُنادٍ للحرب، أو لإغاثة الملهوف، أو لكفاية بعض النّوازل، أو لبعض المنافع، وكذلك الهادي قد يُطلَق على مَن يهدي للطَّريق، ويهدي لسداد الرَّأي وغير ذلك، فإذا قلنا: ينادي للإيمان، ويهدي للإسلام، فقد رفَعْنَا من شأن المنادي والهادي وفخَّمْنَاه[1].

ولعلَّ ممَّا يستحقّ التّوقّف عنده عطفَ الجملة بالفاء دون غيرها، ونحن نعلم أنَّ الفاء تفيد الجمع مع التّعقيب، فجاءت هنا للدّلالة على المبادرة والسَّبق إلى الإيمان، فهؤلاء قد أسلموا فورَ أمرهم بذلك، وهذا دليل سلامة فطرتهم من الخطأ والمكابرة، وقد توسَّموا أنْ تكون مبادرتُهم

(1) ينظر: الزمخشري: **الكشاف**، 489/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإجابة دعوة الإسلام مشكورةً، عند الله تعالى، فلذلك فرَّعوا عليه قولَهم "فاغفر لنا ذنوبنا"، لأنَّهم لمَّا بذَلُوا كلَّ ما في وسعهم من اتِّباع الدين كانوا حقيقين بترجِّي المغفرة[1].

أما الدِّلالة الزّمنيّة لهذه الجملة الماضية، فهي بالنّظر إلى زمن مقولتهم دلالةٌ على الماضي، لأنَّهم يكونون قد آمنوا قبل مقالتهم، ولو لمْ يكونوا قد آمنوا لَمَا كان حريًّا بهم طلبُ المغفرة.

النّمط الثّاني: الفعل + الفاعل + المفعول به:

اشتمل هذا النّمط على ستٍّ وعشرين جملةً، منها اثنتا عشرةَ جملةً فعلُها ماضٍ، وأربعَ عشْرةَ جملةً فعلُها مضارعٌ، ويمثّله جملة "طهَّرك" في قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ". (الآية: 42).

عُطِفَت جملة "طهّرك" على جملة "اصطفاك" قبلها، وعُطِفَ عليها جملة "اصطفاك" بعدها، وقد تألَّفت من فعل ماض، وفاعل ضمير مستتر يعود على اسم "إنَّ" وهو لفظ الجلالة الله، ومفعول به ضمير متَّصل يعود على المخاطَبة، وهي مريم – عليها السّلام.

جاءت هذه الآية لتُكمِل بقيَّة الأحكام التي تتعلّق بمريم، بعد أنِ استطرد من قصّتها إلى قصة زكريَّا – عليه السَّلام – وهكذا عادة أساليب العرب، متى ذكروا شيئًا استطردوا منه إلى غيره، ثم عادوا إلى الأوَّل إنْ كان لهم غرض في العَوْدِ إليه، والغرض في العَوْد هنا تبرئةُ مريم ممَّا رمتها به اليهودُ، وإظهار استحالة أنْ يكون عيسى إلهًا، فذكر ولادته[2].

نلحظ أنَّ جملة "طهّرك" جاءت معطوفة، ومعطوفًا عليها بجملة واحدة هي جملة "اصطفاك"، فهل هذا من باب التَّكرير الذي يفيد التَّوكيد؟ الحقيقة أنْ ليس في الكلام تكريرٌ؛ ذلك أنَّ جملة "اصطفاك" الأُولى تدلُّ على اصطفاءٍ ذاتيٍّ، هو جعلُ مريمَ منزَّهةً زكيَّةً، وجملة "اصطفاك" الثّانية جاءت بمعنى التّفضيل على غيرها من النّساء، فلذلك لمْ يُعَدَّ الأوَّلُ إلى متعلّق،

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 199/4.

(2) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 455/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعُدِّيَ الثّاني[1]، والنِّساء اللّواتي فُضِّلَت عليهِنَّ مريمُ، هنَّ نساء أهل زمانها، وجائزٌ أنْ يكون التّفضيل على سائر نساء الأزمنة، فاختارها الله لعيسى على نساء العالمين كلِّهم، فلمْ يجعل مثلَ عيسى من امرأة مِن سائر نساء العالمين[2] .

أمّا المقصود بالتَّطهير، فقيل: هو التَّطهير من الحَيْضِ إذ كانت مريم لا تحيض، وقال قوم: من الحيض والنفاس، وقيل: من مسِّ الرِّجال، وعن مجاهد: عمَّا يَصِمُ النساء من خَلْقٍ وخُلُقٍ ودِينٍ، وعنه أيضًا: من الرِّيب والشُّكوك[3]، وفي هذا تفنيدٌ لِمَا حاول أنْ يرميَها به اليهود.

أمّا الدلالة الزّمنيّة للفعل "طهَّر"، فلست أرى لصيغة الفعل وِجهةً للزّمن، وإنَّما أمرُ تطهير مريم، يصدُق على كلِّ الأزمنة، منذ قضى الله خلق مريم، وما دامت حيَّةً، وبعد وفاتها، وحتَّى يرث الله الأرض ومَن عليها، فالجملة جاءت لتثبت اتّصاف مريم بالطهارة دونَما التفات إلى عنصر الزّمن.

النّمط الثّالث: الفعل + الفاعل + المفعول به (محذوفًا):

اشتمل هذا النّمط على سبع جمل: خمس منها فعلها مضارع، واثنتان فعلهما ماضٍ، ويمثّله جملة "يميت" في قوله تعالى: "وَاللهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ". (الآية: 156).

جاءت جملة "يميت" معطوفة على خبر المبتدأ "الله" فحكمُها الرَّفعُ على التّبعيَّة، وقد تألَّفت من فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة "الله"، ونلحظ أنَّ المفعول به قد حُذِفَ معَ كون الفعل "أماتَ" الماضي من "يميتُ" متعدِّيًا بزيادة الهمزة على الأصل الثّلاثيِّ.

لقد سبق في صفحات هذا المبحث الحديثُ عن مناسبة هذه الآية، وما صَدَرَ عن المنافقين، إذ نصحوا فريقًا من المؤمنين بعدم الخروج إلى القتال فخَرَجُوا، فقُتِلُوا، فقال المنافقون

(1) ينظر: ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، 244/3.
(2) ينظر: الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**، 410/1.
(3) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 455/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعدم إيمانهم بقضاء ربِّهم: إنَّهم لو أطاعوا أمْرَنَا لمَا حلَّ بهم ما حلَّ من الموت أو القتل، فجاءت هذه الآية داحضةً لزعمهم، مبقيةً الحسرةَ في قلوبهم، إذ لم ينالوا بقولهم إلَّا الهلاك ثمَّ النَّار[1].

وقد حُذِفَ مفعول الفعل "يميت"، كما حُذِفَ مفعول الفعل "يحيي" لعدم تعلّق الفعل بذكره، فالمَقام مَقَام إثبات تفرّد الله في الإحياء والإماتة، دون أنْ يكون للظّروف أدنى سبب، فلم يكن بذي فائدةٍ، والموقفُ هذا، أنْ يتعلَّق الفعل بمفعول، فإنَّه قد نُزِّلَ منزلةَ الفعل اللَّازم.

ولا شكَّ في أنَّ للفعل "يميت" من الدّلالة الزّمنيّة ما للفعل "يحيي"، فالكلام، هنا، على حقيقة ثابتة تتمثّل بقدرة الله على كل شيء فلم يكن لصيغة الفعل، في نظر الباحث، توجيهٌ زمنيٌّ.

النّمط الرّابع: الفعل + الفاعل + المفعول به الأوّل + المفعول به الثّاني:

اشتمل هذا النّمط على ستِّ جمل، اثنتان منها فعلهما ماضٍ، وأربعٌ فعلُها مضارعٌ، ويمثّله جملة "ويعلِّمهم الكتاب" في قوله تعالى: "لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ". (الآية: 164).

جاءت جملة "يعلِّمهم" معطوفةً على جملة "يتلو عليهم" الواقعةِ صفة لـــ"رسولًا"، فحكمُها النَّصبُ على التَّبعيَّة، وقد تألَّفت من فعل مضارع متعدٍّ لمفعولين، وفاعل ضمير مستتر يعود على "رسولًا"، ومفعول به أوَّلَ ضمير متَّصل يعود على "المؤمنين"، ومفعول به ثانٍ اسم ظاهر، ومعطوف على المفعول الثّاني.

جاءت هذه الآية مناسبةً لمَا قبلَها؛ فإنَّ الله لمَّا ذكر الفريقين: فريقَ الرّضوان، وفريقَ السّخط، وبيَّن أنَّهم درجات عنده مجمِلًا من غير تفصيل، فصَّل أحوالهم وبدأ بالمؤمنين، وذكر ما امتنَّ عليهم من بعث الرسول إليهم تاليًا لآيات الله، ومبيِّنًا لهم طريقَ الهُدى ومطهِّرًا لهم من أرجاس الشّرك، ومنقذًا لهم من غمرة الضّلالة بعد أنْ كانوا فيها، وسلَّاهم عمَّا أصابهم يوم أُحد

(1) ينظر في الصفحة السابعة والستين بعد المئة من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الخذلان والقتل والجَرْح، لما أنالهم يوم بدر من الظَّفَر والغنيمة[1]، وقد سلَّاهم بأنْ بعث الرَّسول من أنفسهم في جنسه ولسانه؛ فكونُه من جنسهم يوجب الأُنسَ به، وقلَّةَ الاستيحاش منه، وكونُه بلسانهم يوجب حُسْنَ الفَهْم عنه، وكونُه منهم يعرفون صدقَه وأمانتَه وحَسَبَه، ويكون أشفقَ عليهم وأرحمَ بهم من الأجنبيِّين[2].

أمّا الدِّلالة الزّمنيّة لجملة "يعلِّمهم" وما عطفت هي عليها من جمل مضارعة، كذلك، فأرى أنْ نأخذ باعتبارنا مسألةَ زمن نزول هذه الآية، فقد نزلت والرَّسول ما يزال بين ظهرانِي المؤمنين، وأرى أنَّها نزلت في المؤمنين الذين كانوا على زمانه، يؤيِّد ذلك الزّمخشريُّ حين قال: "لقد مَنَّ الله على مَن آمَنَ معَ رسول الله من قومه"[3]، أيْ أنَّ الحديث عن جماعة مخصوصة، وليس الكلامُ عامًّا في جميع المؤمنين، وإنْ كان يصدُق عليهم، ولذلك أرى أنَّ الفعل كانت صيغته مضارعة لأنَّ الرَّسول مازال مستمرًّا في تلاوة القرآن، وتزكيتهم، أي تطهيرهم من الأصنام، وتعليمهم الكتابَ والحكمةَ، فدلالةُ الفعل هي الحالُ المستمرَّةُ، ولو كانت الجمل بصيغة الماضي لمَا دلَّ ذلك على استمرار الرَّسول على ما استمرَّ عليه من الدّعوة، وتبليغ الرّسالة.

النّمط الخامس: الفعل + نائب الفاعل:

اشتمل هذا النّمط على ثلاث جمل: إحداها فعلها ماضٍ، والأخريان فعلهما مضارع، ويمثّله جملة "تحشرون" في قوله تعالى: "قُلْ لِلَّذينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ". (الآية: 12).

جاءت جملة "تُحشَرون" معطوفة على جملة "ستُغلَبون" الواقعةِ مفعولًا به، فمحلُّها النَّصبُ على التَّبعيَّة، وقد تألَّفت من فعل مضارع مسند إلى غير المعلوم، ونائب فاعل ضمير متَّصل يعود على "الذين كفروا"، وجارٍّ ومجرور يبيِّنان مكانَ الحشر.

---

(1) ينظر: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 102/3-103.

(2) ينظر: الكلبي، محمد بن أحمد بن جزيّ الغرناطي: **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1973، 123/1.

(3) الزمخشري: **الكشاف**، 476/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبقت الإشارة إلى هذه الآية عند الحديث عن جملة "ستغلبون" الواقعة مفعولًا به[1]، وما يدعو إلى دراستها، هنا، هو بيانُ دلالة جملة أخرى غير الجملة التي دُرسَت في المرَّة الأُولى، وهي جملة "تحشرون"، فلعلَّ سائلًا يسأل عن دلالتها الزّمنيّة فأقول: إنَّ دلالتها الزّمنيّة مستقاةٌ من أمرين: الأوَّلُ اقترانُ الجملة التي قبلَها بالسّين، وما زالت جملة "تحشرون" معطوفة عليها، فهي آخذةٌ حكمَها في اقترانها بالسّين، فالتّقدير: "ستحشرون"، والثّاني قولُه "إلى جهنَّمَ"، وهما أمران يخلصان الجملة للدّلالة المستقبليّة، فالسِّين حرف موضوع للاستقبال الأكيد، و"جهنم" مصير مستقبليٌّ، فلو سأل سائل: كيف ناسب الفعلَ "تحشرون" اقترانُه بالسّين، وهو حرف موضوع للمستقبل القريب؟ قيل: إنَّ المَقام مقامُ تذكير وتهديد للمشركين، فأراد التّعبير الإلهيّ أنْ يشعرهم بقرب جهنّم منهم، عَسَى أن يرجعوا عن ضلالهم، ومن منظور آخرَ فإنَّهم قادمون على معركة، وسيذهب منهم فيها من يَذهب، أيْ أنَّ أجلَهم قد يكون قريبًا، ومتى ينتهِ أجل الإنسان، فإنّه يكون قريبًا من مصيره، إذ إنَّ المرء يعلم مصيره عند فراق جسده هذه الدُّنيا، والله تعالى أعلم.

(1) ينظر في الصفحة التاسعة والسبعين بعد المئة من هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة:

الحمد للّه الّذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، بما قد يكون فيه من هَفَوات وزلّات، فصاحبه لم يشتدّ عوده على البحث، وأسأل الله أنْ يجعلني بهذا العمل من المقبولين، ويجعله علمًا يُنتَفع به.

وبعدُ، فقد خرج هذا البحث بنتائج، من أهمِّها:

- أنّ الجملة العربيّة من أهمِّ الموضوعات الّتي يجب على دارس العربيَّة الإلمام بها، لانطلاقه إلى موضوعات النّحو الأخرى.
- أنّ الجملة، بهذا المفهوم، لم تكن مَعَ الدِّراسات النّحوية التي عاصرت سيبويه، وأنّ المبرِّد هو أوّل من أطلق عليها هذا المفهوم.
- اختلف النّحاة القدماء في نظرتهم إلى الجملة، فمنهم من جعلها والكلامَ مصطلحين يطلقان على مدلول واحد، ومنهم من فرّق بينهما واشترط الفائدة في الكلام دون الجملة، وكانت قضيّة الإسناد عند كليهما أمرًا واجبًا في الجملة والكلام.
- تبع كلًّا مــن فريقَيِ القدماء أتباعُه من المحدَثيــن، ومنهم من أجاز تولّد الجملة دون عمليّة إسناديّة.
- انقسمت الجملة وَفق اعتبارات عدَّة إلى أقسام مختلفة، ومن هذه الاعتبارات اعتبار الصّدر، واعتبار الوقوع في نطاق جملة أخرى، واعتبار الموقع الإعرابيِّ، واعتبار الدِّلالة، واعتبار الزّمن.
- خرج هذا البحث بنتيجة مفادُها أنّ ما يوجِّه دِلالة التّركيب هو الاسمية أو الفعليّة، وليس كون الجملة اسميّة أو فعليّة.
- أنّ النفي بمعناه الاصطلاحيّ هو ما يقابل الإثبات، وله أدوات يُؤدّى بها في الجملة الفعليّة، هي: لا، وما، ولن، ولم، ولمّا، وإنْ، ومنها ما يختصُّ بنفي الجملة الفعليّة المضارعة، ومنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يشترك في نفي الجملة الفعليّة الماضية والمضارعة، وكلّها يعود على تركيب الجملة بدلالة خاصة، ومنها ما يؤثّر في إعراب التّركيب.

- أنّ مجال النّظر في الزّمن النّحوي هو السِّياق، وليس الصيغة المفردة.

- تأثير ما يجاور الجملة من عناصر في دلالتها العامّة، ودلالتها الزمنيّة كذلك.

- أنّ الجملة الفعليّة المنفيّة كانت أقلَّ حضورًا في سورة "آل عمران" من الجملة الفعليّة المثبتة، إذ بلغت في الأُولى ثلاثًا وستّين جملة، وفي الأخيرة خمسَمئة وثلاثَ عشرة جملة.

- أنّ النّفي توجّه إلى المضارع في السّورة الكريمة أكثر من توجّهه إلى الماضي، وأنّ أكثر أدوات النّفي حضورًا هي "لا"، تليها "ما"، تليها "لن"، تليها "لم"، تليها "لمّا"، أمّا الأداة "إنْ" فلم يكن لها حضور في سورة "آل عمران".

- لم يكن لأسلوب الإثبات أدوات يُؤَدّى بها، ولعلَّ هذا ما قاد إلى الاعتقاد بأصالته، وتفرّع أسلوب النّفي عنه.

- كان عدد الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب يفوق عدد الجمل التي لها محلّ من الإعراب، إذ بلغ عدد الجمل في الأولى مئتين وتسعًا وثمانين جملة، وفي الأخيرة مئتين وأربعًا وعشرين جملة.

- كان للموقع الإعرابيّ الذي اتّخذته الجمل المثبتة والمنفيّة أثر في توجيه الدّلالة العامّة للجملة، والتّركيب بوجه عامٍّ.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــــرس الآيات القرآنية

السورة / الآية	رقم الآية	الصفحة
"الفاتحة" (1)		
"إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"	5	41
"البقرة" (2)		
"آلم ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ"	2-1	114
"سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"	6	154
"أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ"	12	90
"أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ"	44	133
"وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ"	57	53
"وَقَالُواْ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً"	80	61
"فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ"	87	182/38
"وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا"	95	60
"وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ"	102	50
"فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ"	115	75
"لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ"	143	179
"وَأَنْ تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ"	184	142
"وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ"	186	75
"تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا"	187	113
"مِّنْ قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ"	254	178
"أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ"	258	167
"وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ"	272	59
"وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ"	281	178
"آل عمران" (3)		
"رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ"	9	178
"لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ"	92	61
"النّساء" (4)		
"وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ"	2	180

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ"	19	54
"الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ"	37	135
"لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"	95	113
"إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا"	117	62
"لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ"	148	53
"فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ"	155	76
"المائدة" (5)		
"حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ"	3	79
"فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ"	13	76
"فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ"	42	138
"يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ"	67	65
"وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"	73	66
"الأنعام" (6)		
"وَحَآجَّهُ قَوْمُهُ"	80	167
"وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ"	119	124
"الأعراف" (7)		
"وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ"	34	140
"وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ"	40	5
"وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا"	44	143
"وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ"	86	113
"يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ"	157	133
"سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ"	193	46
"الأنفال" (8)		
"إِنْ تَتَّقُواْ اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا"	29	138
"التوبة" (9)		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وَيَأْبَى اللّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ"	32	54
"مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"	92-91	172
"إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى"	107	62
"**يونس** (10)"		
"قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي"	15	59
"إِذَا جَاء أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ"	49	140
"لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"	62	57
"إِنْ عِندَكُم مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا"	68	62
"**هود** (11)"		
"لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ"	43	27
"**النحل** (16)"		
"أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ"	1	50
"وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ"	6	6
"وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ"	68	162
"وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا"	78	15
"وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ"	126	79
"**الإسراء** (17)"		
"وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ"	31	113/54
"وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا"	32	54
"وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا"	37	59
"**الكهف** (18)"		
"الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا"	46	130
"أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا"	79	26
"**مريم** (19)"		
"وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا"	4	68
"فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا"	26	60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أَيُّهُمْ أَشَدُّ"	69	142
"الأنبياء" (21)		
"خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ"	37	79
"وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ"	111	62
"الحج" (22)		
"إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ"	73	61
"النور" (24)		
"يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ"	35	66
"الفرقان" (25)		
"لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً"	32	5
"لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ"	77	27
"الشعراء" (26)		
"وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ"	134-132	183
"سبأ" (34)		
"وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ"	51	27
"ص" (38)		
"فَنَادَوْا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ"	3	58
"بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ"	8	68
"حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ"	32	161
"الزّمر" (39)		
"قُلْ هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون""	9	158
"قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ"	64	133
"غافر" (40)		
"فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ"	71-70	171
"لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ"	16	135
"فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ"	81	38
فصلت(41)		
"وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا"	12	163
"رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا"	29	142

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ"	43	178
"الحجرات" (49)		
"وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ"	14	69
"القمر" (54)		
"خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ"	7	38
"الرَّحمن" (55)		
"وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ"	6	41
المجادلة(58)		
"إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ"	2	62
"لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ"	22	53
"الممتحنة" (60)		
"لَنْ تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ"	3	61
"الصفّ" (61)		
"وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"	7	52
"الملك" (67)		
"إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ"	20	62
"القلم" (68)		
"وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ"	10	59
"الجنّ" (72)		
"قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ"	25	62
"القيامة" (75)		
"لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ"	1	58
"كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ"	26	161
"فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى"	31	57
"الإنسان" (76)		
"وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا"	24	59
"التّكوير" (81)		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ"	1	172
"الطارق" (86)		
"إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"	4	62
"الغاشية" (88)		
"لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ"	24-22	154
"البلد" (90)		
"لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ"	1	58
"فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ"	14-13	58
"ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا"	17	58
"الشرح" (94)		
"أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ"	1	64
"الزلزلة" (99)		
"بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا"	5	163
"الإخلاص" (112)		
"لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ"	3	63

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــــرس الأحاديث النبويّة الشّريفة

الحديث	المصدر	الراوي	الصفحة
"إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ".	صحيح مسلم/ باب فضل تحريم الكبر وبيانه	عبد الله بن مسعود	6
"قَالُوا:يَا رَسُولَ اللهِ, أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْه وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ لَهُ أَجْرٌ".	صحيح مسلم/ كتاب الزّكاة/ باب كلّ نوع من المعروف صدقة	أبو ذرٍّ الغفاريُّ	129

فهـــــرس الشّواهد الشّعريّة

البيت	الرّويّ	البحر	الصفحة
فذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْــنُ امْــتَرَيْنَا تَكُنْ فِــي النَّاسِ يُدرِكُــكَ الْمِــرَاءُ	الهمزة	الوافر	65
أَفِدَ التَّرَحُّــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَــزُلْ بِرِحَــالِنَا وَكَــأَنْ قَــدِ	الدّال	الكامل	67
لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَــمْ يُوفُــونَ بِالْجَــارِ فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ أَيَــوْمَ لَمْ يُــقْدَرَ أَمْ يَــــوْمَ قُــــدِرْ	الراء	البسيط الرجز	63
فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَآكِلٍ وَإِلَّا فَــأَدْرِكْنِــــي وَلَمَّــا أُمَــــزَّقِ	القاف	الطّويل	64
عُلِّقْتُهَا عَرَضًا،وَعُلِّقَتْ رَجُــلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ فَأَضْــحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا بِلَادُهَا كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ	اللّام	البسيط الطّويل	68 79
احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَــوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَــمِ يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ أَجْلَحَ لَمْ يَشْــــمَطْ وَقَــــدْ كَانَ وَلَمْ	الميم	الكامل الرّجز	66 66
فَجِئْــتُ قُــبُورَهُمْ بَــدْءًا وَلَمَّا يُــجِبْنَــهْ فَــنَادَيْــتُ الْقُــبُورَ فَــلَمْ	النّون	الوافر	66

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.

2. الأخفش, سعيد بن مسعدة, **معاني القرآن**, تح: عبد الأمير محمد أمين الورد, ط1, عالم الكتب، بيروت, 1985.

3. أرسطو: **منطق أرسطو**, تح: عبد الرحمن بدوي, مطبعة دار الكتب المصرية, القاهرة,1948.

4. الإستراباذي, رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**, ط2, دار الكتب العلمية, بيروت, 2007.

5. استيتية, سمير: **الشّرط والاستفهام في الأساليب العربية**, 2000.

6. الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد, ط1, دار الكتاب العربي, بيروت, 1955.

7. الأعشى, ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى**, تح: فوزي عطوي, الشركة اللبنانية للكتاب, بيروت .

8. الألوسي, شهاب الدِّين السيِّد محمود: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**, دار الفكر, بيروت, 1978.

9. الأنباري, كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**, ط1, المكتبة العصرية للطباعة والنشر, بيروت, 2003.

10. أنيس, إبراهيم: **من أسرار اللغة**, ط3, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, 1966.

11. بابتي, عزيزة فوّال: **المعجم المفصل في النحو العربي**, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت,1992 .

12. البدري, كمال: **الزّمن في النحو العربي**, ط1, الرياض, 1404هـ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. برجشتراسر: **التطور النحوي للّغة العربية**, تعليق: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, القاهرة, ودار الرفاعي، الرياض, 1982.

14. بركة, عبد الغني: **أسلوب الدّعوة القرآنية**, ط1, دار غريب للطباعة والنشر, القاهرة, 1983.

15. البغدادي, عبد القادر عمر: **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**, تح: عبد السلام هارون, ط2, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1979.

16. البقري, أحمد ماهر: **أساليب النفي في القرآن**, المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر, الإسكندرية, 1989.

17. بكر, محمد صلاح الدين مصطفى: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**, مؤسسة الصباح, الكويت.

18. البيضاوي, ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت.

19. الثعالبي, عبد الرحمن بن مخلوف: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**, تح: محمد الفاضلي, ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1997.

20. الجرجاني, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **أسرار البلاغة**, تعليق: محمود محمد شاكر, ط1, مطبعة المدني بالقاهرة, ودار المدني بجدة, 1991.

21. الجرجاني, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **الجمل**, تح: علي حيدر, دار الجيل, بيروت.

22. الجرجاني, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: **دلائل الإعجاز**, تعليق: محمود محمد شاكر, ط3, المدني، جدة, 1992.

23. الجرجاني, علي بن محمد السيد شريف: **كتاب التعريفات**, تح:عبد المنعم الحفني, دار الرشيد, القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

24. الجزري, أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: **النشر في القراءات العشر**, تقديم: علي محمد الضباع, تخريج: زكريًّا عميرات, ط2, دار الكتب العلمية, بيروت, 2002.

25. ابن جني, أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تح: عبد الحميد هنداوي, ط2, دار الكتب العلمية، بيروت, 2003.

26. ابن جني, أبو الفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**, تح: محمد عبد القادر عطا, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1998.

27. الجواري, أحمد عبد السَّتَّار: **نحو التيسير**, مطبعة المجمع العلمي العراقي, 1984.

28. ابن الحاجب: **الكافية في النحو**, تح: طارق نجم عبد الله, ط1, مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع, جدة, 1984.

29. حامد, أحمد حسن: **التضمين في العربية**, ط1, الدّار العربية للعلوم, ودار الشرق للنشر والتوزيع, 2001.

30. حامد, أحمد حسن, وجبر، يحيى عبد الرؤوف: **الواضح في علم الصّرف**, ط2, الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع, نابلس, 1999.

31. حسان، تمام: **الأصول**, ط1, دار الثقافة, 1981.

32. حسّان, تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**, ط3, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 1985.

33. حسب الله, علي: **أصول التشريع الإسلامي**, ط4, دار المعارف, مصر, 1971.

34. حسن, عباس: **النحو الوافي**, ط1, مكتبة المحمدي, بيروت, 2007.

35. الحلواني، محمد خير: **المختار من أبواب النحو**, ط1, دار الشرق, سوريا.

36. أبو حيَّان, محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**, ط2, دار الفكر, 1978.

37. ابن الخشَّاب: **المرتجل**, تح: علي حيدر, دمشق, 1972.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38. الخضري, الشيخ محمد: **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**, دار إحياء الكتب العربية.

39. خضير, محمد أحمد: **قضايا المفعول به عند النّحاة العرب**, مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة, 2003.

40. الخفاجي, ابن سنان سعيد: **سر الفصاحة**, تصحيح وتعليق: عبد المتعال الصعيدي, مطبعة محمد علي صبيح وأولاده, مصر, 1952.

41. الخليل, عبد القادر مرعي: **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفُصحى**, م5, ع1, أبحاث اليرموك, 1997.

42. الدرويش, محي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**, ط6, دار ابن كثير للطباعة والنشر, ودار اليمامة للطباعة والنشر, بيروت, 1999.

43. الدمشقي, عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي: **نزهة الخاطر العاطر**, دار الكتب العلمية, بيروت.

44. ديب، إلياس: **أساليب التأكيد في اللغة العربية**, ط1, دار الفكر اللبناني, بيروت, 1984.

45. الذبياني, النابغة: **ديوان النابغة الذبيانيّ**, تح: كرم البستاني, دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر, بيروت, 1963.

46. ذو الرُّمة, غيلان بن عقبة العدوي: **ديوان ذي الرمة**، شرح الإمام نصر أحمد بن حاتم الباهليّ, تح: عبد القدوس أبو صالح, دمشق, 1974.

47. الرَّازي, فخر الدين محمد بن عمر: **التفسير الكبير**, دار الكتب العلمية, بيروت، 2000.

48. الرّازي, فخر الدين محمد بن عمر: **المحصول في علم أصول الفقه**, تح: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوض, ط2, المكتبة العصرية, بيروت, 1999.

49. الرّازي، فخر الدّين محمد بن عمر: **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**, تح: بكري شيخ أمين, ط1, دار العلم للملايين, بيروت, 1985.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

50. ابن رشد: **تلخيص منطق أرسطو**, تح: جيرار جهامي, ط1, دار الفكر اللبناني, بيروت, 1992.

51. أبو الرضا, سعد: **في البنية والدّلالة**, منشأة المعارف, الإسكندرية .

52. الزّبيدي، محبّ الدّين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**, تح: علي سيري, دار الفكر, بيروت, 2005.

53. الزجاج, أبو إسحق إبراهيم بن السَّري: **معاني القرآن وإعرابه**, تح: عبد الجليل عبده شلبي, ط2, دار الحديث, القاهرة, 1997.

54. الزجاجي, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الإيضاح في علل النحو**, تح: مازن المبارك, مكتبة دار العروبة, القاهرة, 1959.

55. الزجاجي, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: **الجمل في النحو**, تح: علي الحمد, ط1, مؤسسة الرسالة, دار الأمل، 1984.

56. الزركشي, بدر الدِّين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**, تح: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط2, دار المعرفة, بيروت.

57. الزمخشري, جار الله محمود بن عمر: **الأنموذج في النحو**: شرح:جمال الدين محمد بن عبد الغني, تح: حسني عبد الجليل يوسف, مكتبة الآداب .

58. الزمخشري, جار الله محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**, دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت.

59. الزمخشري, جار الله محمود بن عمر: **المفصّل في صنعة الإعراب**, ط2, دار الجيل, بيروت.

60. السامرائي, إبراهيم: **الفعل زمانه وأبنيته**, ط3, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1983.

61. السّامرائي, فاضل: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**, ط2, دار الفكر, عمَّان, 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

62. السامرائي, فاضل: **معاني الأبنية في العربية**, ط1, جامعة الكويت, كلية الآداب, قسم اللغة العربية, الكويت, 1981.

63. سعد, محمد رزق: **الجمل المحتملة للاسمية والفعلية**, مكتبة جزيرة الورد, المنصورة.

64. أبو السعود, محمد بن محمد بن مصطفى: **تفسير أبي السعود**, وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1999.

65. السكاكي, أبو يعقوب يوسف بن محمد علي: **مفتاح العلوم**, تح: عبد الحميد الهنداوي, ط1, دار الكتب العلمية, 2000.

66. سلامة, محمد حسين: **الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم**, ط1, دار الآفاق العربية, القاهرة, 2002.

67. سلطان, منير: بلاغة **الكلمة والجملة**, منشأة المعارف, الإسكندرية.

68. سيبويه, أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون, ط2, دار الجيل.

69. السيوطيّ, جلال الدّين عبد الرحمن: **الإتقان في علوم القرآن**, تح: سعيد المندوب, ط1, دار الفكر, بيروت, 1996.

70. السيوطي, جلال الدين عبد الرحمن: **الأشباه والنظائر**, تح: عبد العال سالم مكرم, ط3, عالم الكتب, 2003.

71. السيوطي, جلال الدين عبد الرحمن: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**, دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت,1327هـ.

72. شاسبوغ, حفيظة أرسلان: **الجملة الخبرية والجملة الطلبية دراسة تطبيقية في سورة "مريم"**, ط1, عالم الكتب الحديث, إربد, 2004.

73. بنت الشاطئ, عائشة عبد الرحمن: **التفسير البياني للقرآن الكريم**, ط4, دار المعارف بمصر, القاهرة, 1974.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

74. شراب, محمد محمد حسن: **معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية**, ط1, دار المأمون للتراث, 1990.

75. شريف, محمد حسن: **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم**, ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1996.

76. شعبان, صلاح: **الجملة الوصفية في النحو العربي**, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 2004.

77. الشكعة, مصطفى: **تفسير سورة "آل عمران"**, ط2, دار العلم للملايين, بيروت, 1973.

78. الشَّنَواني: **حاشية الشَّنَواني على شرح مقدمة الإعراب**, ط2, منشورات دار الكتب العلمية, مطبعة النهضة, تونس, 1973.

79. الشوكاني, محمد علي بن محمد: **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**, ط1, دار السلام, القاهرة.

80. الشوكاني, محمد بن علي: **فتح القدير الجامع بين فنّي الرِّواية والدِّراية من علم التفسير**, الدار الثقافية العربية, بيروت.

81. الصّابوني, محمد علي: **صفوة التفاسير**, ط1, دار القرآن الكريم , بيروت, 1981.

82. صافي, محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**, مراجعة: لينا الحمصي, ط1, مؤسسة الإيمان, بيروت ودار الرشيد, دمشق، بيروت, 1986.

83. صالح, بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتل**, ط1, دار الفكر للنشر والتوزيع, عمّان, 1993.

84. الصَّبَّان, محمد بن علي: **حاشية الصّبان على شرح الأشموني**, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1997.

85. ضيف, شوقي: **تجديد النحو**, دار المعارف, القاهرة, 1981.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

86. ابن الطيب, أبو الحسن محمد بن علي: **المعتمد في أصول الفقه**, دار الكتب العلمية, بيروت.

87. ابن عاشور, محمد الطاهر: **التحرير والتنوير**, الطبعة التونسية, دار سحنون للنشر والتوزيع, تونس, 1997.

88. عبادة, محمد إبراهيم: **الجملة العربية**, منشأة المعارف, الإسكندرية, 1984.

89. عباس, فضل حسن: **البلاغة فنونها وأفنانها**, ط5, دار الفرقان للنشر والتوزيع, عمّان, 1998.

90. عبد اللطيف، محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

91. عبد اللطيف, محمد حماسة: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**, كلية دار العلوم, جامعة القاهرة.

92. عبد الواحد, عهود: **السور المدنية دراسة بلاغية وأسلوبية**, ط1, دار الفكر, عمان,1999.

93. العبيدان, موسى بن مصطفى: **دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين**, ط1, دمشق، 2002.

94. العتيبي, فهد مرذب معتب: **بناء الجملة الفعلية في سورتي الأنبياء والحج**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2006.

95. عتيق, عبد العزيز: **التطبيق الصرفي**, دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت, 1974.

96. عتيق, عبد العزيز: **علم البديع**, دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت, 1985.

97. عتيق, عبد العزيز: **علم البيان**, دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1974.

98. عتيق, عبد العزيز: **علم المعاني**, دار الآفاق العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

99. العسكري, أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**, تح: مفيد قمحية, ط2, دار الكتب العلمية, بيروت، 2000.

100. العظامات, حسين ارشيد الأسود: **أسلوب الجملة التفسيرية في القرآن الكريم**, ط1، 2002.

101. ابن عقيل, أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد: **الواضح في أصول الفقه**, تح: جورج المقدس, ط1, فرانتس شتاينر شتوتكارت, بيروت, 1996.

102. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل**, ط15, دار الفكر, القاهرة, 1967.

103. أبو علي, محمد بركات حمدي: **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**, ط4, دار المعارف, عمّان.

104. عمايرة, خليل أحمد: **أسلوبا النفي والاستفهام في العربية**, جامعة اليرموك، إربد.

105. عمايرة, خليل أحمد: **في نحو اللغة وتراكيبها**, ط1, عالم الفكر, جدّة, 1984.

106. أبو عودة, عودة خليل: **بناء الجملة في الحديث النبويِّ في الصحيحين**, دار التيسير, عمَّان, 1990.

107. عيد, محمد: **أصول النحو العربي**, عالم الكتب, القاهرة, 1978.

108. الغزالي: **مقاصد الفلاسفة**, تح: سليمان دنيا, دار المعارف, مصر, 1961.

109. الفارابي: **رسالة التنبيه على سبيل السعادة**, تح:سحبان خليفات, ط1, الجامعة الأردنية, عمان,1987.

110. ابن فارس، أبو الحسين أحمد: **معجم مقاييس اللغة**, تحقيق وضبط: عبد السلام هارون, ط1, دار الجيل، بيروت،1991.

111. الفارسي, أبو عليّ: **المسائل العسكرية**, تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد, ط1, مطبعة المدني, 1982.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

112. فتُّوح، محمد حسين: **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم**, ط1, مكتبة لبنان, بيروت, 1995.

113. الفرّاء: أبو زكريَّا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**, تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي, الهيئة العامة للكتاب, 1972.

114. فريد, فتحي: **فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب**, ط2, مكتبة النهضة العصرية, القاهرة, 1924.

115. فندريس: **اللغة**, تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص, مكتبة الأنجلو المصرية, مطبعة البيان العربي.

116. فيّود, بسيوني عبد الفتاح: **علم المعاني**, ط1, مؤسسة المختار للطباعة والنشر, القاهرة, ودار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع, الإحساء, 1998.

117. قاسم, محمد: **النحو الجامع**, ط1, جروس برس, 1998.

118. القاسمي, محمد جمال الدِّين: **محاسن التأويل**, ط2, دار الفكر, بيروت, 1978.

119. قباوة, فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**, ط4, منشورات دار الآفاق الجديدة, بيروت, 1983.

120. القرطبي, أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**, تح: عبد الرزاق المهدي, دار الكتاب العربي, بيروت, 2006.

121. القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**, شرح: محمد عبد المنعم خفاجي, ط4, دار الكتاب اللبناني, بيروت.

122. القضاة, سلمان: **الجملة العربية عند النّحاة القدماء والمحدثين**, المنارة, م1, ع 2، 1996.

123. القضاة, سلمان: **الجملة في تصور غير النحويين**, مجلة مؤتة للبحوث والدراسات, م12, ع2، 1997

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

124. القضاة, سلمان: **ظاهرة الأمّات في النحو العربي**, مجلة دراسات, م22/أ, ع6, الجامعة الأردنية, عمّان, 1995.

125. قطب, سيِّد: **في ظلال القرآن**, ط1, دار إحياء الكتب العربية .

126. ابن كثير, عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر: **تفسير القرآن العظيم**, تعليق: محمد حسين شمس الدِّين, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1998.

127. الكلبي, محمد بن أحمد الغرناطي: **التسهيل لعلوم التنزيل**, دار الكتاب العربي, بيروت, 1983.

128. لاشين, عبد الفتاح: **المعاني في ضوء أساليب القرآن**, ط4, المكتبة الأموية, 1983.

129. المؤيد، **يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم**: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.

130. المالقي، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**, تح: أحمد محمد الخرَّاط, ط2, دار القلم, دمشق, 1985.

131. ابن مالك, جمال الدين محمد بن عبد الله: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**, تح: محمد عبد القادر وطارق فتحي السّيد, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 2001.

132. المبرد, أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**, تح: محمد عبد الخالق عضيمة, وزارة الأوقاف ، القاهرة, 1399.

133. ابن مجاهد: **السبعة في القراءات**, تح : شوقي ضيف, ط1, دار المعارف, القاهرة.

134. المخزومي, مهدي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**, ط1, منشورات المكتبة العصرية, بيروت, 1964.

135. المرادي, الحسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**, تح: فخر الدين قباوة, ومحمد نديم فاضل, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1992.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

136. المسيري, منير: **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم**, تقديم: عبد العظيم المطعني وعلي جمعة, ط1, مكتبة وهبة, القاهرة, 2005.

137. مصطفى, إبراهيم: **إحياء النحو**, مطبعة التأليف والترجمة والنشر, 1937.

138. المطعني, عبد العظيم إبراهيم: **التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم**, مكتبة وهبة, القاهرة.

139. المفتي, الحسن بن عثمان: **خلاصة المعاني**, تح: عبد القادر حسين, دار الاعتصام.

140. مقابلة, محمد علي مفلح: **بناء الجملة في ديوان الحطيئة**, رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, إربد، 2002.

141. المقبل, محمد محمود ضيف الله: **بناء الجملة الفعلية في جزء "عمَّ"**, رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, 1992.

142. المنصوري, علي جابر: **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**, ط1, الدار العلمية الدولية, ودار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان , 2002.

143. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**, دار صادر للطباعة والنشر, ودار بيروت للطباعة والنشر, بيروت , 1968.

144. المهيري, عبد القادر: **الجملة في نظر النحاة العرب**, حوليات الجامعة التونسية، ع3, 1966.

145. المهيري, عبد القادر: **مساهمة في تحديد الجملة الاسمية**, حوليات الجامعة التونسية, ع5, 1968.

146. النحاس, مصطفى: **أساليب النفي في العربية**، جامعة الكويت, 1979.

147. النحّاس, مصطفى: "**فعل** " و"**يفعل**" **بين التصريف والنحو**, مجلة أبحاث اليرموك, م2, ع1, 1984.

148. نحلة, محمود أحمد: **نظام الجملة في شعر المعلقات**, دار المعرفة, الإسكندرية, 1991.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

149. نزّال, فوز: **لغة الحوار في القرآن الكريم**, دار الجوهرة, عمان.

150. النسفي, عبد الله بن أحمد: **تفسير النسفي**, راجعه: إبراهيم محمد رمضان, ط1, دار القلم، بيروت, 1989.

151. نهر, هادي: **التراكيب اللغوية**, دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمّان, 2004.

152. النووي، محي الدين يحيى بن شرف: **صحيح مسلم بشرح النووي**, ط1, الدار الثقافية العربية, بيروت، 1929.

153. النيسابوري, أبو إسحق أحمد بن محمد: **الكشف والبيان**, تح: أبو محمد بن عاشور, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 2002.

154. النيسابوري, نظام الدين الحسن بن محمد: **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تح: زكريا عميرات, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1996.

155. هارون, عبد السلام: **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**, مؤسسة الخانجي, مصر, 1959.

156. ابن هشام, أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف: **الإعراب عن قواعد الإعراب**, تح: علي فودة نبيل, ط1, عمادة شؤون المكتبات, جامعة الرياض, 1981.

157. ابن هشام, أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**, تح: محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, 1987.

158. ابن يعيش, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي: **شرح المفصَّل**, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

An- Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Structure of the Verbal Sentence Between Negation and Affirmation in Al- Emran Surah : A syntactic Study

Prepared by

Harith Adel Muhammed Zyood

Supervised by

Professor Ahmad H. Hamed

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement of the M.A. Degree in Arabic Language and Literature, at the Faculty of Graduate Studies, An –Najah National University, Nablus, Palestine.

2008

www.manaraa.com

The Structure of the Verbal Sentence Between Negation and Affirmation in
Al – Emran Surah: A syntactic Study

Prepared by
Harith Adel Muhammad Zyood
Supervised by
Professor Ahmad H. Hamed

Abstract

This is a descriptive- statistical – verbal sentence – negative and affirmed- in Al –Emran Surah. Light has been shed on the inception of the concept ranging between being synonymous with the term speech and its absence, giving more credence to the latter view.

The study has dealt with the divisions of the verbal sentence according to different considerations. It has also discussed the negated and affirmed verbal sentence and deventrated its types, significations and relations with contiguous elements and the frequency of its occurrence (in both cases).

www.manaraa.com